منشورات عمادة جامعة
مولاي إسماعيل

12

إسهامات في التاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط

د. إبراهيم القادري بوتشيش

تقديم : العلامة الأستاذ محمد المنوني

1997

منشورات عمادة جامعة
مولاي إسماعيل

12

إسهامات في التاريخ الاقتصادي . الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط

د. إبراهيم القادري بوتشيش

تقديم : العلامة الأستاذ محمد المنوني

1997

إهداء

إلى فضيلة الشيخ العلامة، الباحث الفهامة :

أستاذي وأستاذ كل الأجيال وأب المؤرخين المغاربة،

سيدي محمد المنونــي

على ماقدمت يـداه البيضاء، ووسـع صـدره الرحـب

إلى كل أبناء مدينة مكنـاس

أهدي هذا العمل المتواضع

كلمة شكر وعرفان

يسعدني في مطلع هذا الكتاب أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان، إلى الأستاذين الفاضلين الدكتور محمد بناني عميد جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، والدكتور عبد اللطيف الشاذلي العميد السابق لنفس الجامعة على مبادرتهما الطيبة، ومساعدتهما السخية، وحرصهما على طبع هذا الكتاب وإلحاقه بفضاء الأعمال المنشورة، وهي التفاتة علمية كريمة تعكس ما تنهض به جامعة مولاي إسماعيل الموقرة من دور ريادي لتشجيع البحث العلمي وخدمة تاريخ وتراث مدينة مكناس المحروسة.

ونفس التشكرات أجزلها صادقا للأستاذ الفاضل العلامة الشيخ محمد المنوني على سخائه العلمي، وإلى كل من قدم لي خدمة لإنجاز هذا العمل المتواضع. فالله أسأل أن يجازي الجميع خير الجزاء.

د. إبراهيم القادري بوتشيش

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿والتين والزيتون وطور سنين، وهذا البلد الأمين﴾

صدق الله العظيم



بقلم : العلامـة الأستاذ محمد المنوني

بسم الله الرحمن الرحيم

تـوج الأسـتـاذ العـالم الشريف، إبـراهيم القـادري بـوتشيش، مدينـة مكنـاس بكتـابـه "إسهامـات في التـاريـخ الاقـتـصـادي والاجتماعي لمدينـة مكنـاس خلال العصر الوسيط".

وقـد سرحت النـظـر في هـذه البـاقـة العلميـة التي تلطف فأهـداهـا لشخصي القاصر، فقرأت إبداعا في مـوضـوعهـا، واطـلاعا في مصـادرها ومراجعهـا، وتنسيقا لمعطيات مستنـدـاتهـا، إلى تـركـيـز وحسن صيـاغـة، مما يشرف تـاريخ العـاصمة الإسماعيلية، ويرتقي بالمؤلف المحقق إلى مصاف مؤرخي المدينة من بن غازي إلى ابن زيـدان، فـالشريـف في نـسبـه، المجيـد في تأليفـه الـدكـتـور إبـراهيم القـادري بوتشيش، حياه الله سبحانه.

فهنيئـا لـه بهذا الإنجاز، وهنيئـا لمدينـة مكنـاس بهذه الهديـة التي جاءت برهانا على حـبه العميـق لمـدينتـه، حيث لـم تثنـه الغربـة في الـديـار العمانيـة عن تتبع تاريخها التليـد.

والله - سبحـانـه - هـو الذي يكـافئـه على بروره بـالحاضرة الإسماعيلية، إنـه سميع مجيب.

وحرر بـالرباط يوم الجمعـة 9 ربيع الأول عـام 1417 ه الموافـق 26 يوليـوز سنـة 1996.

محمد المنوني

مقدمة

ترجع جذور فكرة تأليف هذا الكتاب إلى سنة 1986 حين نظمت كلية الآداب بمكناس ندوة «الحاضرة الإسماعيلية». وقد كنت آنذاك من أكبر المتحمسين للمشاركة في أشغالها، بل ربما يحصل لي الشرف أنني كنت من أوائل الدعاة لتنظيمها. غير أن مداخلتي لم تدرج لسبب من الأسباب، فلم يقدر لي بالتالي الإدلاء بدلوي في أعمال الندوة المذكورة، وهو ما ولد لدي الإحساس بضرورة المضي قدما عوض التوقف، فآليت على نفسي إلا أن أضيف أبحاثا أخرى، جعلتني أستأنس بتاريخ مكناس وأقتنع وأنا أتعامل مع المصادر أنه رغم ضآلة النصوص الراجعة إلى العصر الوسيط، فإن المدينة تعج بتاريخ حافل في حاجة إلى دراسة واستقصاء، ونفض ما علق به من غبار النسيان والإهمال.

إلى جانب الأرضية العلمية التي شكلت منطلق هذا العمل الطموح، يضاف عامل ذاتي نفساني يعكس ارتباطي بمدينة مكناس وما خلفته السنون التي قضيتها بها من رصيد الحب تجاهها، وحسبي أني عشت فوق تربتها 18 ربيعا، وهو ما يناهز نصف عمري، بل إني قضيت زهرة شبابي فوق تربتها وبين زيتونها، حتى وجدت نفسي أعشقها إلى درجة الهيام، فكان بديهيا أن يترجم هذا الحب إلى رغبة ملحة في تدبر تاريخها وتتبع منحنياته ومنعرجاته.

وحين بدأت بالتفكير في الموضوع الذي أختاره كفضاء للبحث، تبين لي أن معظم ما كتب حول المدينة قد خصص لمعالجة تاريخها الحديث والمعاصر بدءا من عهد السلطان مولاي إسماعيل. كما أن غالبية الإنتاجات كتبت بيد أجنبية غير أمينة، حركتها حوافز مصلحية ذاتية.

في حين لا يكاد الباحث يعثر على دراسات تهم تاريخ المدينة في «العصر الوسيط» باستثناء ما كتبه العلامة المقتدر أستاذنا الكبير محمد المنوني أطال الله بقاءه من أبحاث ضرب بها بسهم وافر في استجلاء الجوانب المعتمة من تاريخ المدينة في هذه الحقبة الغامضة.

ووفاء مني لجهود هذا العالم الفذ، وابن المدينة البار، وتبركا بخطواته الحميدة، ارتأيت أن أواصل السير في دربه، متصفحا بعض الصفحات المجهولة من تاريخ مكناسة

في العصر الوسيط، مركزا على المعالم الاقتصادية والاجتماعية، وهي الجوانب التي تخلو منها الدراسات المعاصرة.

ونحن في غنى عن التذكير بما يعتور الباحث من صعوبات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب في العصر الوسيط، فبالأحرى مدينة مكناس التي لم تستقطب اهتمام المؤرخين قبل الفترة الإسماعيلية إلا بكيفية باهتة، نظرا لأنها لم تكن قاعدة الملك لأي دولة من الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، فضلا عن أسباب وعوامل أخرى سنأتي على تحليلها خلال فصول هذه الدراسة.

ومع ذلك، ولجنا الموضوع رغم الصعوبات التي تعتوره، وسحب الغموض التي تلفه، فلم نأل جهدا في تعقب النصوص والحصول عليها من مختلف المظان، وجمع ما تناثر منها في بطون الكتب وأمهات المصادر، وترتيبها وتنسيقها وفق سياقها التاريخي. وفي ذات الوقت حرصنا على عدم تقديم المادة التاريخية المتاحة بمنهج وصفي كرونولوجي رغم ما تفرضه ضرورة ملء الثغرات من متابعات وصفية، بل حاولنا اتباع منهج يعتمد على رصد النصوص واستنطاقها استنطاقاجديدا، وموضعتها في إطار قاعدة سيولة التاريخ المغربي وقانون العلاقة الجدلية بين الخاص والعام، والاستفادة من الرؤية الخلدونية في رصد التطور الحضاري لمدينة مكناس.

كما عولنا على الجانب التوثيقي الذي يعد صمام الأمن من كل المنزلقات العلمية ومهاوي الأخطاء التاريخية، فحرصنا على توثيق كل فكرة وتدعيم كل استنتاج أو اجتهاد.

والجدير بالذكر أن بعض الأبحاث المقدمة في هذا الكتاب قد تم نشرها في مجلات متنوعة، بينما يشمل قسم منها أبحاثا ساهم بها صاحبها في منتديات علمية مختلفة، في حين ينشر بعضها لأول مرة في هذا الكتاب.

وإذ أعتذر مسبقا عما يصادفه القارئ لهذا العمل من هنات ومعاطب، فحسبي أنه مجرد محاولة متواضعة تسعى إلى تأسيس «المبادرة» التي غالبا ما نفتقر إليها. والأمل يبرق فيما سيقدمه الباحثون المهتمون من نقد وإضافات وترميم لبعض الثغرات.

والله يعلم ما عانينا في سبيل إنجاز هذا الكتاب الذي هو أضعف ما يمكن أن يقدم من خدمة لتاريخ الحاضرة الإسماعيلية، عليه كل اعتمادي وتوكلي، ومنه ألتمس التوفيق والسداد.

موقع التاريخ الإقتصادي - الاجتماعي لمكناسة في المصادر الوسيطية

(رؤية نقدية)

موقع التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناسة في المصادر الوسيطية

(رؤية نقدية)

لا يكاد الباحث يعثر على دراسة مونوغرافية عن مدينة مكناس خلال العصر الوسيط، باستثناء أبحاث قيمة لأستاذنا الكبير العلامة محمد المنوني، ألقى فيها بإشراقة قلمه وسعة علمه ونبع فيضه، ما أنار الجوانب المعتمة من تاريخ المدينة في هذه الحقبة، وانتشالها من ركام الإهمال والنسيان، (1) فضلا عن المؤرخ ابن زيدان الذي وضع - بتراجم أعلام تلك الحقبة في إتحافه - أصبعه على بعض القضايا التاريخية والفكرية، (2) إلى جانب بعض الحوالات كحوالة أحباس كبرى مكناس وحوالة المساجد الصغار، والحوالة الأحمدية التي أضاءت جوانب هامة من التاريخ العمراني. (3)

يضاف إلى ذلك بعض المؤلفات التي صنفت في مطلع الحقبة الحديثة، ولكنها تتضمن إشارات حول المدينة في العصر الوسيط. ومن هذا القبيل ديوان «بيوتات مكناس» الذي تم تدوينه بأمر من السلطان إسماعيل بن الشريف سنة 1121هـ/ 1709م لتمييز سكانها وإنتماءاتهم الاثنية، (4) كذا بعض الأرجوزات والتقاييد، كالأرجوزة التي نظمها إدريس محمد بن إدريس بن محمد العمروي الفاسي (ت سنة 1847م) حول صلحاء مكناس، (5) وقام بشرحها محمد بن الحسين

---

1) سيتم الإعتماد على دراساته التي أثبتناها في البيبليوغرافيا خلال كل فصول هذا الكتاب.

2) يلاحظ أن ابن زيدان قام بتجميع النصوص الخاصة بتراجم أعلام مكناس في الحقبة الوسيطية من مظانها الأصلية، ووزعها على أجزاء الاتحاف وهذا عمل هام يفيد الباحث.

3) اعتمد عليها الأستاذ محمد المنوني في دراساته عن مكناس.

أنظر: مدائن مكناسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر الموحدين. بحث قدم ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، طبعة الرباط 1988 هوامش 16، 25، 27، 36، 40، 49.

4) المنوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب. طبعة البيضاء 1983، ج1، ص: 179.

5) توجد نسخة من هذه الأرجوزة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ك 1249/ 3. (مخطوطة).

العرائشي،(6) وأرجوزة أخرى حول الأشراف الشبيهيين بمكناس وزرهون، وهي من نظم الشبيهي محمد الفاطمي الإدريسي الزرهوني،(7) إضافة إلى أرجوزة حول بعض فرق الجوطيين بفاس ومكناس، عرفت باسم «الدر النفيس» من تأليف عبد القادر بن عبد الرحمن بن عبد القادر الحسني الإدريسي،(8) قام أبو القاسم الزياني - لاحقا - بالتعقيب عليها. (9)

أما الدراسات والأبحاث الأجنبية المعاصرة، فقد تناولت تاريخ المدينة الوسيط في ثنايا التاريخ السياسي العام للمغرب، أو اكتفت بمعالجة جوانب دقيقة من تاريخها الحديث والمعاصر،(10) ويكفي أن نذكر في هذا الصدد بكتابات كل من «بوسنو» Busnot(11) و«وايت» B. Waït(12) و«فور»(13) Faure وغيرهم ممن تنبو عن ذكرهم هذه الصفحات. والقاسم المشترك بين إنتاجات هؤلاء، يكمن في ما شابها من نفحة استعمارية موجهة كانت من أهم الدوافع التي حدت بهم إلى طرق الموضوع. فمكناس بأراضيها الخصبة الممتدة عبر أحوازها، أسالت لعاب مؤرخي الحقبة الاستعمارية، فانكبوا على التأليف في

6) توجد نسخة منه في الخزانة الحسنية بالرباط (مخطوطة رقم 12229).

7) المنوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب (الفترة المعاصرة) طبعة فضالة - المحمدية 1989، ج2، ص: 38.

8) المنوني: المصادر العربية. ج1، ص: 217.

9) نفسه ج 2، ص: 38.

10) ثمة عنوان لمقالة كتبها Caillieaux يوحي بأنها شملت تاريخ مكناس في العصر الوسيط غير أنها في الواقع مجرد دراسة مقتضبة لم تتجاوز ثلاث صفحات.

أنظر: CALLIEUX (Alfred): Meknès depuis ses origines jusqu'à l'époque de My Ismaïl, in : "Tourisme" numéro spécial de la vie. Maroc III, 1932 pp. 16-19.

ولم تيسر لي الظروف الإطلاع على كتاب: Meknès, capitale berbère son histoire, son art et sa région. Paris 1933.

11) Histoire du règne de My Ismaïl, Roi du Maroc. Paris Beyrout 1754

12) The history of revolution in the empire of Morocco upon the death of the late emperoy My Ismaïl. London, 1729.

13) L'Evolution de la population Europeenne de Meknès de de 1911 à nos jours. Revue de Géographie du Maroc, N° 5, 1964.

المجال العقاري للمدينة على الخصوص(14) غير أن «أبحاثهم» لم تتجاوز - بطابعها المصلحي - الرؤية التوصيفية السطحية، فكان عطاؤها عطاء خاويا من الناحية العلمية.

وقد تصدت بعض الدراسات الجامعية المعاصرة للرد على العديد من الطروحات الاستعمارية، وبدأت في نفس الوقت تنفض الغبار عن كثير من الزوايا المظلمة من تاريخ المدينة. وننوه في هذا الصدد ببعض الأبحاث التي ألقت أضواء مبهرة على تاريخها المعاصر، خاصة الجانب الإقتصادي منه.(15)

بيد أننا لا نجد - حسب حدود اطلاعنا - بحثا في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمدينة خلال الحقبة الوسيطية،(16) وهو أمر يعزى دون شك إلى شحة المادة التاريخية، الأمر الذي جعل الباحثين يعزفون عن اقتحام الموضوع وسبر غوره. ولعل هذا ما يدفع إلى طرح إشكالية المادة المصدرية في هذه الدراسة، في محاولة لتأصيل المشكل، وفرز مثبطات الكتابة التاريخية حول مدينة مكناس في العصر الوسيط. فكيف نفسر المكانة الشاحبة التي خصتها بها المصادر الوسيطية ؟ وما هي قيمة تلك المصادر نفسها؟ ذلك ما تطمح هذه الدراسة المتواضعة إلى الإجابة عنه.

يجمع الدارسون والباحثون المتخصصون في التاريخ الوسيط أن هذه المرحلة تعد من بين أكثر حلقات تاريخ المغرب إبهاما وغموضا. ولاغرو فإن الباحث يعاني في معاركته لهذا الفضاء الزمني من فقر مدقع في مادة النصوص والوثائق التي يستند عليها كمرجعية أساسية في كتاباته. فمعظم الروايات والشواهد التاريخية قد طواها الزمن، أو تم إتلافها في خضم الصراعات الدموية التي استعرت بين مختلف

---

14) OLIVIER (F) : Répartition des tribus et de la propriété dans la banlieue de Meknès. Bulletin Economique du Maroc 1936.

وستجد عناوين دراسات أخرى في قائمة المراجع في آخر الكتاب.

15) أنظر محمد اللحية: الحياة الإقتصادية بمدينة مكناس في القرن 19 (1850 - 1912) - رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ. (مرقونة) نوقشت سنة 1984 بكلية الآداب بالرباط. أما في التاريخ السياسي فانظر: بوشتى بوعسيرية: أحداث بوفكران بمكناس: فاتح وثاني شتنبر 1937. الرباط 1990 مطبعة المناهل.

16) هناك رسالة مسجلة بكلية الآداب بالرباط لا زال يعدها الأستاذ العربي السهلي لنيل دبلوم الدراسات العليا في موضوع: مكناس في التاريخ الوسيط: دراسة اجتماعية ثقافية. مسجلة بتاريخ 12/6/1986. أنظر: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. عدد 13، ص: 303.

القوى السياسية، أو تعرضت للضياع نتيجة انعدام استراتيجية إدارية تسعى إلى حفظ الوثائق وصيانتها.

وتزداد هذه الثغرة عمقا واتساعا كلما تعلق الأمر بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي في ذات الحقبة. فالنصوص تندر، والوثائق تكاد تنعدم، مما يجعل مهمة الدارس من الصعوبة بمكان.

وتغدو الإشكالية أكثر تعقيدا كلما رام الباحث دراسة المدن المغربية، خاصة إذا تعلق الأمر بمدينة لم تكن تشغل وظيفة العاصمة الإدارية لأي دولة من الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، كمكناسة في الفترة الوسيطية. فكيف يمكن انطلاقا من هذه الحقائق تفسير المكانة الخجولة التي احتلتها هذه الأخيرة في المصادر التاريخية ؟

من الخصائص الأساسية التي شكلت إحدى الثوابت في الكتابة التاريخية المغربية، أن المؤرخين المغاربة الرسميين لم يعتنوا في الغالب الأعم إلا بالعواصم التي شكلت مراكز القرار السياسي كفاس (17) ومراكش،(18) في حين لم يدرجوا مكناسة إلا في السياق العام للأخبار والحوادث. أما المؤرخون المشارقة فقد أحجموا عن ذكر أخبارها بالمرة في مصنفاتهم التي ألفوها إبان عصر التدوين التاريخي، وهو عصر لم تكن المدينة قد برزت فيه بشكل يسترعي النظر. وحسبنا أنها لم تكن قد تجاوزت آنداك مستوى مجموعة من القرى، فلم تحظ بالتفاتة تذكر من جانب رواد التاريخ المشرقي. كما أنها لم تدخل في منظورهم ضمن «المغرب النافع» الذي يستحق العناية والتركيز، على شاكلة مدائن سوس موئل الذهب والعبيد. (19)

ومما يفسر هذا التهميش كذلك، الدور العسكري الذي اضطلعت به المدينة خلال العصر الوسيط. (20) فمثل هذا الدور، جعلها تدخل في عداد «مدن الحصون»

---

17) انظر في هذا الصدد كنموذج كتاب " روض القرطاس " لابن أبي زرع الذي ألفه خصيصا لمدينة فاس ولو أنه تجاوز ذلك إلى تاريخ المغرب كله. غير أن الفكرة التي وجدت أساسا تؤكد هذا التخريج.

18) انظر في هذا الصدد وكنموذج كذلك كتاب " الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية " الذي يتضح من خلال مقدمة المؤلف أنه صنفه خصيصا لمراكش.

19) هذه ملاحظة تنطبق على معظم المؤرخين المشارقة الذين ركزوا على ذكر أخبار السوس الأقصى والأدنى.

20) أكد الأستاذ المنوني هذه الحقيقة في بحثه: التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور. مجلة الثقافة المغربية م 7. سنة 1972، ص: 22.

من وجهة نظر المؤرخين، لا مدن العلم والحضارة كفاس ومراكش اللتان كانتا قبلتين للوافدين من العلماء، ولكل من سطع نجمه في علم من العلوم. (21) بل يخيل إلينا - تأسيسا على هذه القاعدة - أن مكناسة اعتبرت مجرد منفى للأشخاص المغضوب عليهم، كالمعتمد بن عباد الذي قضى شطرا من أيام منفاه فيها قبل نقله إلى سجن أغمات، (22) كذا الحال بالنسبة لعبد الله بن بلكين آخر أمراء غرناطة الذي أطاح به يوسف بن تاشفين، (23) فضلا عن بعض العلماء الذين غربوا إليها، (24) ثم نصارى إشبيلية الذين أجبروا على الإقامة بها بعد أن تم نفيهم من أوطانهم. (25)

ويمكن تفسير غياب مكناسة في المصادر التاريخية كذلك بدور المنافسة الذي لعبته جارتها فاس. ولعل تفوق هذه الأخيرة، ما جعل أن أنظار المؤرخين تشد إليها، بينما لم تحظ هي إلا بإشارات شاحبة.

يضاف إلى ذلك أنها شكلت في كثير من الفترات التاريخية بؤرة توتر بالنسبة لبعض الدول، ولا غرو فإنها ظلت غصة في حلق الجيوش الموحدية أثناء غزوهم لمختلف المدن المغربية، إلى درجة أنها كانت آخر مدينة رفعت أيادي الاستسلام أمام قوة الزحف الموحدي. (26) كما ثار عامتها عدة مرات على الحكم المريني، مما جعل المؤرخين المرينيين يديرون لها الظهر، ويطمسون أخبارها.

---

21) ثمة أمثلة بعيدة عن الحصر تؤكد ذلك، نكتفي بذكر واحدة منها وهي قدوم عبد الله بن يونس المهندس الأندلسي المشهور إلى مراكش، وقد قام باختراع تقنية هامة لجلب المياه إلى بساتين مراكش. انظر: الإدريسي: نزهة المشتاق. قسم المغرب العربي. تحقيق محمد حاج صادق. طبعة الجزائر 1983، ص: 34.

22) بن شريفة: علاقة مكناس بالأندلس والأندلسيين حتى نهاية العصر المريني. بحث قدم ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية طبعة الرباط 1983، ص: 202.

23) انظر مذكرات الأمير عبد الله بن بلكين المعروفة بكتاب التبيان. تحقيق بروفنسال. طبعة القاهرة 1955، ص: 152

24) مثل تغريب عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي إليها. انظر: ابن القاضي: جذوة الإقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس، طبعة الرباط 1974 ق 2، ص: 421.

25) الونشريسي: المعيار المعرب. تحقيق مجموعة من الأساتذة. طبعة بيروت 1961، ج 8 ص: 56 -57 - مؤلف مجهول: الحلل الموشية. تحقيق. سهيل زكار وعبد القادر زمامة. البيضاء 1978، ص: 90 .

26) ابن غازي: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. طبعة الرباط 1952، ص: 10.

وثمة «قـوانين » خلدونيـة يمكن الاستعانة بها لفهم آليـة تغييب مكناسـة في المصادر التاريخية، فابن خلدون المتمرس بشؤون العمران، يرى في «مقدمته» أن المدن والأمصار في افريقيـة والمغرب قليلـة بسبب البداوة الراسخـة في البلدين منذ أن كـانت بربـرية في القديم، ولم تستطع الدول التي حكمتها من الإفرنجة والعرب أن ترسخ فيها حضارتها، وهـو مـا جعلهـا أقـرب إلى القـرى منهـا إلى المدن المتحضرة،(27) الشيء الــذي جعل الكتابات التاريخيــة تتعامــل معهـا بنوع من الازدراء والتهميش، وتصبـح هذه القاعدة أكثر انطباقا على مكـناس خـلال الفتـرات التي تعـرضت فيـها للدمار والخراب.(28)

فضـلا عما سلف، يمكن تفسير تقزيم أخبـار مكنـاسة في المصـادر التـاريخية بنـدرة الكتابات المحلية وضياع معظمها. فإذا استثنينا كتاب " الروض الهتون «لابن غازي، لا نجد سـوى إنتاجـات محلية تعد على رؤوس الأصـابع، وقد عفـا الدهـر عن معظمها. ونسوق في هذا الصدد بعض النماذج الضائعة مثل «نزهة الناظر» "، وهي أرجوزة نظمها ابن جابر محمـد بن يحى الغساني (ت سنة 827هـ) (29) للتعريـف بهذه المدينة. كما أن هناك كتاب مـونوغرافي آخر تعـرض للتلف والضياع ألفه زغبوش أبـو الخطاب سهل بن قـاسم الـذي كان يشغـل منصب القضاء في طنجـة حـوالي 616هـ / 1220 م(30) ورغم الأصل الأندلسي لصـاحب الكتاب، فإنه عاش ردحـا طويلا من حياتـه في تاورا إحدى مدائن مكناسة. ويذهب أستاذنـا محمد المنوني إلى أن الإسم الحقيقي لمصنفه هو «التقييد في أخبار مكناسة». (31) وهو مصنـف تبدو قيمتــه من خلال الفقرات التي اقتبسها منه ابن غازي الآنف الذكر.

ومن المصـادر التــاريخيـة التي ألفت حــول مكنـاسـة في العصر الــوسيط، كتـاب «السلسبيل العذب من المنهل الأحلى» لأبي بكر عبـد المهيمن الحضرمي، وكان قد أهداه

---

27) ابن خلدون: المقدمة. طبعة بيروت 1979، ص: 298 - 299.

28) تعرضـت المدينة لخراب ودمـار القبائل العـربية البـدوية عـدة مرات. وسنعـرض هذا الموضوع في إحدى فصول هذا الكتاب والذي يحمل عنوان: «اعوام مكناسة في العصر الوسيط».

29) عرف به ابن القاضي في جذوة الإقتباس ق اص : 317 - 319.

30) عبد العزيز بن عبد الله: معلمة المدن والقبائل. طبعة المحمدية فضالة، ص: 353.

31) مدائن مكناسـة القديمة من العصر الأدريسي إلى أواخر عصر الموحـدين. بحث قدم ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية - جامعة مولاي إسماعيل - طبعة الرباط 1988 - دار المعارف الجديدة، ص: 189.

للسلطان المريني أبي الحسن. ويشير ابن سودة(32) في دليله إلى أنه موجود بخزانة القرويين في ثلاثة كراريس.

وبالمثل يذكر ابن زيدان أنه وقف على كتاب يعرف ب «النفحات الوردية والمطيبات الطبيعية في تاريخ مكناسة الزيتون المولوية» لمولف يعرف باسم أحمد بن محمد الكونكوسي وهو كتاب يعتبر في حكم المفقود كذلك. (33)

وإذا كانت معظم هذه المصادر المحلية قد عفا عنها الزمن، فإن أهم مصدر حول مكناسة في العصر الوسيط، عارك نوائب الدهر ليصل إلينا سالما هو كتاب «الروض الهتون» الذي يأتي في طليعة المدونات التي أرخت للمدينة، بل يعد - بحق - حجز الزاوية في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي خلال نفس الحقبة، وهو من تأليف ابن غازي العثماني المكناسي ولادة (814 هـ/ 1437 م) الفاسي إقبارا (919 هـ/ 1513م). وقد عاش هذا المؤرخ في أواخر العصر المريني وبداية العصر الوطاسي، في وقت عرفت فيه المدينة عدة تحولات. وهو ينتمي إلى إحدى القبائل الكتامية، رحل إلى فاس سنة 885 هـ ليغترف من حياض العلوم، وفيها لقي الأشياخ الذين ذكرهم في كتابه «التعلل برسوم الاسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد»، ثم عاد إلى مكناسة ثانيا حيث أقام بها. وقدر له أن ينتقل مرة أخرى إلى فاس حيث اخترمته المنية هناك سنة 919 هـ(34).

أما عن مكانته العلمية وباعه الطويل في مختلف العلوم فيقول عنه الشراط :(35) «كان إماما عالما مشاركا متفننا، مرجوعا إليه في سائر العلوم، خصوصا القراءات والفقه والعربية والحساب، وهو شيخ الجماعة، وتخرج به كثير، وأشبع به جم غفير، واستوطن فاسا سنة 891هـ، فجعل خطيبا وإماما بجامع القرويين إلى أن مات».

ولعل هذه المكانة العلمية التي حاز بها قصب السبق، تعكس قيمة هذا المصدر الذي هو في متناول الباحثين اليوم، رغم صغر حجمه. لكن ثمة تساؤل يطرح بصدد نسبته إلى هذا المؤرخ.

---

32) دليل مؤرخ المغرب الأقصى. طبعة البيضاء 1960 ج 1 ص: 67. ويشير إلى أنه يقع ضمن مجموع رقم 713 بخزانة القرويين. وهو منشور بمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ج 1 م 10 ص 37 - 98 وتوجد نسخة منه كذلك بالخزانة الحسنية رقم 4354، ص: 137 - 165 وبالخزانة العامة رقم ك 922 ضمن مجموع.

33) محمد اللحية: م. س. ص: 7.

34) انظر ترجمته لنفسه في الروض الهتون، ص: 19.

35) الروض العاطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس (مخطوط) ورقة 129 الوجه2.

حاول أحد الباحثين(36) أن يشكك في نسبة الكتاب إلى ابن غازي، مستندا في هذا الشك على بعض المعطيات مثل أسلوب الكتابة البسيطة الذي لا يتلاءم مع الأسلوب الذي عودنا عليه المؤلف، فضلا عن أن هذا الأخير يعتبر فقيها أصلا وليس مؤرخا. كما يستند الباحث المذكور على دليل آخر، هو إشارة المؤلف نفسه في صفحة 12 إلى نقله عن ابن زغبوش.

بيد أن هذه الأدلة - على وجاهتها - مردودة أصلا. فمن المتعارف عليه لدى المتخصصين في التاريخ الوسيط أن الفقهاء لم يكونوا دائما بمعزل عن ميدان التاريخ. ويقدم القاضي عياض نموذجا لهذه الظاهرة، فرغم أنه كان يعد من فطاحلة الفقهاء المالكيين فإنه ألف تاريخا حول مدينة سبتة. (37) كما ألف كتاب «جامع التاريخ» الذي جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب، (38) بل إن ابن زغبوش الذي يذكر الباحث أنه نقل عنه كان هو نفسه قاضيا على مدينة طنجة (39).

والنقل عن هذا الأخير لا يعكس سوى أمانة المؤلف، وهو ما يبرر أسلوب كتابته البسيطة. فالنقل عن مؤرخ آخر يفرض نقل أسلوبه كما هو ببساطته، بل وحتى سذاجته في حالة وجودها.

فضلا عن ذلك، يلاحظ أن الأحداث التي وردت في «الروض الهتون» تتجاوز سنة وفاة ابن زغبوش وعصره، مما يدل على أن جامع الكتاب هو ابن غازي وليس غيره. كما أن المصادر التي اقتبس منها ألفت في فترات متأخرة عن عصر ابن زغبوش كأرجوزة ابن جابر الغساني المتوفى سنة 827 هـ، ونفاضة الجراب لابن الخطيب المتوفى سنة 776 هـ. وهذا ما يتأكد من خلال كلام المؤلف نفسه حين قال: «انتهى ما قصدنا نقله من نفاضة الجراب، ولم أكن قد وقفت عليها حين ابتدأت هذا المجموع». (40)

مهما كان الأمر، فابن غازي يعد - بدون مدافع - من المؤرخين القلائل الذين يرجع إليهم الفضل في إنارة الجوانب المظلمة من تاريخ مكناس في العصر الوسيط.

---

36) بنسالم حميش: في التاريخ المونوغرافي: نموذج الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، بحث قدم ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية، ص: 207.

37) عرف هذا المصدر التاريخي باسم " الفنون الستة في أخبار سبتة " وهو من المصنفات الضائعة، انظر: المنوني: م.س.ج1، ص: 30.

38) الذهبي: تذكرة الحفاظ. طبعة حيدر أباد والدكن 1334 هـ ج 4 ص: 97.

39) المنوني: مدائن مكناسة ص: 189 - ابن غازي: م.س.ص: 12.

40) الروض الهتون، ص: 28.

كما يعزى إليه الفضل في الاحتفـاظ ببعض الأخبار المنقولة عن مصادر ضـائعة. وبذلك فهـو يمدنـا بمعلـومـات قيمة في مجال التـاريخ الاقتصـادي، ولـو أنها جاءت مقتضبـة ومتفرقـة. ولاغرو فإنه يزود البـاحث بنصوص ثمينة عن الـزراعات والغراسات بـالمدينة وأحوازها. (41) ويتضمن إشارات هامة حول أسواقهـا وحركة التجارة بها. أما في التاريخ الاجتماعي فيسـدي خـدمـة طيبـة، إذ يـزود الدارس بنصـوص في غـايـة الأهميـة حـول الأندلسيين الـذين ألقوا عصا الترحـال بمكناس، فجعلـوها موطنـا ومستقرا(42) كما أن الكتاب يعد منجما ثـريا ومصدرا أساسيا لـرصد أوضاع عوام المدينـة، وما يمكن تسميته بتاريخ المحن وتاريخ الغصب، (43) فضلا عن رصد الظواهـر العمرانية والفنية، إلى حد يمكن اعتباره مصدرا هاما في البحث الأثري، ناهيك عن ذكره لبعض المرافق الاجتماعية والمؤسسـات العموميـة كـالجوامع والسقـايات والحمامـات والمدارس والقنـاطر والعـائلات المكناسية ورجالات الفقه والقضاء بها.

إلى جانب ذلك، ثمة نصوص أخرى وردت في ثنـايا الكتاب، يستطيع الباحـث من خلالها تتبع الظاهرة الديموغرافية بالمدينة، من حيث زيادة عدد السكان أو نقصهم إبان الفاجعات والمجاعات والحصارات. (44)

وقـد اعتمـد ابن غازي في تصنيفـه لهذا الكتـاب على مصـادر متنوعـة كأرجـوزة ابن جـابـرالغسـاني وتقييـد ابن زغبـوش وتـاريخ ابن خلـدون وابن الخطيب. وهـو أمين في المعلـومـات التي ينقلها إذ أنـه ينسبهـا إلى رواتها. (45) كما يتميـز بدقـة المعلومـات التي يوردها. وعندما يشك في صحة بعضها، تراه يستعمل عبارة «والله أعلم»، خاصة عند انعدام سند قوي(46) مطبقـا بذلك منهجيـة متقدمـة في تـاريخ العلوم. كما يأتي بعـدة روايات ويـوازن بينها، ثم يرجح الروايـة الأقرب إلى المنطق. يتجلى ذلك في قولـه حول حادث حصـار الموحدين لمكنـاسة : «فحـاصروا مدينـة مكناسـة سنين وأشهرا، قيل إن

41) انظر نفس المصدر، ص:3

42) نفسه، ص: 4

43) نفسه، ص: 10

44) نفسه، ص: 6 -7.

45) كقوله في نفس المصدر، ص:12: (نقلت أكثر ماذكرته من تقييد وجدته للقاضي أبي الخطاب سهل بن القاسم بن محمد بن حماد ".

46) نفسه، ص: 5

السنين سبع، وقيل أربع، ولاخلاف في أربع وأشهرا، إنما الخلاف في الزائد عليها »(47) ويلاحظ أنه يقوم أحيانا بالشك في صحة بعض الروايات فيترجم ذلك بقوله : «لكن لانعلم صحة ذلك ». (48) علاوة على هذه الأدوات النقدية الإيجابية، يحاول ابن غازي جاهدا تحقيق وضبط بعض الأسماء كما هو الحال بالنسبة لقصر «تؤرجين» الذي يقول عنه : «ولعل جيمه معقوفة»(49). كما يتميز بأخذه بالروايات الشفوية ونسبتها إلى رواتها. (50)

ولعل هذه الخلال التي تحمد له كمؤرخ عمل على تحصين قواعد الكتابة التاريخية، ما يجعل كتابه يرقى إلى مستوى المظان التي يعول عليها الباحث في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، ويطمئن إلى النصوص المنبثة في ثناياه، رغم بعض الهنات التي شابته أحيانا.

وإذا كان «الروض الهتون» ينصب كليا حول تاريخ مكناسة حتى بداية العصر الوطاسي، فإن مدونات تاريخية أخرى ذات طابع عام تكتفي بالإشارة إليها عبر شذرات متناثرة، ومع ذلك تكتسي أهمية بالغة، وتساهم في إجلاء الغموض عن جملة من قضايا التاريخ الاقتصادي - الاجتماعي للمدينة.

يأتي في طليعة هذه المدونات التاريخية العامة كتاب «البيان المغرب» لابن عذاري (ت بعد سنة 712هـ)، خاصة في الجزء الخاص بتاريخ الموحدين حيث تنبث فيه وثائق هامة تتعلق بمدينة مكناس في العصر الموحدي، ومن بينها نص بيعة أهلها للأمير الحفصي أبي زكريا، (51) وفصل من رسالة بعثها المكناسيون إلى الخليفة الموحدي المامون يستغيثون به، (52) ثم نص تجديد بيعتهم للخليفة الموحدي السعيد، (53) فضلا عن

47) نفسه، ص : 7

48) نفسه، ص : 5

49) نفسه، ص : 6

50) كقوله : " حدثني والدي رحمه الله. . . " انظر نفس المصدر، ص : 14

51) ابن عذاري : البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب. القسم الخاص بتاريخ الموحدين. تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، البيضاء 1985، ص : 373 وما بعدها.

52) نفسه، ص : 296 -297.

53) نفسه، ص : 337 - 378.

نصوص أخرى تهم المجال الجبائي، (54) والخراب الذي تمحض عن اجتياجها من طرف القبائل العربية البدوية. (55)

وروايات ابن عذاري عن مكناسة جديرة بكل ثقة، فهو مؤرخ ثبت، يميل إلى الدقة في التواريخ والأحداث، ويأتي بروايات مختلفة، ويرجح الصحيحة منها(56). وتكمن أهمية تلك الروايات في أن صاحبها اقتبسها من مصادر مفقودة. (57)

ويساهم كتابا «الذخيرة السنية» و «روض القرطاس» لابن أبي زرع (ت. سنة 741هـ) في إثراء مادة التاريخ الإجتماعي لمكناس. فالمنهجية التي اتبعها هذا المؤرخ، ليست منهجية التاريخ عبر السنين، بل حسب الدول. وفي نهاية كل دولة يذكر ما ساد عهدها من وفيات ورخاء أو غلاء. ويمكن من خلال تتبع هذه الحوادث، رصد مجموعة من النصوص حول المحن التي طالت عوام مكناسة من جراء الهجمات المتكررة، (58) والكوارث الطبيعية، (59) والضرائب المجحفة التي أجبروا على أدائها، (60) فضلا عن إمكانية العثور على أسماء بعض الولاة الذين تعاقبوا على حكم المدينة، (61) وكذا رجالاتها وأعلامها البارزين، (62) ناهيك عن بعض الظواهر العمرانية. (63)

ورغم ما يعاب عن ابن أبي زرع في تبنيه بعض الروايات الخرافية، فإن روايته عن مكناسة لم يشبها هذا العيب، بل اتسمت بطابع الواقعية كما يتجلى ذلك من خلال مقارنتها بروايات أخرى تضرب في نفس الإتجاه.

---

54) نفسه، ص: 377-378.

55) نفسه، ص: 354، 357

56) يتجلى ذلك في قوله عن وصية الخليفة الموحدي يعقوب المنصور: " وها أنا أذكر وصيته على نحو ما وقعت وصححه قرابته والمؤرخون لدولته " انظر نفس المصدر ص: 230. وهذا نموذج فقط.

57) نفسه، ص: 21 وفيها ينقل إحدى الروايات عن الكاتب الأشيري التلمساني، وكذلك ابن بجير (ص:23) وهناك نماذج أخرى.

58) ابن أبي زرع: الأنيس المطرب. طبعة الرباط 1973 ص: 101، 257. وانظر كذلك كتابه: الذخيرة السنية. طبعة الرباط 1972. ص: 65، 71.

59) ابن أبي زرع: الأنيس، ص: 412

60) ابن أبي زرع: الذخيرة، ص: 37، 67

61) نفسه ص: 55، 60، 84، 162. الأنيس: ص: 101 - 257.

62) نفسه، ص: 96.

63) نفسه، ص: 89، 162.

وتتضمن مذكرات البيدق (عاش في بداية عصر الدولة الموحدية) المنشورة تحت عنوان ((أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين)) إشارات حول أهالي مكناسة وعادة اختلاط رجالهم بنسائهم، وموقف عامتهم المناوئ لابن تومرت عند مروره بمدينتهم. (64) وعلى الرغم من القيمة التاريخية لهذا المصدر لكون مؤلفه عايش الأحداث بنفسه، ووقف عليها بالعيان، فلا يمكن للباحث إلا أن يتحفظ مما ورد فيه، لأن البيدق كان صنيع ابن تومرت، يسبح بحمده ويناصب العداء والمقت للمرابطين، لذلك لم يتورع عن اصطياد كل ما يمسخ شخصيتهم ويشوه سمعتهم، رغم أن الأخبار التي يوردها فيها من السذاجة ما يكشف عن جوانب غامضة من نفسية المجتمع المكناسي إبان الفترة الانتقالية من المرابطين إلى الموحدين.

ويلقي كتاب ((الحلل الموشية)) لمؤلف مجهول (عاش في القرن 8 هـ) كذلك بعض الأضواء على التاريخ الإجتماعي لمكناسة من خلال تعرضه لمسألة نفي نصارى غرناطة إليها إبان عهد الأمير المرابطي علي بن يوسف، (65) والحصار الذي ضرب عليها من طرف الموحدين، وما عاناه العوام خلاله من محن، (66) فضلا عما يمدنا به من أسماء الولاة الذين حكموها. (67)

ومع أن الكتاب ألف خصيصا لذكر أخبار مراكش، وغلب عليه طابع الاختزال كما يشير إلى ذلك المؤلف في مقدمته، فإنه يوفر للدارس بعض النصوص التي يمكن توظيفها لربط تاريخ مكناسة بتاريخ المغرب العام. وتكمن ميزة المؤلف في دقة أخباره واعتماده على مصادر جغرافية، وتسجيله روايات اقتبسها من شهود عيان، فضلا عن استغلاله لمصادر ضائعة. (68)

ورغم الفترة الزمنية المتأخرة لكتاب «الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى» لمؤلفه الناصري (ت سنة 1315هـ)، فإنه يعد من المصادر التي حوت أخبارا متفرقة عن مدينة

---

64) البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. طبعة الرباط 1971، ص: 25.

65) مؤلف مجهول: الحلل الموشية. تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، البيضاء 1978، ص: 90.

66) نفسه، ص: 136.

67) نفسه، ص: 28.

68) أنظر مقدمة المحققين للكتاب، ص: 4.

مكناس، ولاغرو فإن مصنفه استطاع أن يجمع في براعة، وعبر نصوص موزعة على أجزاء الكتاب، روايات نقلها من مصادر متقدمة، تتضمن إشارات هامة عن الضرائب التي أرغم عوام المدينة على أدائها، (69) والخراب الذي لحق بمزارعيها وأهلها بصفة عامة، من جراء الحصارات التي كانت تصبح وتمسي عليها من قبل القبائل العربية البدوية مثل بني معقل وسويد وقبائل بني رياح وغيرها. (70)

ومن المصادر التاريخية التي تطعم البحث في تاريخ مكناسة كذلك مقدمة ابن خلدون التي يمكن استغلال نصوصها في تفسير بعض مظاهر التطور الإقتصادي للمدينة، فالمقدمة كما نعلم بحث عام في شؤون الإجتماع الإنساني وقوانينه. وقد ألفها ابن خلدون حين بلغ الخامسة والأربعين من عمره بعد أن نضجت معارفه، واتسعت دائرة اطلاعه، وارتقى تفكيره. ولحسن الحظ و فإنها تتضمن فصلا رائعا حول المدينة الإسلامية عموما، والمغربية خصوصا. (71) ولاشك أنه استقى مادته عن هذا الموضوع من خلال تجاربه ومشاهداته الشخصية، إذ قضى حياته بين القبائل والسكان، متأملا طبائعهم وأحوالهم وأعرافهم، فاستخلص «القوانين» المرجعية للمدن، مما يفيد في توظيفها لتفسير بعض إشكاليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس. (72)

وتعد كتب الأنساب والطبقات من المصادر التي يمكن للباحث أن ينهل من مادتها نصوصا تهم المدينة موضوع الدراسة. ونسوق في هذا الصدد نموذج " بيوتات فاس الكبرى «لابن الأحمر» (عاش في القرن 8 هـ). فرغم أن هذا المصدر يتصدى لرصد العائلات الفاسية النبيهة كما يتجلى من خلال عنوانه، فإنه يفيد في الوقوف على أسماء بعض البيوتات المكناسية، أو التي هي من مكناس أصلا ولكنها استوطنت فاسا كما هو الشأن بالنسبة لبيت بني السكاك(73). نفس القول ينطبق على بعض الأعلام والشخصيات الذين اضطلعوا بمناصب في المدينة، كالفقيه القاضي عيسى بن الملجوم وعبد الله ابن أبي مدين (74).

---

69) الناصري: الاستقصا. طبعة البيضاء 1954 ج 3، ص: 10 - ج 2، ص: 246

70) نفسه، ج 4، ص: 67، 116.

71) أنظر: المقدمة، ص: 286 وما بعدها.

72) انظر في هذا الصدد مقالنا: تطور اقتصاد مكناس في العصر الوسيط على ضوء بعض النظريات الخلدونية، جريدة أنوال الثقافي 30 العدد 284 السنة السابعة. نوفمبر 1986، ص: 4، 5، 6.

73) ابن الأحمر. بيوتات فاس الكبرى. تحقيق عبد الوهاب بنمنصور. الرباط 1972، ص: 67.

74) عن الأول انظر نفس المصدر، ص: 15 وعن الثاني انظر، ص 56.

وبالمثـل، يساهم كتـاب «جذوة الإقتباس» لابـن القاضي (ت. 1025هـ) في تسليط الضوء على بعض الأعـلام والقضاة المكناسيين، (75) بينها يمدنا كتـاب «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي(76) (ت. سنة 703هـ) بتراجم هامة تصب في نفس المنحى. في حين أورد ابن خاقان (ت. سنة529هـ) في «قلائد العقيان» نص رسالة كتبها ابن القصيرة إلى سكـان مكنـاسـة، فيهـا نـوع من اللـوم والتهـديـد والترغيب، والـدعـوة للطـاعـة والإستقامة. (77)

فضلا عـن كتب التاريخ والأنسـاب والطبقات، تـزخر كتب الجغـرافيا بمادة ضـافية حـول الجوانب الإقتصاديـة - الإجتماعية لمكنـاسة خـلال العصر الوسيط. بل تعـد من أمهات المصـادر التي لا يمكن للبـاحث أن يستغني عنها في هـذا المجال. ولاغـرو فقد خصص لها الإدريسي في «نزهة المشتاق» حيزا هاما، حيث ذكر مدائنها وقبائلها مثل بني زيـاد وبني تاورة وبنـي عطوش وقصر أبي مـوسى. ووصف أحـوالها الـزراعية، وثـرواتها الشجرية، وغلاتها وفواكهها. كما عرج على ذكر أسواقها وأحوالها التجارية. (78) وأهمية هـذه النصـوص تكمن في أن صاحبهـا وقف عليهـا بنفسـه، ووصفها وصف المشـاهـد بالعيان، وهـو يتميز فضلا عن ذلك بدقته وتصحيحـه بعض الأخطاء التي وقع فيها من سبقوه، مما يجعل رواياته ذات قيمة كبرى.

ويحتل التاريخ الإقتصادي لمكناسة كذلك موقعا في «كتاب الاستبصار» لمؤلف مجهول (عاش في القرن السادس الهجري). بل يمكن اعتبـار شهادات هذا المؤلف وثيقة هامة حول المدينة سنة 587 هـ. فهو يحصي مدائنها، ويسرد أسوارها وزراعاتها وغلاتها ومياهها وأراضيها، والأنهار التي تشقهـا. كما يزودنـا بنص حول احتراف أطفـالها مهنة الحيـاكة، وسوء طباعهم، مما يفيد في ملامسة قضايا من تاريخها الإجتماعي. (79)

وتظهر قيمة النصوص التي يوردها من خلال موقعه في السلطة والبلاط. وحسبنا أنه كان يشغل منصبـا لدى الخليفة الموحدي يعقـوب المنصور، وهو ما مكنـه من الإحتكاك

---

75) جذوة الإقتباس، ص: 117، 319، 425، 438، 455.

76) انظر على سبيل المثال السفر 8 من هذا الكتاب ترجمة 50.

77) ابن خاقـان: قلائـد العقيان في محاسن الأعيـان. طبعـة باريس - المكتبـة العتيقة تـونس (دون تاريخ) تحقيق محمد العنابي ص: 119-120.

78) الإدريسي: نزهة المشتاق - القسم الخاص بالمغرب العربي، ص: 97.

79) مؤلف مجهول: كتاب الإستبصار. تحقيق د. سعد زغلول. طبعة البيضاء 1985، ص: 183 - 189

بالوثائق الإدارية، والإطلاع على أحوال المدن المغربية. ولا غرو فإنه يأتي بتفاصيل فريدة حول بعض المدن كمكناس وفاس ومراكش. ويبدو من خلال المعلومات التي استقيناها من كتابه أنه عاش ردحا من عمره بالمدينة موضوع الدراسة، في وقت كان يأمل فيه أن تحظى بإصلاحات من جانب السلطة المركزية، فهو لايكتفي بوصفها، بل يلوح أنه كان يتبنى مشروعا إصلاحيا يطالب بتحقيقه. وحسبنا قوله عنها : «وهي من البلاد العتيقة المجيدة لو كان بها خدمة لغلاتها فإن أرضها كريمة طيبة المزارع ». (80)

وتبدو أهمية مكناسة كذلك في كتاب «مسالك الأبصار» للعمري (ت. سنة 749هـ) من خلال الإشارة الواردة فيه حول مقدار جبايتها إبان العصر المريني. ومعلوم أن العمري شب وتعلم في ديوان الإنشاء، وهو ما سهل عليه مهمة الإطلاع على الوثائق، فاستطاع أن يقدم جردا للأقاليم التي تناولها، وعد مدنها الأخرى، مبينا أحياءها وخططها وإدارتها وقصورها وبساتينها. ومصادره متنوعة، منها ما هو شفوي، ومنها ما هو مدون. وفي هذا الجانب اعتمد على الوثائق التي أتاحت له وظيفته الإطلاع عليها، ومن ثم تبرز قيمة ما ذكره عن المدينة التي تهمنا في هذه الدراسة. (81)

وقد أفرد الحسن الوزان في «وصف افريقيا» فقرات هامة عن فلاحة مكناسة وأنواع غلاتها وزراعاتها وغراساتها الشجرية، فضلا عن رواج التجارة بأسواقها، كما تحدث عن عوائد أهلها ومعتقداتهم، فضلا عن نصوص أخرى حول أثر الحصارات التي ضربت عليها طيلة الحقبة الوسيطية. (82)

ورغم أن المؤلف عاش في بداية العصور الحديثة، فإن ما أورده من نصوص حول المدينة ينطبق على الفترة مدار البحث باعتبار أن المجتمع لم يعرف تغيرا كبيرا. ولا سبيل إلى الشك في تلك المعلومات التي أوردها. فقد استفاد من عمله الإداري، وصلته بالبلاط الوطاسي ثم السعدي، فأتى بنصوص دقيقة خاصة بالنسبة للأماكن التي زارها. ويبدو من خلال وصفه لمكناس أنه كان مطلعا على تاريخها، وعلى أوضاعها

80) نفسه، ص: 189

81) العمري: مسالك الأبصار. نقلا عن الأستاذ المنوني: ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط. ص: 89-90.

82) الحسن الوزان: وصف إفريقيا. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر. الرباط 1980. ج1، ص: 169، 170، 171.

السياسية التي وقف عليها بنفسه. بل لم تخف عليه حتى بعض الأمور الدقيقة في المدينة. يتجلى ذلك في وصفه للقناة التي كانت تجلب بواسطتها المياه إلى السكان، ومعرفته الدقيقة بأرضها التي لاحظ عبر التجربة المعاشة، انها تكون موحلة في فصل الشتاء. (83)

ومن كتب الجغرافيا التي أشارت إلى مكناسة أيضا «معجم البلدان» لياقوت الحموي (ت. سنة 626هـ) وهو معجم جغرافي خصصه صاحبه لوصف مختلف المدن والأماكن وضمنها جاء وصف المدينة موضوع الدراسة، ولو أنه جاء مقتضبا. غير أن أهميته تكمن في ضبط اسمها حيث يقول في هذا الشأن: «مكناسة بكسر أوله وسكون ثانيه ونون وبعد الألف سين مهملة». كما يميز بينها وبين مكناسة الواقعة في الثغر الأعلى الأندلسي، ويحدد المراحل التي تفصل بينها وبين بعض المدن كمراكش وفاس. وتكمن أهمية نص ياقوت في نقله لمادته عن مكناسة من مصدر ضائع ألفه أبو الأصبغ سعد الخير الأندلسي الذي وصفها بأنها «حصينة مكينة في طريق المار إلى سلا»(84).

ومن المصادر الأخرى التي تنفض الغبار عن التاريخ الإقتصادي - الإجتماعي للمدينة كذلك «معيار الإختيار» لابن الخطيب (ت. سنة 776 هـ) الذي خصص لها فقرة من مقاماته الأدبية، فنوه بمائها ومرعاها ووفرة زراعاتها وفواكهها، وتمرس أهلها بصناعة الأواني، فضلا عن إشارات حول مدارسها وأسواقها ومقابرها(85)، بينما يورد في كتاب «نفاضة الجراب» نصوصا حول المحنة التي تعرض لها عوام مكناسة إبان الحصار الموحدي، (86) ثم مراسلة كان قد كاتب بها أحد ولاة المدينة في عصره، فضلا عن نصوص شعرية حولها. (87)

ولا يغرب عن الأذهان أن ابن الخطيب زار مكناسة، فهو بذلك يعتبر شاهد عيان، مما يعطي لأوصافه دلالة بالغة، وقيمة أكثر وثوقية ومصداقية.

---

83) نفسه، ص: 171.

84) ياقوت: معجم البلدان، نشر دار الكتاب العربي (دون تاريخ) ج 5، ص: 181 مادة مكناسة.

85) ابن الخطيب: معيار الاختيار. تحقيق د. كمال شبانة. طبعة المحمدية - فضالة (دون تاريخ) ص: 165-172.

86) ابن الخطيب: نفاضة الجراب. طبعة البيضاء 1987، ص: 324

87) نفسه، ص: 143.

وحظيت مكناسة بمكانة هامة في كتب النوازل، خاصة نوازل الونشريسي (ت سنة 914هـ)، وهو فقيه عرف بعلو كعبه في ميدان الافتاء. وأهمية نوازله تكمن في كونها تعطي لنا نصوصا بريئة خالية من كل نزعة ذاتية. فهي أكثر النصوص مصداقية، فضلا عن أن صاحبها كان قوالا للحق، لا تأخذه في الله لومة لائم. ونوازله تختلف أساسا عن النوازل النظرية التي طالما شعبت الفقه وضخمته. وقد اعتمد فيها على مكتبة آل الغرديس. وحوت فتاويه جوانب هامة تفيد الباحث في التاريخ الاجتماعي لمكناس، وتبرز في شكل نصوص ووثائق جاءت على شكل عقود ورسوم وفتاوي وردت من أفواه قضاة المدينة، أو نوازل بعثت إليهم من طرف الجمهور. وتتعلق هذه العقود بقضايا الزواج والطلاق والصدقة والأحباس والمدارس، ودور المرأة المكناسية في المعاملات الاجتماعية والحياة العامة، وموقف المرابطين من المسيحيين المقيمين في مدينة مكناسة. (88)

وعلى غرار كتب النوازل، نجد مادة طيبة عن مكناسة الوسيطية في كتب التصوف. «فكتاب التشوف» لابن الزيات (ت. 627هـ) يقدم ملامح من حياة التصوف وأعلام الصلحاء والأولياء المكناسيين. (89) كما يزودنا بنصوص عن الطب الشعبي في المدينة من خلال بعض الروايات الكرامية التي يسردها. (90)

أما عن قيمة هذه النصوص، فإنها آتية من مكانة صاحبها الذي نعرف أنه اشتغل بمهنة القضاء، وكانت له مكانة ثقافية محترمة. ورغم ولوجه طريقة التصوف من بابها الواسع، فإن ذلك لم يؤثر كثيرا على إنتاجه، إذ رغم بعض الهنات التي شابت نصوصه، وفي مقدمتها اعتماده على الفكر الأسطوري الذي يتخللها في الكرامات، فإنه ظل في معظم رواياته متشبثا بروح الأمانة العلمية، لا يثبت إلا ما تلقاه من أفواه الرواة الثقاة،

---

88) أنظر عن هذه الوثائق الفصل الأخير من هذا الكتاب تحت عنوان «وثائق حول التاريخ السياسي والإجتماعي لمدينة مكناسة خلال العصر الوسيط، من خلال الإنتاج الأدبي والتاريخي والنوازل».

89) أنظر: ابن الزيات: كتاب التشوف. طبعة البيضاء 1984. تحقيق أحمد التوفيق ص: 195، 196 ترجمة رجل مجهول - ص: 136 ترجمة منية بنت ميمون الدكالي.

89) أنظر: ابن الزيات: كتاب التشوف. طبعة البيضاء 1984. تحقيق أحمد التوفيق ص: 195، 196 ترجمة رجل مجهول - ص: 136 ترجمة منية بنت ميمون الدكالي.

90) نفسه، ص: 69. ترجمة أبو تميم عبد الواحد الأسود.

أو مما هو مشهور معروف، أو مما نقله عن أبيه مباشرة. (91) وعلى كل حال، فإذا جردنا رواياته الكرامية حول مكناسة من إطارها الأسطوري، أمكن قراءة ما خلف تلك الأسطورة من واقع ينبض بالحقيقة.

وفي نفس السياق، يمدنا كتاب «المستفاد في مناقب العباد» لمؤلفه محمد بن قاسم بن عبد الرحمن بن عبد الكريم التميمي (ت. سنة 604هـ)(92) بتراجم عن بعض متصوفة مكناسة ودورهم في المجال الأخلاقي، مما يساهم في تسليط الأضواء على التاريخ الإجتماعي للمدينة.

ونفس القول ينسحب على مصادر صوفية أخرى لم يسمح المجال بتناولها أولا بأول، ما دمنا قد ركزنا في هذه الدراسة على نماذج من بعض المصادر فحسب.

من حصاد كل ما سلف، يتضح أن الباحث في التاريخ الإجتماعي - الإقتصادي لمكناس يعاني من أزمة المادة المصدرية إذ لا يكاد يجد من بين مصادره مصنفا مونوغرافيا يؤرخ للمدينة، باستثناء كتاب «الروض الهتون». كما يشكو من فقر النصوص والوثائق من جهة، وتبعثرها في بطون الكتب من جهة أخرى.

غير أن حل الإشكالية وتجاوزها، يكمن في التنقيب عن النصوص في مختلف المظان (تاريخية، جغرافية، كتب الطبقات والأنساب، والنوازل والتصوف. . .) وتجميعها وتنسيقها ونقدها، ثم البحث عن مصنفات أخرى ربما لا تزال في طي النسيان، الأمر الذي يوسع آفاق البحث، ويجعل طموح الدارس أكثر إمكانا للتحقيق. غير أن هذا الحل لن يكتمل إلا بالارتكاز على قواعد منهجية دقيقة، تعول على إدراك علاقة الخاص بالعام، وربط التاريخ القطاعي بالتاريخ الكلي في إطار قاعدة «الشمولية»، ثم الإستفادة مما وضح من الأصول في تفسير ما غمض من الفروع، والنظر إلى العلاقات الجدلية التي تتأطر فيها الظواهر والأحداث، وهو ما سنحاول تطبيقه على دراستنا للتاريخ الإقتصادي - الإجتماعي لمكناس في الفصول التالية.

---

91) يلاحظ في معظم الروايات التي أوردها ابن الزيات أنه ذكر اسم الراوي الذي نقل عنه وأحيانا يذكر ثلاث رواة لرواية واحدة وقلما يستعمل عبارة «حدثوا».

92) لازال الكتاب مخطوطا وقد أعارني الأستاذ محمد المنوني - مشكورا - نسخة مصورة منه.

المجال الفلاحي بمكناسة :
الرصيد والتطورمن عصر المرابطين
إلى أواخر العصر المريني

المجال الفلاحي بمكناسة :
الرصيد والتطور
من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني

ظل موضوع الفلاحة والفلاح من جملة المواضيع المسكوت عنها في تاريخ المغرب الوسيط. وحسبنا أن معظم الكتابات الأجنبية انصبت بشكل أساسي على التاريخ السياسي،(1) أو التاريخ الديني والتطور المذهبي أحيانا،(2) وتاريخ الفن المغربي أحيانا أخرى.(3) أما الدراسات الاقتصادية، فلم تبرز فيها إلا بكيفية شاحبة، وبإشارات خجولة، بينما اكتفت الكتابات المغربية بالتلميح لموضوع الفلاحة في ثنايا التاريخ المغربي العام، في حين أحجمت بعضها كليا عن الخوض فيه بسبب شحة المصادر.(4)

---

1) ركزت الكتابات الأجنبية التقليدية على الجوانب السياسية. ويذكر في هذا الصدد كتاب جوتييه:
Le passé de l'Afrique du Nord : les siècles obscurs . Paris 1952 .
وكذلك هـ. تيراس Histoire du Maroc dés origines à l'établissement du protectorat . Casablanca 1946 .
و كتاب شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية ج2 (الترجمة العربية). طبعة تونس 1978
وقد بدأت الكتابات الأجنبية الحديثة تطرق بعض المواضيع الإقتصادية والإدارية.
أنظر على سبيل المثال: هو بكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى (الترجمة العربية) طبعة ليبيا - تونس 1980.

2) أنظر: ألفرد بل: الفرق الإسلامية في الشمال الأفريقي من الفتح العربي حتى اليوم. بيروت 1981. ترجمة عبد الرحمن بدوي.

3) غالبا ما يعالج هذا الموضوع ضمن التاريخ الحضاري الذي عادة ما يعقب التاريخ السياسي.

4) يستثنى من ذلك بعض الدراسات كدراسة الحبيب الجنحاني في كتابيه: "المغرب الإسلامي: الحياة الإقتصادية والإجتماعية" (القرن 3 و4 الهجري) تونس 1978. "ودراسات مغربية في التاريخ الإقتصادي الإجتماعي للمغرب الإسلامي" طبعة بيروت 1980. أما الدراسات الأخرى فإنها إما عرضت للنواحي الإقتصادية في إطار تاريخ سياسي حضاري عام كما هو الحال عند الدكتور إبراهيم حركات في كتابه المغرب عبر التاريخ ج1. طبعة البيضاء 1965، أو استغلت في تفسير الأحداث السياسية كما هو شأن الدكتور عبد الله العروي في كتابه: Histoire du Maghreb. T. 1 Paris 1975
كما ننوه أيضا بكتاب عز الدين أحمد موسى: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري. بيروت 1983.

وتزداد هذه الثغرة اتساعا وعمقا كلما رام الباحث دراسة الفلاحة في المدن المغربية إبان العصر الوسيط، فالنصوص التاريخية تندر، والمعلومات التي تمدنا بها المصادر تنضب، مما يجعل مهمة الدارس من الصعوبة بمكان. والسبب في ذلك كله يرد إلى قلة المصنفات المونوغرافية الخاصة بتاريخ المدن، إذ أن معظمها اندثر تحت وطأة الزمن. وحسبنا دليلا على ذلك ضياع ما أنتجه مؤرخ عرف بعلو كعبه، هو محمد بن يوسف الوراق عن مدن مغربية مثل البصرة ونكور وسجلماسة، وقائمة الأمثلة تطول لو عرضناها أولا بأول. (5)

ولا سبيل إلى الشك في أن كثرة التأليف حول هذه المدن يعزى أساسا إلى كونها شكلت إحدى عواصم الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، أو إحدى النقط الإستراتيجية في طريق تجارة العبور، وهي ميزات لم تكن من حظ مدينة مكناس، التي لم يبرز إشعاعها التاريخي الحقيقي سوى في العهد الإسماعيلي الذي غدت إبانه مركز صنع الوحدة السياسية، ومنار الإشعاع الفكري، والإشراق الحضاري، وهذا ما يفسر غيابها النسبي في الكتابات المونوغرافية السالفة على هذه الحقبة.

صحيح أن المدينة حظيت باهتمام ثلة من المؤرخين، (6) إلا أن معظم إنتاجهم يعد اليوم في حكم المفقود، وما بقي منه يظل - بالنسبة لموضوعنا - هزيلا لا يشفي الغليل.

وإذا كانت المصادر المونوغرافية تعوزنا في تتبع مسار التطور الفلاحي الذي عرفته مكناسة خلال العصر الوسيط، فبالإمكان تجاوز هذه الإشكالية عن طريق لم شتات الشذرات والنصوص المتناثرة في أمهات المصادر التاريخية، وتطعيمها بجملة من المصادر

5) لمزيد من التفصيل حول الكتب الخاصة بتاريخ المدن المغربية المفقودة أنظر: ابن سودة: دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ج1 ص: 27 وما بعدها. طبعة البيضاء 1960.

6) من أشهر من ألفوا مصنفات تاريخية عن مدينة مكناس قبل العهد الإسماعيلي هناك ابن غازي صاحب "الروض الهتون" وابن جابر محمد بن يحيى الغساني الذي كتب أرجوزة عن مكناسة أسماها "نزهة الناظر" وكانت من المصادر التي اعتمد عليها ابن غازي المذكور. كما ألف أبو بكر بن عبد المهيمن الحضرمي كتابا بعنوان "السلسبيل العذب من المنهل الأحلى" يشير صاحب دليل مؤرخ المغرب الأقصى إلى أنه موجود بخزانة القرويين في ثلاث كراريس. أنظر ابن سودة: دليل مؤرخ المغرب الأقصى ج1 ص: 67.

وقد نشره الأستاذ محمد الفاسي في مجلة معهد المخطوطات العربية كما أن ابن زغبوش قاضي طنجة سنة 616 هـ ألف كتابا عنوانه "كتاب حول تاريخ مكناس" أنظر: عبد العزيز بنعبد الله: معلمة المدن والقبائل. طبعة فضالة - المحمدية 1977، ص: 313. والراجح أن العنوان الصحيح للكتاب السالف الذكر هو "تقييد في تاريخ مكناس" حسب ما يظهر من مبيضة بحث الأستاذ محمد المنوني الذي شارك به في ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى وأهداني إياه مشكورا.

الدفينـة، مع وضـع هـذا التطـور ضمن تطـور المغـرب العـام، بغيـة رسم معـالمه الجوهريـة.

ولا يزعم الباحث لنفسه القدرة على الإلمام بكافة عناصر الموضوع، بقدر ما سيحاول - انطلاقا من النصـوص المتاحـة - القيـام بمسـح عام للتطـور الفـلاحي الـذي عرفتـه المدينـة فـي العصـر الـوسيط مع التركيز على بعض الجوانب التي تفصـح عنها المصادر.

من الثابت أن مدينة مكناس اكتسبت أهمية فلاحية كبيرة على مر العصور بما في ذلك العصر الوسيط. وقـد أهلتها الشروط المنـاخية لتكـون - بدون مـدافع - مدينـة المغرب الفـلاحيـة. ولعل أوصـاف الـرحـالـة والجغـرافيين تـؤكـد ذلك. فصـاحب كتـاب الاستبصـار، (7) يصف أرضهـا بـأنها «كـريمـة طيبـــة المـزارع كثيرة الميـاه»، وينعتهـا المراكشي(8) بأنها أخصب بقعـة على الأرض «وأكثرهـا أنهـارا مطـردة وأشجـارا ملتفـة وزروعـا وأعنابـا». وإلى نفس الحكـم ينحـو ابن غـازي، (9) والحميري(10) الـذي وصفـها بأنها «عـز بلاد المغـرب»، وأن «أرضـها طيبـة للزراعات ولها مكاسـب وأحوال صالحـة».

وإذا كانت الإشـادة بمـزارع ومسـارح مكناس نغمـة تـتردد في مختلف المصـادر المذكورة، فإن هذه الأخيرة تجمـع على أهمـية الزراعـات الشـجرية، خاصـة أشـجار التـفاح الذي اشتهـر منه نـوع يسمى الطـرابلسي، ثم الإجـاص والسفـرجل والجوز والخـوخ والتـين بكـل أنواعـه. (11) غير أن أهـم زراعـة شجريـة تمثلت في زراعـة الزيتـون، حتى أن مكناسـة نسبت إليـه. (12) نفس الشـيء يقال عن الرمـان الذي

---

7) مجهول: كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار. طبعة البيضاء 1985. ص: 188.

8) المعجب في تلخيص أخبار المغرب. طبعة البيضاء 1978 (ط7) ص: 370.

9) الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. طبعة الرباط 1952 ص: 2.

10) الـروض المعطار. طبعـة بيروت 1975: ص: 544. أنظـر كذلك: الإدريسي: وصـف إفريقيـا الشمالية والصحراوية مأخودة من نزهة المشتاق. طبعة الجزائر 1957، ص: 52.

11) يـذكـر ابن غـازي هـذه الأنـواع ومنهـا الشعـري والسبتي والأشكـور والشبلي والحمـراء، أنظـر ن.م.ص: 3

12) الحميري: م.س.ص: 544. أنظر كذلك: ياقوت: معجم البلدان. طبعة بيروت (دون تاريخ) ج5ص: 181.

أثار إعجاب ابن الخطيب، (13) والعنب الذي فاقت شهرته جل مدن المغرب. (14)

وإذا كانت الشروط المناخية قد أثرت إيجابا في هذه الزراعات، فما هو نصيب الدولة المرابطية ومساهمتها في تطويرها ؟

لا نجد ما يشفي الغليل في الإجابة عن ذلك، لكن بالنظر للسياسة الزراعية العامة التي نهجتها الدولة المرابطية، يمكن إبادة بعض الغموض.

يذكر ابن غازي(15) أن بني زياد وبني مروان وبني موسى كانوا في «غاية من الخصب وكثرة المياه والأشجار، وكان أهلها آمنين مطمئنين في عيش رغد ونعمة تامة منذ ملك أمراء المسلمين بنو تاشفين بلاد المغرب»، وهو ما يعني أن الفلاحة المكناسية عرفت ازدهارا في ظل المرابطين. لكن إلى أي مدى نطمئن إلى هذا القول ؟

إن رواية ابن غازي تحمل نوعا من التعميم، بحيث يبدو لأول وهلة أن حكمه ينسحب على العصر المرابطي برمته. لكن تأمل الرواية يثبت أنه كان يقصد المرحلة الأولى من حكم الدولة المرابطية. شفيعنا في هذا الإستنتاج تتمة الرواية التي يقول فيها عن المرابطين: «وأخمد الله تعالى بسيوفهم نار الفتنة البربرية» مشيرا بذلك إلى الفترة الأولى من حكمهم. وبتتبع السياسة الزراعية التي نهجها الملثمون، يتأكد هذا الظن.

ففي هذا العصر، ترد إشارات هامة حول اعتناء المرابطين بوسائل الري، خاصة في مراكش حيث جلبوا الخبرة الأندلسية، وقام مهندس يدعى عبد الله بن يونس بجلب المياه إلى العاصمة واستخراجها بطريقة هندسية تمكنها من الإرتفاع من أسفل الأرض إلى أعلاه بغير روافع. (16) إلا أن هذه العناية لم تستفد منها مكناس لسببين :

---

13) معيار الإختيار. طبعة المحمدية - فضالة (دون تاريخ) ص: 165.

14) صنف فيه بيت شعري حيث قال صاحب نزهة الناظر بعدما ذكر أصناف الأعناب الموجودة في مكناس:

لكنني أقول دون سوء * * * ما فاق الأعناب سوى المرتوءي

أنظر ابن غازي: م.س. ص: 4.

15) الروض الهتون، ص: 5.

16) عز الدين أحمد موسى: النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري. طبعة بيروت 1983، ص: 180.

1) كان كل الإهتمام موجها نحو مراكش العاصمة الجديدة - دون المدن الأخرى - وماورود الروايات «المكثفة» حول الإصلاحات الزراعية التي قام بها المرابطون فيها، وانعدامها النسبي في المدن الأخرى سوى دليل على ذلك.

2) وحتى فترة الإصلاح هاته لم يقدر لها أن تعمر طويلا فمنذ عهد علي بن يوسف وبروز المشكلات الكبرى للدولة المرابطية، عرفت هذه الإصلاحات انتكاسات وتراجعات خطيرة انتهت بالتوقف تماما في الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين. (17)

ولم يقدر للمرابطين اتباع السياسة الحازمة التي نهجوها في بداية حكمهم فيما يخص ملكية الأرض، واعتبارها ملكا للدولة. بل تراجعوا عن هذا المكسب في أواخر دولتهم حيث أفلتت كثير من الأراضي من قبضتهم، وبدأوا يتبعون سياسة إقطاعها لكبار قادة الجيش، (18) وهي السياسة التي أضرت كثيرا بالمزارعين.

يضاف إلى ذلك السياسة الضرائبية المجحفة التي أثقلوا بها كاهل هؤلاء، ولا غرو فإن وظيفة الإشراف على الضرائب ظهرت منذ أواخر الحكم المرابطي. (19) كما أن اكتراء الأرض أصبح ((بمال جسيم)) حسب تعبير ابن غازي، (20) وهو في اعتقادي يشير بذلك إلى ظاهرة القبالة التي انتشرت بشكل كبير في مجموع أراضي المغرب بما في ذلك مدينة مكناس، وحسبنا أن نوازل العصر المرابطي تؤكد هذا الزعم. (21)

كما أن التزامات الدولة العسكرية أدت إلى أزمة مالية عنيفة انعكست على أوضاع الفلاحين، حيث اضطر علي بن يوسف إلى فرض ضرائب باهضة عليهم، مما أدى إلى توقفهم عن العمل تحت وطأة هذه الضرائب الجائرة. (22)

ولا مراء في أن مشكلة الأمن كانت من أبرز القضايا التي كان يتطلع إليها المزارعون في مكناسة. وقد تمكنت الدولة المرابطية من تحقيق هذا التطلع في بداية عهدها، حيث

---

17) نفسه. ص: 181.
18) نفسه ص: 131 - 132.
19) هو بكنز: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى. طبعة ليبيا - تونس 1980. ص: 107.
20) الروض الهتون، ص: 3.
21) عز الدين موسى: م.س . ص: 167.
22) نفسه، ض :166.

شيد أمراؤها مجموعة من الحصون لوقاية السهول الزراعية من غارات سكان الجبال وأهل البادية. إلا أن المشاكل التي عرفتها الدولة خاصة مع بداية الدعوة الموحدية، سرعان ما عصفت بهذه الجهود، وأرغمت المزارعين على الفرار من أراضيهم نظرا لإنعدام الأمن. (23)

أما طريقة الزراعة فقد تميزت ببدائيتها، إذ ظل العمل الزراعي في مكناسة كغيرها من مدن المغرب، يعتمد على الدورة الزراعية الثلاثية، وعلى التزبيل وقلب الأرض، بينما ظلت وسائل الإنتاج بدورها بدائية، حيث استمر الحرث بالثور والزوج والمحراث والسقي بمياه الأنهار أو الأراحي المائية، والعيون والسواقي. يقول صاحب الروض الهتون(24) في هذا الصدد : ((وببني زياد أيضا عيون يسقون بها بعض أملاكهم، بالسقاية المخرجة من وادي فلفل)). وعن موضع يدعى حمام أبي الخيار يقول : ((بإزائه عين كبيرة تنسب كذلك لأبي الخيار، ماؤها عذب معين صاف تسقى به طائفة كثيرة من أملاك تاورا من أملاك من تحتها)). (25)

ولم تكن الفترة الإنتقالية من المرابطين إلى الموحدين أكثر إيجابية بالنسبة للتطور الفلاحي في مكناس. وحسبنا أن هذه المرحلة كانت فترة اغتصابات. ومن يطالع نوازل الونشريسي يلحظ هذه الظاهرة بجلاء. ولاشك أن غياب سلطة مركزية قوية كان وراء ذلك، فكثر استغلال أراضي الغير، والتعدي على الأملاك المشاعة لصالح ذوي النفوذ. (26)

نستنتج مما سبق، أنه رغم المؤهلات الطبيعية الهامة، فإن الفلاحة في مكناسة إبان الحكم المرابطي. وإذا ما استثنينا عهد يوسف بن تاشفين - ظلت تعاني جملة من المشاكل، يأتي في مقدمتها السياسة الزراعية التي نهجها المرابطون، والمتمثلة في السياسة الضرائبية المجحفة، وانعدام الأمن، وبقاء وسائل الإنتاج بدائية، وهي نفس القضايا التي عرضها ابن خلدون في مقدمته بشكل عام، فما هو التطور الذي عرفته فلاحة مكناس في عصر الدولة الموحدية ؟

---

23) نفسه، ص :160.
24) ابن غازي: م.س. ص:4.
25) نفسه، ص : 5.
26) عز الدين: م.س. ص: 149.

لم تكن مرحلة الثورة في الدعوة الموحدية مؤشرا إيجابيا لفلاحة مكناسة، ذلك أن الغارات التي استأسد الموحدون في شنها على المرابطين، وعاملهم في مكناس وأحوازها، أثرت على الإنتاج، وكان للحصار الطويل الذي ضرب حولها، والذي بلغ سبع سنوات حسب بعض الروايات(27) ضررا كبيرا على المزارعين، وكافة سكان مكناس الذين اضطروا إلى ((أكل خسيس الحيوان حتى عدم ذلك وهلك الناس قتلا وجوعا)). (28)

وبعد تمكن الموحدين من فتح المدينة، وانطلاقا من القاعدة التي ارتكز عليها ابن تومرت بتكفير كل من خالفه، اعتبر سكان المدينة غنيمة وسبيا، فأحلّ دماءهم وسبا نساءهم وأطفالهم وخمس أموالهم. (29) فكان من نتيجة ذلك أن ((صار الناس عمارا في أملاكهم يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلث غلة الزيتون. . . وكانت العادة إذا بدأ صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة بعد حارة. وكان المشترون لها قوما لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظهم بثمن بخس أو يشتروا منهم حظ المخزن غاليا، فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة لا يتجرأ أحدهم إلى أن يقطف من ملكه حبة واحدة)). (30) وطبيعي أن تؤدي هذه الوضعية إلى فرار أغلب المزارعين، مما أسفر عن استنزاف الأرض وبوارها.

إلا أن انتقال الدعوة الموحدية من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة تمخض عنها تحول حاسم في تطور فلاحة مكناسة التي يبدو أنها بدأت تأخذ حيزا هاما من اهتمامات الخلفاء الموحدين. فإذا كان اهتمام المرابطين بالزراع نادرا حتى في الظروف الصعبة، فالراجح أن الدولة الموحدية كانت أكثر حرصا على مساعدة الزارع في أوقات الشدة. (31) ولا يخامرنا شك في أن مكناسة استفادت من الإصلاح الزراعي الذي تبناه الجهاز الموحدي. وحسبنا أن يعقوب المنصور بنى فيها عددا من الصهاريج والآبار، (32) وعمل على توفير المياه واستنباطها من باطن الأرض إلى مناطق الزراعة. كما أن الخليفة الناصر أحدث فيها بحائر في نهاية من الإتساع، وجلب لها ماء النهر. (33) وعمت المدينة في هذا

27) ابن زرع: روض القرطاس. طبعة الرباط 1972، ص: 191.
28) ابن غازي: م. س. ص: 9.
29) ابن أبي زرع: م. س. ص: 191.
30) ابن غازي: م. س. ص: 9.
31) عز الدين: م. س. ص: 185.
32) القلقشندي: صبح الأعشى، طبعة القاهرة 1913 ج5، ص: 157.
33) مجهول: كتاب الإستبصار، ص: 187.

العهد بساتين وغراسات جديدة، (34) خاصة الزيتون والكروم، (35) وانتشرت زراعة الكتان في بحيرة مكناسة كما استنتج ذلك أحد الدارسين. (36) ولا أدل على ما اكتسته الفلاحة من أهمية في هذه الفترة من أن بعض القضاة فضلوا الإشتغال بالفلاحة عن احتراف مهنة القضاء. (37)

ومن القرائن الدالة على تقدم فلاحة مكناسة في العصر الموحدي أن الزراعات الشجرية أصبحت من الوفرة ما جعلها تتميز عن العصر السابق.

وزادت ظروف الأمن التي فرضتها الدولة الموحدية الوضع الزراعي تقدما. فالخليفة الموحدي عبد المومن طلب من جميع المزارعين الهاربين من مجاشرهم الرجوع إلى أراضيهم للعمل فيها، (38) وجعل من مهمات جيشه قطع دابر كل من سولت له نفسه إفساد الزرع، (39) وسار خلفاؤه على هذا النهج.

وانعكست هذه السياسة على مزارعي حوائر مكناسة حيث خفف عليهم في شركة الزيتون و((صلحت بسبب المقاطعة أحوال الناس))، ونمت أموالهم وامتدوا في الأحياء والغراسات)). (40)

وينهض قرينة على هذه النهضة الزراعية التي شهدتها مكناس إبان عصر الموحدين ما ذكره ابن غازي(41) من أن زراعة الزيتون ازدهرت في عهد محمد بن عبد الله بن وجاج عامل الموحدين على مكناس حتى كان حب زيتون يباع على الحمل بخمسة وثلاثين ألف دينار ونحوها. أما الإدريسي(42) الذي عاصر الدولة الموحدية فيزكي ذلك بإشارته إلى أن الفواكه كانت تباع بثمن زهيد.

---

34) المنوني: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين. طبعة الرباط 1977، ص: 241.
35) مجهول: م.س. ص: 187.
36) المنوني: التخطيط المعماري، ص: 34.
37) ابن زيدان: إتحاف أعلام الناس. طبعة الرباط 1933، ج5، ص: 522.
38) ابن القطان: نظم الجمان. طبعة تطوان (دون تاريخ) ص: 175.
39) نفسه، ص: 128.
40) ابن غازي: م.س. ص: 10.
41) نفسه، ص: 3.
42) وصف افريقيا الشمالية، ص: 52.

وساهم شيوع الأمن في تطور زراعة مكناسة على المناطق الأخرى. وفي هذا الصدد يقول المراكشي : (43) ((ولم تزل أيام أبي يعقوب هذا أعيادا وأعواما ومواسم، كثرة خصب وانتشار أمن ودرور وأرزاق واتساع معايش)). ومن مظاهر انتشار الأمن في عهده أن ((الضينعة كانت تخرج من بلاد نول، فتنتهي إلى برقة وحدها لا ترى من يعرض لها ولا من يسومها بسوء)). (44)

فضلا عن ترسيخ واستتباب الأمن، اتبع الموحدون الأوائل سياسة ضرائبية معتدلة، مستفيدين من أخطاء سابقيهم. وقد نفذ ابن تومرت برنامجه الإصلاحي بإلغاء الضرائب غير الشرعية، (45) ونحا منحاه الخلفاء الذين أعقبوه فعملوا على تنظيم الخراج. وتعزى بداية هذا المشروع الإصلاحي إلى عبد المومن بن علي الذي قام بتكسير كل بلاد المغرب. وشمل هذا التكسير إقليم مكناس بعد أن أسقط عنه الثلث في الجبال والغياض والأنهار والطرق. (46)

ومن المعقول أن نقرر بأن الضرائب غير الشرعية لم تسد في هذه المرحلة الأولى من حكم الموحدين، وسبب ذلك يرجع إلى كثرة الخراج الذي كان يستغنى به عن الضرائب الأخرى، ولا غرو فإن خراج افريقية وحده كان في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور يصل في كل سنة ما يبلغ حمله مائة وخمسين بغلا. (47)

ومن مظاهر هذا التنظيم وانعكاسه على مكناسة بناء القصبة الموحدية ودار الاشراف بها، وهي دار كانت بمثابة مقر للمشرف على استخلاص الجبايات يرجح الأستاذ المنوني أنها كانت من بناء الناصر الموحدي عام 600 هـ. (48) بينما يكتفي «هوبكنز» بالإشارة إلى أنها بنيت في عصر الموحدين دون تحديد دقيق. (49)

ورافق هذا التنظيم مراقبة شديدة لعمال الجباية ومحاسبتهم، حيث تعود الخلفاء الموحدون على البطش بعمال الجباية المخالفين للقواعد المتبعة، وترد في هذا الشأن رواية

---

43) المعجب، ص: 371.
44) الناصري: الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى. طبعة البيضاء 1954، ج2 ص: 198.
45) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص: 123.
46) الناصري: م.س. ج2، ص: 139.
47) المراكشي: م.س. ص: 370.
48) التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور. مجلة الثقافة المغربية م7. سنة 1972. ص: 34
49) النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ص: 107.

لابن عذاري(50) مفادها أن سكان مكناسة قدموا على الخليفة الناصر، وشكوا إليه جور عاملهم أبو الربيع بن أبي عمران، فنكل به، وصادر ممتلكاته وألقى به في السجن.

غير أن هذا الإزدهار عرف انحسارا وتراجعا واضحا في المرحلة الأخيرة من عصر الدولة الموحدية. ويبدو أنه بدأ منذ هزيمة العقاب سنة 609 هـ، وذلك بسبب القلاقل السياسية التي ميزت هذا العهد، والخروج عن السياسة الضرائبية التي سار على سنتها الخلفاء الموحدون الأوائل. ويزودنا ابن غازي(51) برواية هامة تدعم هذا الرأي إذ يقول متحدثا عن مكناسة : ((ونمت هذه البلاد وعمرت، ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها إلى مائتين من الآلاف، ثم اختلت بجور العمال، وأخذت في النقص منذ سنة كائنة العقاب، ثم تفاقم الأمر عند قيام بني مرين)). وينقل صاحب الذخيرة السنية(52) رواية هامة مفادها أن محمد بن وانديـن - أحد قادة الجيش الموحدي - دخل سنة 638 هـ بمعية قادة آخرين إلى مكناسة ((فأفنوها بالمغارم الثقيلة، وأفقروا أهلها))، ثم اتجه بعد ذلك إلى فاس ليعود إلى مكناسة ثانية، فنزل بمقربة من زرهون، مما أجبر مزارعي المنطقة على الفرار ((فأسلموا للنهب مواشيهم وزروعهم)). (53)

كما أن ضغط المرينيين كان كارثة على الفلاحين في مكناس، وحسبنا أنهم أرغموا على دفع إتاوة لبني حمامة أنصار المرينيين. (54) ويذكر بعض المؤرخين أنهم ظلوا يؤدون هذه الإتاوة إلى أن داهمهم هجوم آخر من قبل بني عسكر الذين حاصروهم حتى ضاقوا ذرعا. فلما تيقنوا من هلاك أموال زروعهم، بعثوا إلى المغيرين علماءهم وصلحاءهم راغبين في كف عاديتهم ((فما قبلوا لهم رغبة ولا استشعروا من الله سبحانه فيهم مخافة ولا رهبة، بل ألزموهم أربعة آلاف دينار خفارة)). (55)

50) البيان المغرب، القطعة الخاصة بالموحدين طبعة بيروت 1985 ، ص :249 .
51) الروض الهتون، ص: 12.
52) ابن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، طبعة الرباط 1972، ص: 60.
53) ابن عذاري: البيان المغرب. قسم الموحدين، ص: 357.
54) الناصري: م.س. ج2، ص: 246.
55) ابن عذاري: م.س. ص: 357.

وبمجرد ما فتح الأمير المريني مكناسة، بادر إلى إقطاع ثلث جبايتها لأخيه يعقوب جزاء له على وساطة قام بها لتسهيل مأمورية الفتح. (56) بل إن المدينة برمتها أقطعها يعقوب بن عبد الحق لابن أخيه عمر مقابل التنازل له عن الأمر. (57)

وزاد انعدام الأمن في هذه الفترة الحرجة وضعية الفلاحة المكناسية تفاقما حيث أصاب الوهن السلطة المركزية، وكثرت الفتن، واضطرب حبل الأمن منذ هزيمة العقاب. ويصور أحد المؤرخين(58) هذه الحالة في اختصار رائع حيث يقول: ((وفي سنة 616 هـ كثرت الفتن بين قبائل المغرب، واشتد الخوف في الطرقات، ونبذ أكثر القبائل الطاعة، وفارقوا الجماعة، وقالوا لا سمع ولا طاعة، فأكل القوي الضعيف، واستوى الدنيئ والشريف، فكان كل من قدر على شيء صنعه، ومن أراد منكرا أظهره وابتدعه، إذ ليس لهم مليك يحوطهم، ولا أمير يكفهم ويصدهم، فكانت قبائل فازاز من جناته وقبائل غمارة وأوربة وصنهاجة والعرب يقطعون الطرقات، ويغيرون على القرى والمجاشر مع الأحيان والساعات)). فكان من نتائج هذا التعدي على الفلاحين أن ((انقطع الحرث واشتد الغلاء)) ولا يساورنا شك في أن مكناسة - وهي مدينة فلاحية كما سلف الذكر - كانت أكبر المناطق تضررا من هذا الابتزاز.

ولا تعوزنا القرائن التي تدعم هذا الزعم، فابن غازي(59) يذكر أن حب زيتون بحيرة مكناسة كان يباع عام الحمل بخمسة وثلاثين ألف دينار أو نحوها. إلا أن هذا السعر - حسب نفس المؤرخ - عرف انخفاضا بينا بسبب انهيار إنتاجه في أواخر عصر الموحدين.

وجاءت غزوات بني رياح لتزيد الطين بلة، وحسبنا أن ابن عذاري اعتبرهم أشد ضررا بأحواز مكناسة لما قاموا به من عمليات الغصب والإعتداء على أراضي الغير. (60)

56) الناصري: م.س. ج3، ص: 12.
57) نفسه، ص: 20.
58) ابن أبي زرع: الذخيرة، ص: 36.
59) الروض الهتون، ص: 3.
60) ابن عذاري: م.س. ص: 351.

وساهمت الظروف الطبيعية بدورها في تفاقم هذه الوضعية خاصة الجفاف وانتشار الجراد. مصداق ذلك ما أورده أحد المؤرخين(61) بقوله مشيرا إلى سنة 617 هـ : ((وفيها ابتدأت المجاعة والغلاء، وكثرت الفتن، وعم الجراد جميع بلاد المغرب والأندلس)). وبديهي أن تكون مكناسة قد عانت من ضراوة هذه الآفات الطبيعية.

من حصيلة ما سبق، يتأكد أن الفلاحة في مكناسة، شهدت تطورا إيجابيا إبان فترة ازدهار الدولة الموحدية، لكنها سرعان ما عرفت تراجعا في المرحلة الأخيرة من هذا العهد.

ومن المعلوم أن المرينيين جاؤوا بعد الموحدين لبناء مرحلة اقتصادية جديدة، غير أنهم في صراعهم مع بقايا هؤلاء من أجل توطيد دعائم قوتهم الجديدة، اضطروا إلى خوض حروب ومناوشات أضرت بالأراضي الزراعية.

وبعد أن تحققت لهم الغلبة، كان أول عمل بدأ به الأمير المريني أبو بكر بن عبد الحق هو أنه جمع أشياخ بني مرين، وقسم عليهم بلاد المغرب، فأنزل كل قبيلة في ناحية منه، وجعل لها ما نزلت فيه من الأرض، وما غلبت عليه طعمة. (62) لكن الراجح أن مكناسة لم تقع طعمة(63) في يد رجال بني مرين إذ يذكر ابن أبي زرع أن الإستيلاء عليها كان بعد هذا التقسيم. كما أن الإستيلاء جرى عن طريق الصلح بواسطة شيخها أبي الحسن بن أبي العافية. (64) ويبدو أن هذا الصلح تضمن شرط أداء سكان مكناس - وضمنهم المزارعون - كل سنة ((أموالا معلومة)) مقابل ضمان سلامتهم وحريتهم. (65)

لكن ما إن توطدت أركان الدولة المرينية، واستقرت الأمور، حتى بدأت الزراعة تعرف بعض الإنتعاش، ساعد في نموه توفر الظروف الأمنية التي عادت من جديد، مما وفر إنتاجا فلاحيا هاما خاصة زراعة الفواكه. كما انتشرت الزراعات السقوية انتشارا واسعا. مصداق ذلك قول ابن غازي(66) بأن ((غراسات مكناسة كلها سقي إلا ما كان منها بحكم النادر)). وعلى الرغم من أن وسائل السقي ظلت بدائية، فإن جهود الدولة

61) ابن أبي زرع: م.س. ص: 54.
62) نفسه ص: 291.
63) المقصود بالطعمة هو أن يدفع شخص قطعة أرض إلى آخر ليعمرها ويؤدي عشرها، فإذا مات ارتجعت من ورثته.
64) ابن أبي زرع: م.س. ص: 292.
65) نفسه، ص: 289.
66) الروض الهتون، ص: 3.

في تنظيم الري أمر لا يمكن إنكاره، ولاغرو فقد اهتم المرينيون باستحداث النواعير التي تعددت في عهد السلطان المريني أبي عنان، وجربت في المغترسات المرينية الخاصة. (67) كما أن السياسة الضرائبية تميزت باعتدالها وبعدها عن كل ما هو غير شرعي، فيوسف المريني أسقط عن الناس المطالبة بزكاة الفطر، ووكلهم فيها إلى أمانتهم. (68) وقام السلطان أبو الحسن بإصلاح جبائي، وألغى كل الضرائب غير الشرعية خاصة نظام الضمان أو القبالة، (69) وعين لجباية الضرائب موظفين ثقاة. (70) كما زاد في السقايات والقناطر حتى ((صلحت أحوال مدينة مكناس))، وكان تفقد المدينة من السنن التي سار على هديها. (71)

وبالمثل، قام أبو عنان بإلغاء ضريبة التضييف التي كانت تأخذ من الرعية قهرا. (72) ولم يدخر السلاطين المرينيون الأوائل وسعا في اتباع سياسة لينة مع المزارعين ومساعدتهم بإعفائهم من ضريبة الخراج. وهكذا وزع أبو الحسن على الأيتام في سائر القبائل قطعا أرضية تقدر بحرث زوجين لكل فرد أي نحو 16 هكتارا لكل واحد. (73) كما نظم الجباية تنظيما محكما. وانعكس ذلك على مكناسة فبلغت جبايتها حسب ما يمدنا به العمري ستون ألف مثقال. (74)

وبديهي أن تثمر هذه المجهودات، فقد انتشرت المجاشر (75) في ربوع مكناسة حتى بلغت حسب ما نقله ابن غازي سماعا اثني عشر ألف مجشر، وكثرت زراعةالزيتون الذي اتصل بها وبكل حارتها قبل أن يؤول إلى الخراب مع فتنة الشيخ اللحياني(76) كما تقدم إنتاج الفواكه وتحسنت نوعيتها، وحسبنا أن ابن الخطيب لم يخف إعجابه بها خاصة

---

67) المنوني: ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط (دون تاريخ) ص: 111.
68) نفسه، ص: 90.
69) نفس المرجع والصفحة.
70) نفس المرجع والصفحة.
71) ابن غازي: م.س. ص: 14 .
72) المنوني: م.س. ص: 91 وقد اقتبسها من تحفة الناظر ج2، ص: 184.
73) نفسه، ص: 111.
74) مسالك الأبصار. نقلا عن المنوني: م.س. ص: 90 ويمكن مقارنة هذا الرقم مع أرقام مدن أخرى: فاس: 150 ألف مثقال، سلا: 40 ألف مثقال، باديس 10 آلاف مثقال، تيط: 5 آلاف مثقال.
75) المجشر هو الحقل أو الضيعة.
76) ابن غازي: م.س. ص: 15.

الـرمان الـذي فاقـت كمياتـه كل الفواكــه(77) حتى أنــه كـان يبـــاع بثمن بخــس لوفرتـه. (78)

ولعل كثـرة الفواكـه التي أصبحت تعج بها بسـاتين مكناسـة مـا أثاره انتبـاه الحسن الوزان(79) الذي جاء في فترة متأخرة وكتب عن ماضي المدينة المجيد، فأشاد بعنبها وتينها وكرومها، وكثرة مشمشها وخوخها الذي كان يلقى دون أن يجد من يأخذه لكثرته.

إلا أن هذا الإزدهـار لم يقدر لـه أن يستمر طـويلا. ذلـك أن المشكلات السيـاسية والاقتصادية أخذت تنخر عظام الدولـة المرينية بعد مقتل أبي عنان، فانقسمت البلاد بين قوى إقطاعية قزمية، واستبد الوزراء بالحكم.

وبـديهي أن تنعكس هـذه الحالة على الـزراعـة والعاملين فيهـا إذ وظفت على هـؤلاء المغـارم والاتـاوات، مصـداق ذلك مـا ذكـره ابن الخطيب(80) وهـو يتحـدث عن عهـد السلطان المرينـي أبي سالم (760 - 762هـ) من أن ((الرعايا استولـت عليها المغارم ونزفها الحلب)). كما أن بعض الضرائب الملغـاة عـادت للظهـور من جديـد. ونسـوق في هـذا الصدد مثال ضريبة الرتب التي أسقطها أبو يوسف يعقوب ثم عادت للظهور من جديد أيـام عبد العـزيـز بن أحمد (ت 799هــ) حيث كانت مـوضوع حـوار مكتوب بين هـذا السلطـان وخطيب جـامع القـرويين محمـد بـن إبـراهيم النفـزي الـرنـدي الشهير بـابن عباد. (81)

وساهمت الشروط المنـاخية في هـذا الإنحطاط الـذي عرفتـه الزراعـة إذ تعاقبت على المغرب - وضمنه مكناسة - سنـوات عجاف خاصة أعوام 679هـ، 693هـ و 724هـ التي كانت أخطر سنة من سنوات الجفـاف حتى انعدمت فيها الأقـوات. (82) وقد عم الجراد جل مـدن المغـرب في مجاعــة سنـة 679هـ، ((فلــم يتـرك بها مخضــرا)). (83) وسجل الناصري(84) ريحا شـديـدة هبت على مكنـاس في سـادس ذي القعــدة من سنـة 722هـ

---

77) ابن الخطيب: معيار الإختيار، ص: 165.
78) الحسن الوزان: وصف افريقيا، ج1 طبعة الرباط 1980، ص: 169.
79) نفس المصدر والصفحة.
80) نقل ذلك محمد المنوني من نفاضة الجراب. أنظر: ورقات عن الحضارة المرينية، ص: 92.
81) نفسه، ص: 91.
82) انظر ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص: 405، 409، 413.
83) نفسه، ص: 405
84) الاستقصاء: ج 3. ص: 179.

استمر هبوبها يومين بليلتيهما، هـدمت الديار وقلعت الأشجار. . ((وأقرعت من زيتون مكناسة المقرمدة شيئا كثيرا)).

ومن الطبيعي أن تخلف هذه الظواهر نتائج وخيمة على المجال الزراعي، حيث خلت المجاشر، وفر عنها أهلها(85) و((انقعر زيتونها قطعا وأحداثا)). (86) ويعلق ابن غازي(87) على هذا المصير متأسفا : ((وقد باد زيتونها لهذا العهد إلا قليلا لما توالى عليها من الفتن، والبقاء لله وحده))، وهي عبارة غنية عن كل بيان، وتحمل مغـزى عميقا في الدلالة على عمق المأساة التي وصلت إليها الزراعة في نهاية المطاف.

يتضح مما سلف أن الفلاحة في مكناس خلال العصر الوسيط لم تعرف تطورا تصاعديا، إذ شهدت فترات ازدهار أعقبتها فترات انحطاط. ولم يكن ذلك سوى انعكاس أمين لقوة الدولة أو ضعفها، ومدى ما سخرته من إمكانيات لتطويرها. فلما هذا التطور البطيء ؟ ولماذا ظل تطورا لولبيا دون أن يأخذ اتجاهه التصاعدي ؟ وهل كان بإمكان الفلاحة كنشاط اقتصادي أن يدعم قوة مدينة مكناس ويجعلها ذات إشعاع اقتصادي في خارطة المدن ؟ هذا ما نطمح لتفسيره انطلاقا من بعض المقولات التي ضمنها ابن خلدون مصنفه الناجح " المقدمة " .

لقد لاحظنا أن الفلاحة تشكل حجر الزاوية في اقتصاد مكناس. وابن خلدون العالم الإجتماعي الذي وقف على الشاذة والفاذة، وانطلق في أحكامه من تجاربه العميقة، يقرر أن الفلاحة لا تلعب دورا أساسيا في التطور الاقتصادي، إذ هي - حسب تعبيره - ((من معاش المستضعفين)). (88) وعلى الرغم من أنه صنفها ضمن الصنائع التي اكتشفها الإنسان منذ فجر التاريخ، فإنه يعتبرها صناعة خاصة بالبدو. (89) هذا لا يعني أنه كان ينظر إليها بنوع من الإزدراء، بل اعتبرها قوتا أساسيا لوجود الإنسان إذ ((يمكن وجوده من دون جميع الأشياء إلا من دون القوت))، ولكنه رأى مع ذلك أنها لا يمكن أن تطور معيشة الإنسان، بل تساعده على البقاء والعيش فقط. ومن ثم فإنه يحيل إلينا - حسب

85) ابن غازي : م. س. ص : 15
86) نفسه، ص : 16
87) نفسه، ص : 3
88) المقدمة : بيروت 1979، ص : 329
89) نفسه، ص : 339

التصـــور الخلدوني - أن اعتماد مكنـاسـة على الفلاحـة كليـا جعل تطـورها الاقتصـادي بطيئـا.

غير أن الأهم في الفكر الخلـدوني هو نظـرته إلى العملية الفـلاحية ذاتها انطـلاقا من الـواقع الاجتماعي الذي عـايشـه أو الذي اكتسبـه من خلال قـراءاتـه للتاريخ المغـربي، فاستخـرجه في شكل "قواعد". ومن بين هـذه القواعد التي استقـرأها، علاقة الـدولة بـالمنتجين، وأثـر تلك العـلاقـة على طبيعـة الإنتـاج، يقـول في هـذا الصـدد: ((الرزق والكسب إنما هــو قيم أعمال أهل العمـران، فإذا مســاعيهم وأعمالهم كلهــا متمـولات ومكاسب لهم، بل لامكـاسب لهم سواهـا، فإن الرعيـة المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكــاسبهم من اعتمالهم ذلك. فإذا كلفــوا العمل في غير شـأنهم واتخذوا سخـريـا في معاشهم بطل كسبهم، واغتصبوا قيمة عملهم ذاك)). (90)

فواضح من هذا النص أن ابن خلدون يؤكد على أن قيمة العمل يجب أن تتوازى مع الجهد المبـذول الذي قام بـه صاحبه، فهل تنطبق هذه القـاعدة على فلاحي مكنـاسة في العصر الوسيـط؟ لنأخذ على سبيل المثـال وضعية هؤلاء مـن خلال الفترة الإنتقاليـة من المرابطين إلى الموحـدين. يقول ابن غـازي(91) أن الموحديـن لما فتحوا مكنـاسة تملكـوها وأصبح الفلاحون ((عمارا في أملاكهم يؤخذ منهم نصف الفـواكه الصيفية والخريفية وثلث غلة الـزيتون... فكان النـاس من ذلك في جهد عظيم ومحنـة شديدة لايتجـرأ أحد أن يقطف من ملكه حبة واحدة)). وهذا النص بالغ الدلالة في الكشف عن تجاوز السلطة الموحـدية لحقـوق فلاحـي مكناس في كسب قيمـة عملهم حيث أصبح يـؤخذ منهم مـا أنتجوه عن طريق الإبتزاز والقهر.

وتشكل الضرائب غير الشرعيـة إحـدى الـركائز التي يفسر بها ابـن خلدون تـدهـور العمران والـزراعة، وهو مـا يسميه ((بالعدوان على النـاس في أموالهم)) إذ يقول في هـذا الشأن: ((اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئـذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيـديهم. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك)). (92)

---

90) نفسه، ص: 241، 242

91) الروض الهتون، ص: 9

92) المقدمة، ص: 239

وتتبع النصوص يكشف ما تعرض له مـزارعو مكناسة من ضرائب مجحفة غير شرعية سبق أن تعرضنا لبعضها، (93) وهذا هو ما يقصده ابن خلدون ((بالعدوان على الناس في أموالهم))، ومن ثم لاغرابة أن ينقبضوا عن الإنتاج ويتركوا أراضيهم بوارا، وهو ما يعكسه نص ابن عذاري(94) ((ففر أهل تلك الجهات - يقصد أحواز مكناسة - أمامه وتركوا مواضعهم وربوعهم وأسلموا للنهب مواشيهم وزروعهم)). ويلاحظ أن هذه الظاهرة تتكرر على مر العصور، ومن هنا نفهم سر الإنهيار الدوري الذي عرفته فلاحة مكناسة، وبالتالي صدق مقولة ابن خلدون.

حصيلة القول أن الفلاحة في مكناسة رغم بعض الفترات التي عرفت فيها تطورا مهما بفضل التفاتات بعض الدول المركزية إليها، فإن انعدام ظروف الأمن أحيانا وكثرة الضرائب التي أرهقت المزارعين، فضلا عن فتن وغارات بعض القبائل الدخيلة، كل ذلك جعل هذا التطور لايسير في اتجاه تصاعدي، ومن ثم بقيت تراهن على المعطيات السياسية التي غالبا ما ظلت مأزومة، مما جعلها تتراوح بين الأزدهار والإنحطاط. وقد مكنت بعض المقولات الخلدونية من تفسير هذا الشكل من التطور المتناقض.

93) انظر روايتي ابن أبي زرع في الذخيرة، ص: 60 وابن عذاري في البيان المغرب (قسم الموحدين) ص: 357

94) البيان - القسم الموحدي، ص: 357.

المجال الصناعي بمكناسة :
محاولة رسم الخطوط العريضة
من عصر المرابطين إلى أواخر عصر المرينيين

المجال الصناعي بمكناسة :
محاولة رسم الخطوط العريضة
من عصر المرابطين حتى أواخر عصر المرينيين

يجمع الباحثون على صعوبة تتبع المسار التاريخي لتطور الصناعة في المغرب خلال العصر الوسيط، وذلك بسبب شحة الوثائق، وورود بعض النصوص على شكل شذرات متفرقة لاتشفي غليل الباحث.

ويزداد المشكل تعاظما بالنسبة لصناعة المدن المغربية في نفس الحقبة، (1) إذ أن أغلب المصنفات التاريخية الخاصة بهذه المدن قد عفا عنها الزمن. فإن استثنينا - بالنسبة لمكناسة - مصنفا لابن غازي(2) الذي عاش في أواخر العصور الوسطى، يجد الدارس نفسه وجها لوجه أمام مشكل صمت المصادر أو ضياعها(3)، الشيء الذي يفسر إلى حد ما عزوف الدارسين المحدثين عن طرق الموضوع والتصدي لمعالجة الجوانب الاقتصادية لهذه المدينة.

والمحاولة التالية لاتسعى إلى وضع حل نهائي للمشكل، بقدرما ستنطلق من فكرة أن اقتحام المواضيع الغامضة تعد إحدى الأدوات والطرق الممكنة لتجاوزها، وهو اقتحام يرتكز على قواعد منهجية محددة، تهدف إلى تجميع النصوص المبعثرة ووضعها في سياقها

---

1) لانجد - حسبما نعلم - بحثا أو دراسة خصصت للتطور الصناعي في إحدى المدن المغربية خلال العصر الوسيط. بينما تظل دراسة "لوتورنو" حول فاس و "دوفيردان" حول مراكش تسبح في عموميات الزمن التاريخي وتنوع المواضيع (اقتصادية، إدارية، عسكرية..) انظر لوتورنو : فاس في عصر بني مرين، ترجمة نيكولا زيادة طبعة بيروت 1967 وانظر كذلك :

DEVERDEN : Marrakech dés origines à 1912, tome 1 Rabat, 1959 .

وقد أعطى الأستاذ محمد اللحية في بحثه عن الحياة الإقتصادية في مدينة مكناس خلال القرن 19 في تمهيده للفترة السابقة عن هذا القرن بعض الملامح للتطور الصناعي في مكناس خلال العصر الوسيط. أنظر بحثه المنجز في إطار نيل ديبلوم الدراسات العليا (لازال مرقونا). ص : 41، 46، 47.

2) الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، طبعة الرباط 1952.

3) انظر المبحث الأول من هذا الكتاب.

العام، والرجوع إلى المصادر الدفينة التي عادة ما تساعد في حل إشكاليات التاريخ الاقتصادي، ثم النظر إلى العلاقة الجدلية بين العام والخاص، وبالتالي ربط التطور الصناعي في مكناسة بالوضع العام في المغرب، وتوضيح المبهم من الفروع انطلاقا من الواضح في الأصول، فضلا عن الإفادة من بعض الكتابات الخلدونية حول اقتصاد المدن الإسلامية، في محاولة لفهم التحولات والانعطافات التي مر منها التطور الصناعي في مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني.

من خلال التصور الآنف الذكر، يمكن تلمس الخطوط العريضة لهذا التطور. فبالرجوع إلى رواية أوردها ابن غازي(4) عن حصار الموحدين لمكناسة، تبرز بعض العناصر التي تكشف النقاب عن «انطلاقة» حركة التصنيع فيها. لقد ذكر هذا المؤرخ خبر مداهمة الموحدين لمكناسة، وبطشهم وتنكيلهم بسكانها، ثم سرد النتائج التي تمحضت عن تلك الإبادة الجماعية بقوله : ((وبقيت المدينة خالية إلا من فل من الموت قتلا وجوعا، وتفرق ذلك الفل وانتشر عقد نظام الناس، وجلا بعضهم، واشتغل بعضهم بطلب المعايش وتعلقوا بالحرف والصنائع)).

إن هذه الرواية تكشف عن تحول طرأ في نمط عيش السكان، إذ أن الفلاحين الذين نجوا من المذبحة، فروا عن حقولهم ومزارعهم، والتجأوا إلى احتراف الصنائع. وفي هذا الحدث ما ينم عن أن مكناسة انتقلت من الطابع الزراعي الصرف، إلى الطابع الحضري المرتبط بالصناعات في بداية العصر الموحدي.

هذا لا يعني بداهة أن المدينة لم تعرف نشاطا صناعيا بالمرة خلال العصر المرابطي، أو أنها تخلت عن النشاط الزراعي تحت ظل الحكم الموحدي. إلا أنه بالمقارنة بينهما، يبدو أن الصناعة كانت ثانوية في العهد الأول، مع بقائها مرتبطة بالزراعة في العهد الثاني.

وإذا حاولنا تحليل أسباب ذلك، اتضح أن هذه الوضعية لا تعزى إلى غلبة الطابع القروي فحسب، بل ترجع أيضا إلى كون مكناسة لم تكن في عصر المرابطين سوى قلعة عسكرية، مكتفية ذاتيا بمنتوجاتها الفلاحية. (5) ولعل وجودها كقلعة عسكرية، معترضة

---

4) الروض الهتون، ص : 10.

5) يؤكد ابن غازي هذا الإكتفاء الذاتي والإعتماد على الفلاحة كنشاط أساسي في مكناسة في عصر المرابطين بقوله أن بني زياد وبني مروان وبني موسى كانوا في «غاية من الخصب وكثرة المياه والأشجار، وكان أهلها آمنين مطمئين في عيش رغد ونعمة تامة منذ ملك أمراء المسلمين بنو تاشفين بلاد المغرب».

انظر الروض الهتون، ص : 5.

لكل التسربات الخارجية، ما افقدها هذا التوازن، وجعل اهتمام القطاع النشيط في المدينة يتجه نحو الزراعة على حساب الصناعة، بالرغم من وجود معادن نفيسة في أحوازها. (6)

إن الطابع العسكري الذي ميز مكناسة خلال العصر المرابطي أجبر صناعها على توجيه اهتمامهم نحو صناعات خاصة بالحروب، وهذا ما يفسر ظهور سوق السلاح وتوابعه في غرب قلعة تاكرارت، وهو سوق صار يعرف فيما بعد بسوق السرايرية. وفي غرب القلعة قامت بعض الصناعات المرتبطة أيضا بالحرب، حيث وجدت أسواق النجارين والحدادين والسقالين «القزادرية» فالسمارين(7). وقد استنتج أحد الباحثين (8) السمات المرابطية في سوق السرايرية وخاصة البتر التي لاتزال قائمة بمؤخرته مع السقاية الأثرية المبنية على شكل صهريج مستطيل وعريض. أما بالنسبة لسوق الحدادين، فإن موقعه حسب نفس الباحث كان حوالي درب الدلالين وقد كان هذا يسمى قديما (دربية فيرو) وهي تسمية مأخوذة من كلمة فرييو Ferreo الإسبانية بمعنى الحديد.

ولهذه التسمية الأخيرة دلالة تجعلنا نفترض تواجد الخبرة الأجنبية، ومنافستها للخبرة المحلية، خاصة المسيحيون الذين كانوا ضمن الجيش المرابطي. كما لانستبعد تواجد الأندلسيين في مكناس خاصة بعد ضم الأندلس إلى حضيرة المغرب. وقد استغلت الخبرة الأندلسية في مجال البناء والهندسة.

والواقع أن صناعة البناء، خاصة بناء الحصون والأسوار الدفاعية نشطت في المدينة إبان العصر المرابطي. ومن المنشآت العسكرية التي انشئت قصر تزركين الذي كان يقيم فيه والي المرابطين، وقلعة تاكرارت التي كانت تنزل بها جيوشهم. كما تعدد انشاء الحصون، حتى ان حصنا بني في ليلة واحدة فسمي ببرج ليلة. (9)

---

6) هذا بالإضافة إلى أن البنية الفكرية السائدة التي رسمها المرابطون، والتي تميزت بالتزمت والإنغلاق، لم تفرز " تقنية " عالية كشرط أساسي من شروط التفوق الصناعي المنبعث من نهضة علمية.

7) المنوني : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور، مجلة الثقافة المغربية م7 سنة 1972، ص : 24.

8) نفسه، ص : 24.

9) ابن غازي : م. س. ص : 6.

وإلى جانب هذه الصناعات المرتبطة بالحرب، وجدت صناعات وثيقة الصلة بالزراعة كالطحانة(10) والحياكة(11) كما برزت صناعة عصر الزيتون، إلى درجة أن شهرة زيت مكناس طبقت كل الآفاق.

وقد شجعت الدولة المرابطية في بداية عهدها هذه الصناعات التي اتسمت بالبساطة، ولم تذهب إلى فرض الضرائب على الصناع. يقول ابن أبي زرع(12) عن الفترة المرابطية : ((لم يفرض فيها خراج ولا معونة ولاتقسيط ولا مكس ولا وظيفة لا في بادية ولا في حاضرة)). والقول بالحاضرة يعني أن الصناع ظلوا في منأى عن الضرائب. إلا أنه من خلال تتبع مختلف الروايات، نجد أن رواية المؤرخ السالف الذكر ذات طابع تعميمي، إذ أن ابن أبي زرع نفسه يذكر أن هذه السياسة الضرائبية تجاه الصناع لم تجر إلا في عهد يوسف ابن تاشفين.

ومن الانصاف القول أن فرض الضرائب على مختلف الطوائف الحرفية لم يبدأ سوى في عهد علي بن يوسف الذي بلغت الأزمة المالية خلال حكمة ذروتها، وانعكس ذلك على مختلف فئات الصناع، ففرضت عليهم القبالات. (13) وكانت هذه الضريبة وغيرها من بين المآخذ التي انتقدها ابن تومرت في بداية دعوته. ويخيل إلينا أن ذلك انعكس سلبيا على المشتغلين في بعض الحرف كالطحانة، وعصر الزيتون والحياكة كما أسلفنا القول. غير أن ذلك لم يؤثر كثيرا في اقتصاد المدينة مادام النشاط الفلاحي هو حجر الزاوية فيه.

والواقع أن الصناعة لم تتطور سوى في العصر الموحدي. صحيح أن الصراع المرابطي - الموحدي في مستهل الدولة الموحدية شكل ضربة قاسية للطاقة البشرية المنتجة. وحسبنا أن معظم رجال مكناسة قتلوا واستبيحت دماؤهم. (14) بل إن عبد المومن جند ستة آلاف فارس من مختلف القبائل لمحاصرة هذه المدينة، فكان أهلها ((في سجن لايقدرون على الخروج منها شرقا ولاغربا))(15) وعندما تم فتحها، دمر عبد المومن

---

10) يقول ابن غازي (وبتاورا اراحي كثيرة وأراضي كثيرة كان أكثرها يحتوي على أربعة احجار، وكان من جملتها بيت واحد للزغابشة يحتوي على خمسة أحجار). انظر الروض الهتون ص: 5.

11) مجهول : كتاب الإستبصار في عجائب الأمصار. طبعة البيضاء 1985 ص : 188.

12) روض القرطاس : طبعة الرباط 1973، ص: 108.

13) الإدريسي : نزهة المشتاق. طبعة الجزائر 1957، ص : 67 -68.

14) الناصري : م.س.ج2، ص : 116.

15) مجهول : الحلل الموشية، طبعة البيضاء 1979، ص:136.

كل الأحياء القديمة للمدينة(16) بما في ذلك احياء الصناع والحرفيين. غير أن هذه الصدمة كانت تحمل عنصرا إيجابيا. فبعد تخريب مزارع وبساتين مكناس، تحول بعض المنتجين من الزراعة إلى الحرف.

وبمجرد ما تحولت الدعوة الموحدية من ثورة إلى سلطة قائمة، بادرت إلى تشجيع الصناع حيث وعد ابن تومرت كل من دخلوا في طاعة الموحدين انهم ((لايطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه ولايلزمون - ومعاذ الله - مكسا ولا مغرما ولاقبالة ولاسيما بما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه)). (17)

وإذا اعتبرنا صحة مقولة شمولية الظاهرة، وانطباقها على جل المدن المغربية، فإن الموحدين شجعوا الصناع وعملوا على حمايتهم. وحسبنا دليلا على ذلك رواية تذكر أنه ((عندما قتلت قبيلة مكناسة الفحامين في جبلهم، أعمل عبد المومن السيف فيهم تأديبيا وعقابا))(18).

ومما جعل الموحدين يشجعون الصناعة فضلا عن حاجتهم لصناعات الأسلحة، لا بد من التذكير بالحضور الأندلسي في مكناس، وهو أمر أدى إلى تطور البناء العمراني حتى أن المدينة تغيرت من الناحية العمرانية، فانتقلت قلعة تاكرارت من مجرد قلعة إلى مدينة مخزنية، واستبحر عمرانها حتى أن ابن غازي(19) ذكر أنه كان بها حوالي 600هـ ((بداوة ثم تمدنت واكتسبت حضارة)). ومن مظاهر هذا التحضر بناء المسجد الأعظم سنة 600هـ وتشييد حمامات، فضلا عن دار الإشراف(20).

كما نشطت فيها الصناعات الهندسية القائمة على استنباط المياه من باطن الأرض، إذ جر إليها الخليفة الموحدي الناصر الماء من عين تاكما التي تبعد بستة أميال عن المدينة.

وساعدت الإجراءات الإصلاحية التي نهجها الخلفاء الموحدون الأوائل في تقدم محسوس في الميدان الصناعي. فالضرائب المفروضة على الصناعات قدرت حسب دخل

---

16) TERASSE : Histoire du Maroc , Tome 1, Casablanca 1946,p. 189

17) رسائل موحدية : نقلا عن عز الدين موسى : النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، طبعة بيروت 1983. ص : 173.

18) البيدق : أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق عبد الوهاب بنمنصور، الرباط 1971، ص : 70.

19) الروض الهتون. ص : 10.

20) المنوني : التخطيط. . . ص : 36.

الصنـاع، وأصبحت مهمة تحصيلهـا تـرجع إلى أمين كل صنعة بمختلف المدن، ويقـوم هذا الأمين برفعها إلى المشرف على الجبـاية. وقد أسلفنا القول أن مكناسـة شهدت انشاء دار الأشراف على الضرائب على غرار المدن الأخرى.

ومن مظاهر اعتنـاء الخلفاء الموحدين بمشاكل الصناعة والصنـاع، ان الخليفة يعقوب المنصور كـان يجتمع بأمناء الصناعات مـرتين كل شهر لتفقد سيرتهم ومعرفـة أحوالهم في أسواقهم. (21)

ويدل إنشاء خطـة الحسبة والقضاء على أن تنظيم الطوائف الحرفية كـان معمولا به، فقد جـرت العادة أن يعين القـاضي أمين الحرفة الـذي يدعي بـالرئيس أو العـريف(22) وكان واجب هذا الأخير حل مشاكل الصنـاع. كما أن وجود الحسبة ينهض قرينة على أن الحرف كـانت رائجـة. وكـان هدف المحتسب يتمثـل في تنظيم الصناع ومـراقبـة جـودة السلع، ومنع أساليب التدليس والغش.

أما عن علاقة الصانع برب العمل فإننا - للأسف - لا نتوفر على نوازل محلية تمكننا من إزاحة الستار عن هذه الظاهرة على الرغم من أهميتها.

ونحن في غنى عن القول أن مثل هـذه التنظيمات، بالإضافة إلى ما أولتـه الدولة من عنـايـة للصنـاعـة والحرفيين، كل ذلك أعطى ثماره ((فعمـرت المدينة والحوائر والبسـائط ونفقت الأسواق)). (23)

وغدت الحرف محبوبة لدى سكان مكناسة حتى أن الأشغال بها كان يبدأ منذ الصغر كما هو الحال بـالنسبة للحيـاكة. (24) وكـانت البيوت أحيـانـا تقوم مقـام الحوانيت حيث يشتغل فيها بعض الصناع. (25)

إلا أن فترة ازدهار الصناعة في مكنـاسة سرعان ما عرفت انتكاسـة بعد وقعة العقاب سنة 609 هـ، فعادت الضرائب لتفرض على الصناع من جديد(26). وتقوم الشكاوي التي

---

21) عز الدين : م. س. ص : 211.
22) نفسه، ص : 217.
23) ابن غازي : م. س. ص : 10.
24) مجهول : كتاب الإستبصار، ص : 188.
25) نفس المرجع والصفحة .
26)عز الدين : م.س. ص: 173.

قدمها عامة مكناسة للخليفة الموحدي الناصر دليلا على ما تعرض له الحرفيون من ظلم وجور. (27) كما أن الحصار الـذي دهم المدينـة سنة 638هـ نجم عنـه افناء أهلها بـالمغارم الثقيلة. (28) ولايخامرنا شك في أن بداية الهجومـات المرينية عليها، أضر بالفئات الشعبية التي كانت تمتهن الحرف المتنوعة.

ولاسبيل إلى الشك أيضا في أن الصناعة المكناسية استمرت في الإنحطاط طيلة الفترة الإنتقـالية من الموحـدين إلى المرينيين. لكن ما ان استتب الأمـر لهؤلاء حتى بدأ النشاط الصناعي يعرف انتعاشا واضحـا. وقد حق للأستاذ المنوني(29) أن يقرر بأن الصنـاعة في العصر المريني استفادت من توجيهات المرينيين. إلا أن هذا الحكم حسبما أرجح لاينطبق سـوى على الفترة الأولى من حكمهم، وهي فترة الازدهـار التي استمـرت حتى مقتل أبي عنـان. وقد تـوفرت في هـذه المرحلـة معظم الشروط الموضوعيـة لتنمية مختلف الأنشطـة الصناعيـة، وآية ذلك أن الأمن أصبح سـائدا في طول بـلاد المغرب وعـرضها، كما نهج الأمراء المرينيون سياسة إصلاحية شملت جل الميادين بما في ذلك الميدان الصناعي، فهل استفادت الصناعة في مكناس من هذه الصحوة المرينية ؟

تذكـر المصادر أن أهم الصنـاعات التي عـرفت رواجـا كبيرا إلى جانب الصنـاعات الأخرى تمثلت في صناعـة عصر الزيتون. مصداق ذلك أن بنـاء الجامع الكبير بفاس تم بنفقة معصرة مكناسة، (30) ممـا يعكس أن الكميات المعصـورة كانت كثيرة إلى درجـة أن فائضها انفق في مشاريع دينية.

غير أن أهم صنـاعة بـرزت في مكناسـة خـلال هذا العصر تجلت في صنـاعة البنـاء والزخـرفة، إذ نشطت حركـة البناء نشاطـا واسعا، زاد في أهميتها تسرب الأثـر الأندلسي بصورة بينة، ولذلك أصبحت المدينة تعرف تبحرا في العمران. ويذكر في هذا الصدد أن المرينيين بنـوا قصبـة عسكريـة شرق المدينـة، وأنشأوا بها قصرا ومسجـدا. كما طغى بنـاء المنشآت الإجتماعية والإحسانية والدينية والثقافية.

وصاحب دخول موجـات بشرية جديدة إلى مكناسة في هذه الفترة اتساع حركة البناء بشكـل مثـير. وقـد تميــزت بما طبعـها من تفنـــن في النقـش والزخرفـة، مصــــداق

---

27) ابن عذاري : القسم الموحدي. طبعة بيروت البيضاء 1985، ص:249.

28) ابن أبي زرع : الذخيرة السنية في أخبار الدولة المرينية. الرباط 1972، ص : 60.

29) ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، طبعة الرباط ص : 110.

30) ابن أبي زرع : م.س.ص 187، انظر كذلك المنوني : م.س. ص : 92.

ذلك وصف ابن غازي(31) لجمال وروعة الدار التي نزل بها ابـن الخطيب لدى قدومه إلى مكناس.

ونظرا لأن المدينـة أصبحت في هذا العهد كـرسي الوزارة، فقـد بات بديهيـا أن تتنوع فيها الصنائع، كما أن تحضرها أصبح يتطلب خلق حاجيات جديدة تتمثل في مواد الترف كصناعة الخزف حيث انتشرت صناعة الأواني والكيزان والشموع وغيرها. (32)

غير أن الصحوة التي عـرفتها الصنـاعة المكنـاسية في العصر المريني كـانت كصحوة المحتضر، إذ لحقها نفس المصير الذي لحق بالزراعـة، وذلك نتيجة الخراب الذي أحدثته قبائل بني معقل من جهة، والضرائب المجحفة التي فرضها المرينيون الأواخر على الصناع من جهة ثانية.

فيما يخص السبب الأول، يوضح أحد المؤرخين(33) مدى الضرر والفساد الذي قام به عرب بني معقل بقوله : ((فاستطال شرهم، وزحفوا إلى بلاد الغـرب من أحواز مكناسة وفاس وعاثوا وأفسدوا)). ومثل هـذه الظروف تـؤدي بداهة بـالصناع إلى الإنقبـاض عن العمل.

أمـا بالنسبـة للسيـاسة الضرائبيـة الجائرة، فإن ابن الخطيب(34) يشير إلى أن عهـد السلطان المريني أبي سـالم، شهد كثرة المغـارم، واشتطاط حكـام الولايات في جبـايتها، الشيء الذي أضر بالمنتجين. ولا جدال فيه صحـة ما ذكره ابن غازي(35) عن أبي زكريا الوطـاسي وما قام بـه من إسقاط ((الوظائف الظلمية))، وهي روايـة تنهض دليـلا على الابتزاز الضرائبي الذي كان الصناع والحرفيون يرزحون تحت نيره.

حصيلة القـول أن التطور الصنـاعي في مدينة مكنـاس خلال العصر الـوسيط عرف تطورا دائريـا خضع لنفس الإيقـاع الذي تميزت بـه دول العصر الوسيط من حيـث القوة والضعف. غير أنه حتى في فترات القوة، ظلت الصنـاعة في معظمها صناعـة استهلاكية معتمـدة على العمل اليدوي الفـردي، وفي عـلاقة تبعيـة مع العمل الـزراعي، فهي غير منفصلة عنـه، ولم تشكل عملا مستقلا بذاتـه. لقد كانت ممارسـة لكسب العيش اليومي

---

31) ابن غازي : م.س.ص: 19.

32) نفسه، ص : 29.

33) الناصري : م.س.ج4، ص : 116.

34) نفاضة الجراب ورقة 111 ب نقلا عن المنوني : ورقات، ص : 92.

35) الروض الهتون : ص : 16.

الـذي لم يكن بإمكانـه أن ينتج "فائضا" معـدا للتبادل. كما أنها ظلت مـرتبطة كـذلك بحاجيات السلطة (المخزن) ان على صعيد الـوظيفة العسكرية، أو على صعيـد العمران، وفي ذلك يكمن تفسير ركـودهـا وتطورهـا البطيء. ولكن ألا يمكن الإلتجـاء إلى بعض نظريات ابن خلـدون في تفسير هذا التطور البطيء للصناعة، وبالتـالي عدم مساهمته في إشعاع اقتصادي للمدينة ؟

لقـد انطلق ابن خلدون من فكـرة أن العـرب والبربر لا يتقنـون الصناعـة باستثنـاء صناعة الصوف ونسجهـا، والجلد ودبغه(36). وبما أن العنصر المنتج في مكنـاس يتكـون أسـاسا من هـاتين الشريحتين الاجتماعيتين، فإن صنـاعـة مكناس - حسب نسق الفكـر الخلدوني - لن يكتب لها التطـور، لأن أهلها «راسخـون في البداوة بعيـدون عن العمران الحضري». والـراجـح أن هـذه النظـرة تحمـل شيئـا من التعسف. وقــد كفـانـا أحـد الباحثين(37) مؤونـة مناقشـة خطئها، ممـا جعلها بعيـدة عن التفسير السوي والموضـوعي للركـود الذي عرفته الصنـاعة في مكناسـة خلال العصر الوسيط، فهل نجد في مقـولاته الأخرى ما يسفر ذلك ؟

يقرر ابن خلـدون في موضع آخر من مقدمتـه أن المدن قليلة العمران لا توجـد فيها سوى الصناعات البسيطة كالنجارة والحدادة. (38) أما المدن المستبحرة في العمـران فتوجد بها صناعـة الكماليات. فالواضح مـن كلامه أن المدن قليلة العمـران لا يمكن أن تتطور صناعتها إلا بـاستبحار عمرانها، ومدينة مكنـاس تدخل ضمن هذا الصنف من المدن، وتفسير ذلك أن التطـور العمـراني الـذي شهـدتـه في عصر الموحـدين والمرينيين لم يكن تصاعديا، بل كان لولبيا يزدهـر مع قوة الحكم المركزي، ويتدهور بتدهوره، ومن ثم فإن المدينـة لم يقـدر لها أن تعرف تـوسعـا في عمـرانها بالشكـل الذي تصـوره ابن خلـدون، وبالتالي فإن صناعتها ظلت صناعة محلية بسيطة ذات نمو بطيء عكس ما عرفته صناعة القاهرة على سبيل المثال.

إن ظاهـرة خراب العمران في مكنـاسة مسألة لا يـرقى الشك إلى صحتها، بل هي ظاهـرة لا زمت تاريخها خـاصة خلال الفترات الانتقاليـة بين الدول. وهاك نمـوذجا عما

36) المقدمة : طبعة بيروت 1979 ص : 337 - 338.

37) محمد زنيبر : الصناعة في نسق ابن خلدون الإجتماعي. مقال ساهم به صاحبه في أعمال ندوة ابن خلدون طبعة البيضاء 1981. ص : 277 - 318.

38) المقدمة، ص : 335.

لحقها من خراب ابان استيلاء الموحدين عليها. يذكر صاحب الحلل الموشية(39) عن هجوم الموحدين على مدينة مكناس ما يلي : ((ودخل الموحدون المدينة فسفكوا الدماء وسبوا النساء والذرية واستباحوا الأموال، وتمادوا على ذلك يوما كاملا، وبقيت المدينة خالية)). وكان من نتائج هذا الهجوم خرابها وإفناء رجالها وتخميس أموالهم.

وقد تكررت ظاهرة الخراب هاته عبر مختلف الحقب. وتزودنا المصادر بمعلومات هاته عن « العبث» و «الفساد» الذي قامت به القبائل المغيرة. و« الحصار » الذي ضربته الجيوش المخزنية مرارا. فقبائل فازاز، ومكلاته عاثوا فسادا في مكناسة وأحوازها سنة 629هـ. (40) أما قبائل بني معقل فدمروا ماوجدوه أمامهم ((واستطال شرهم)). وقد لاحظ الحسن الوزان(41) الذي جاء في فترة متأخرة هذه الظاهرة فكتب ما يلي : ((ولكن مكناس تضررت في الماضي من الحروب التي نشبت بين أمراء هذه النواحي. وقد كلفتها كل الحروب ما بين ثلاثين وأربعين ألف مثقال، وحوصرت المدينة مرارا عديدة، ودام الحصار في كل مرة ست أو سبع سنوات)).

وبديهي ألا تستفيد مكناسة في عصر المرابطين من سياسة عمرانية واضحة المعالم. وحسبنا أن سياسة الملثمين كانت متجهة نحو انشاء القلاع والحصون، أي كل ماله طابع عسكري، وليس له صلة بالطابع الحضري. (42) ورغم المنشآت التي قام بها الموحدون، وبرع فيها المرينيون، فإن القبائل المغيرة كانت تعصف بكل الإنجازات العمرانية. الايمكن انطلاقا من ظاهرة الخراب أن نذهب مع نظرية ابن خلدون، فنقول بأن مكناسة ظلت ترتكز على الصناعات البسيطة لضعف عمرانها، وهو ما يفسر بالتالي عدم تطورها في اتجاه تصاعدي ؟ هذا ما نميل إلى اعتقاده كعنصر من العناصر المؤثرة على الأقل.

وإذا كانت مكناسة قد عرفت هذه الصناعات البسيطة مثل البناء والنجارة كما سبق القول، فهل كانت تتوفر على « تقنية « عالية ؟ وهل الافتقار إلى هذا العنصر أدى إلى بطء التطور الصناعي في المدينة ؟

---

39) مجهول : الحلل الموشية. طبعة البيضاء 1979 ص : 136- ابن غازي : م.س. ص : 10.
40) الناصري : م.س. ص : 240 .
41) وصف افريقيا. طبعة الرباط 1980، ج 1، ص : 170.
42) المنوني : التخطيط المعماري، ص : 22.

إن ابن خلدون يشترط في الصناعات السالفة الذكر نوعا من المهارة والتقنية، فهو يقول عن صناعة البناء مثلا : ((وقد يعرف صاحب هذه الصناعة أشياء من الهندسة مثل تسوية الحيطان بالوزن، واجراء المياه بأخذ الارتفال، وأمثال ذلك فيحتاج إلى البصر بشيء من مسألة وكذلك في جر الأثقال بالهندام)). (43)، نفس الشيء يقرره بالنسبة للنجارة فهي من أصلها ((محتاجة إلى أصل كبير من الهندسة في جميع أصنافها لأن اخراج الصورة من القول إلى الفعل محتاج إلى معرفة التناسق في المقادير)). (44)

ورغم أن النصوص لاتسعفنا في معرفة ما إذا كان صناع مكناسة متوفرون على هذه الكفاءة العالية، فإن الإكتفاء بانتاج صناعات بسيطة يجعلنا نعتقد بافتقارهم إلى الجوانب «التقنية» خاصة إذا ربطنا بين خراب العمران والبداوة، وانحدار مستوى التكنيك، وبالتالي نلمس مستوى أخر من مستويات التفكير الخلدوني الذي يمكن من خلاله تفسير ركود النشاط الصناعي في مكناسة خلال العصر الوسيط.

ويذهب ابن خلدون في تحليله للصناعة إلى أن الذين يقتنون الصناعات ليسوا هم المستهلكين، أي عامة المدينة، وإنما الدولة التي تمتص كل الإنتاج. أما سكان المدينة أو «السوقة» على حد تعبيره فإن طلبهم ليس عاما، وسوقهم ليست نافقة، (45) وهو في هذه الحالة يحاول إعطاء تفسيرات لعدم التطور الذي عرفته صناعات المدن الإسلامية، فهل ينطبق ذلك على صناعة مكناسة ؟

يبدو أن محاولة تطبيق هذه القاعدة على عملية استهلاك الصناعة في هذه المدينة فيها نوع من الشطط. فإذا كانت نظريته الآنفة الذكر تنطبق على صناعة الكماليات «الأجنبية» التي ولع الأمراء بجلبها وطلبها، فمن المؤكد أن المصنوعات المحلية كانت موضوع تبادل بين سكان مدينة مكناس، ولم يكن تدخل الدولة إلا في حالتين : أخذ الضرائب منهم إبان فترات الإنحطاط، أو مساعدتهم إبان فترات الإزدهار. وحسبنا دليلا على إقبال سكان مكناسة على الصنائع المحلية واقتنائها قصد الإستهلاك قول ابن غازي : (46)

43) المقدمة: ص : 342.
44) نفسه، ص : 343.
45) نفسه، ص : 377.
46) الروض الهتون، ص : 1.

((وعمرت المدينة والحوائر والبسائط، ونفقت الأسواق، وقويت التجارة، وصار المسافرون ينزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون)).

ونفس التحفظ نسجله بالنسبة لقوله عن المستهلكين : ((والسوقة وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام، ولاسوقهم بنافقة))، ذلك أن سكان مكناسة في فترات الإزدهار على الأقل، كانوا يقتنون كل المصنوعات. وقد لاحظ الإدريسي(47) ذلك ابان ازدهار الموحدين فأشار إلى أن تاورة ((أسواقها كثيرة، والصناعات بها نافقة)). كما نعت السوق القديم بأنها ((سوق نافقة)). (48).

الخلاصة العامة أن التطور الصناعي في مكناسة خلال العصر الوسيط لم يعرف اتجاها تصاعديا. وبرغم الصحوة التي شهدها في بعض الفترات، فإنه ظل متسما بطابع المحلية والاستهلاك، غير قادر على أن يفرز « فائضا » معدا للتبادل، وذلك راجع لعدة عوامل سبق طرحها، وقد ساعدت بعض المقولات الخلدونية على تفسير هذا التعثر في التطور الصناعي للمدينة.

47) نزهة المشتاق، ص : 52.
48) نفسه، ص : 53.

مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة خلال «العصر الوسيط»

مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة
بمكناسة خلال «العصر الوسيط»

إن مهمة الدارس لتطور تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط، تعد عملية شاقة ومضنية لسببين : أولهما يتجسد في ندرة المصنفات المونوغرافية الخاصة بتاريخ هذه المدينة. أما ثانيهما فيتجلى في تشتت النصوص التي وردت بخصوصها في المدونات التاريخية، وكتب الجغرافيا والنوازل وغيرها من المصنفات على اختلاف مشاربها.

فإذا استثنينا الأسماء اللامعة التي دونت أخبار المدينة في الحقبة الوسيطية كابن غازي، وابن جابر محمد بن يحيى الغساني(1)، وأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد المهيمن الحضرمي(2)، نكاد لا نعثر - حسب إطلاعنا - على مصنف مونوغرافي يمكن الركون إليه، عدا كتاب صنفه ابن زغبوش(3)، في القرن السابع الهجري، وهو مؤلف يعد الآن في حكم المفقود، بينما جاءت كتابات ابن زيدان متأخرة عن الفترة التي نروم دراستها.

---

1) ألف أرجوزة عرف فيها بمدينة مكناسة تحت عنوان "نزهة الناظر" وهي من المصادر التي اعتمد عليها ابن غازي. أنظر عبد العزيز بنعبد الله : معلمة المدن والقبائل. طبعة المحمدية فضالة 1977، ص : 353.

2) ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى : طبعة البيضاء 1960. ج1. ص: 67 ويذكر أن هذا المؤرخ ألف في تاريخ مكناسة كتابا بعنوان "السلسبيل العذب من المنهل الأحلى" أهداه إلى السلطان المريني أبي الحسن. وهو موجود - حسب المؤلف بخزانة القرويين في ثلاث كراريس تحت عدد 713 في مجموع.

3) كان هذا المؤلف متوليا قضاء طنجة سنة 616هـ. عنوان كتابه هو "كتاب حول تاريخ مكناس". أنظر : عبد العزيز بنعبد الله : م.س. ص: 353.

ويذهب الأستاذ محمد المنوني إلى تسميته ب "التقييد في أخبار مكناسة". أنظر بحثه الذي قدمه في ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى 16 - 19 أكتوبر 1986، ص 16 من التبييض الذي كتبه وسلمه إلي مشكورا.

ومن المعلوم أن الكتابات الأجنبية لم تقتحم الموضـوع بالمرة، واكتفت بمعالجة التاريخ السياسي للمـدينة عبر إشارات بـاهتة في ثنـايا تاريخ المغـرب العام(4)، بينما أسهبـت في معالجة تـاريخها في الحقبـة الحديثة، خـاصة في عهـد المولى إسماعيل(5). في حين ركـزت الدراسات المغربيـة على تاريخ المدينة في القرن 19 ومطلع القرن العشرين(6). أما حظها في العصر الوسيط، فلا يزال في طور البداية (7).

ولا يـزعم الباحث لنفسـه - في خضم هذه الصعـوبات - القـدرة على الإلمام بكافـة عناصر الموضـوع، بقدرما سيحـاول القيام بمسح للتطورالتجـاري الذي عرفتـه المدينة في العصر الوسيط، انطلاقـا من لـمّ شتات النصوص التي تتقاسمهـا المصادر على اختلاف أنواعها، والارتكاز على قواعد منهجية محددة، تتمثل في مراعاة شمولية الظاهرة المغربية، والاستفادة من الأصـول الواضحـة في إنارة ما غمض من الفـروع، ومن ثم ربط الخاص بـالعـام ربطـا جدليـا، ثم الالتجـاء إلى المصـادر الـدفينـة التي تعمل على حل كثير من إشكـاليات التـاريخ التجاري، بـالإضافـة إلى ما يمكن أن تـزودنا بـه بعض الكتابـات الخلـدونية من مفـاهيم نظريـة قد تسـاعـد على فهم آلية التطـور التجاري الـذي عرفتـه مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني.

---

4) أنظر على سبيل المثال : TERASSE : Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protéctorat T 1. Casa 1948 .
وقد أوردنا في متن هذا البحث بعض الإشارات التي يشير بها إلى هذه المدينة.

5) من بين المؤلفـات الأجنبية التي ركـزت دراستها في الحقبـة الحديثة نـذكر على سبيل المثـال : BRU-CAND (M) : L'architecture de la Quasba My Ismaïl à Méknès, in Etudes et Travaux d'Archeologie. Casa .
- BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc . Amsterdam .
- ARNAUD : Monographie de la région de Méknès . Février 1912 .

6) من بين الدراسات الإقتصادية التـي عالجت اقتصاد مكناس في القرن 19. نذكر دراسة محمد اللحية في أطروحته لنيل دبلوم الـدراسات العليا تحت عنوان "الحياة الإقتصادية في مكناس في القرن 19 " وقد أشـار الباحـث أثناء عرضـه لجذور التطور الإقتصـادي في مكناس قبـل القرن 19 إلى بعض ملامح هذا التطور في العصر الوسيط والبحث لا زال مرقونا.

7) إذا كـانت الـدراسات الإقتصـاديـة حـول مكناسـة في العصر الـوسيط لا زالت مغيبـة، فإن بعض المجالات الأخـرى قد أثيرت في النـدوة التي نظمتها كليـة الآداب بمكنـاس أيام 16 - 19 أكتوبر 1986 تحت عنوان " الحاضرة الإسماعيلية الكبرى" .

يغلب على الظن أن خمسة عوامل لعبت دورا موجها لتجارة مكناسة خلال العصر الوسيط وهي : 1) طبيعة الإنتاج الفلاحي والصناعي . 2) ظروف الأمن . 3) السياسة الضرائبية وموقف الدولة من التجارة . 4) منافسة الخبرة الأجنبية وخاصة اليهود. هذا مع إضافة عامل آخر بالنسبة للعصر المرابطي، يتجلى في الطابع العسكري الذي ميز المدينة منذ الفترة الباكرة من نشأتها.

انطلاقا من هذه العوامل، سنحاول تعقب التطور التجاري الذي شهدته المدينة خلال حقبة زمنية تمتد من بداية المرابطين حتى نهاية دولة بني مرين .فما هو أثر العوامل المذكورة في هذا التطور خلال العصر المرابطي أولا ؟

إن الأهداف العسكرية التي وجه من خلالها المرابطون اهتماماتهم لمكناسة، جعل هذه الأخيرة لا ترقى إلى مستوى مدينة تجارية بالمعنى الصحيح . كما أن إحاطتها بتحصينات قوية(8) جعلها منغلقة في وجه النشاط التجاري. وقد أكد أحد الباحثين(9) الطابع العسكري للمدينة في هذه الحقبة، مما يذكر بوضعية المدن الأوروبية في العصور الوسطى والتي لم تكن قد تأهلت بعد لتلعب دورا تجاريا قبل القرن 12 م.

وبالنسبة لطبيعة الإنتاج الفلاحي والصناعي، سبق أن خرجنا من دراسات سابقة(10) بنتائج تدل على أن المواد الفلاحية والمصنوعات لم تكن معدة للتبادل، بمعنى أنها لم تكن إنتاجا بضائعيا مهيئا للسوق الخارجي، بل وجه لإشباع الحاجات المحلية، باستثناء بعض المواد التي كانت وفرة كمياتها تفرض تصديرها للسوق الخارجية مثل الزيتون والقمح، ولذلك فإن التجارة ستتسم بمحليتها وانغلاقها.

---

8) TERASSE : Loc . *Op . Cit* , p. 249 .

9) المنوني : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور مجلة الثقافة المغربية . م 7 سنة 1972 . ص: 22 .

10) أنظر ما سبق عرضه في البحثين الخاصين بالتطور الفلاحي والصناعي، ص: 30 . 36 . 37 و ص: 52 – 53 من هذا الكتاب .

أما في ما يخص ظروف الأمن، فإن الدولة المرابطية ورثت عبئا ثقيلا من إرث الإمارات التي قامت على أنقاضها، إذ أخفقت زناتة في حماية التجار والطرق التجارية(11)، بل ذهبت إلى فرض ضرائب مجحفة عليهم، فكان ذلك من أهم الدوافع التي حدت بالفقهاء - وكان أغلبهم يحترف التجارة - إلى إستدعاء المرابطين «لإنقاذهم».(12)

ومن إنصاف الحقيقة والتاريخ، أن المرابطين حاولوا في المرحلة الأولى من حكمهم تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في طول بلاد المغرب وعرضها. بل تجاوز طموحهم ذلك فيمموا وجههم شطر البحر المتوسط في محاولة لجعله طوع أيديهم، فلم يتورعوا عن مقارعة القوى النصرانية، وقطع دابر قراصنتهم (13). وأسفرت هذه الجهود على نتائج محترمة على صعيد التجارة الخارجية والداخلية.

فعلى الصعيد الخارجي، أصبحت مكناسة بمعية مراكش في عداد الطرق الجديدة الرابطة بين الأسواق(14). ونعتقد أن دورها على صعيد التجارة الخارجية كان بإمكانه أن يكون أكثر فعالية لولا عدم تدهور الطريق التجاري الرابط بين السودان وفزان بسبب ما أصابه من عواصف رملية، ونظرة المرابطين إلى المدينة على أساس أنها قلعة عسكرية أكثر منها تجارية.

وعلى أية حال، فإن هؤلاء - بجهودهم المتواضعة - مهدوا للدور الهام الذي ستلعبه المدينة في العصور اللاحقة.

أما على صعيد التجارة الداخلية، فإن المصادر تتحدث ابتداء من العصر المرابطي عن أسواق محلية، خاصة السوق القديم أو سوق غبار، الواقع قرب تزركين - محل إقامة الحاكم العسكري المرابطي - فوق أرض مرتفعة . وهو سوق أسبوعي، كان يعقد كل يوم أحد، ويتقاطر عليه سكان قلعة تاكرارت، وسائر الحوائر التي تقع بجانبه لتبادل السلع

---

11) . TERASSE : Loc . *Op* . *Cit* , p. 203

12) عز الدين أحمد موسى : النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري طبعة بيروت 1983، ص : 164 .

13) حسن أحمد محمود : قيام الدولة المرابطية .طبعة القاهرة 1957. ص: 491 .

14) عز الدين أحمد موسى : م.س. ص: 312 - 313 .

البسيطة . وفي هذا السوق، وجد مسجد يدعى مسجد أبي تميم(15)، وهو المسجد الذي دخل إليه المهدي ابن تومرت إبان القيام بدعوته(16). ودخول الزعيم الموحدي إليه حسبما نعتقد يدل على التجمع البشري الذي كان يحويه. ولو صدق هذا الإفتراض، لأمكن القول أنه شهد حركة نشيطة . ولكن هل كان هذا التجمع يشمل التجار المحليين فحسب أم تجار المدن الأخرى كذلك ؟

إننا لا نجد من النصوص ما يثبت ورود تجار من مناطق أخرى قبل هذه المرحلة، مما يدل على أن تجارة مكناسة بقيت في ظل الحكم المرابطي محلية منغلقة، هذا في الوقت الذي ترد إشارات هامة عن أسواق أخرى كسوق أغمات الذي كان يؤمه التجار من كل صوب وحدب، ويذبح يوم السوق أكثر من مائة ثور وألف شاة تنفق كلها في يوم واحد إذا صدقنا قول البكري(17). وتعد هذه الشهادة من الدلائل الواضحة على انفتاح هذا السوق بالمقارنة مع سوق الغبار في مكناسة.

ولا نعرف بالتدقيق طريقة التعامل بين التجار والمشترين داخل هذا السوق، وما إذا كان التبادل يتم بينهم نقدا أو مقايضة وهو الأرجح .غير أن بعض السلع المعروضة، تجعل المرء يستشف أن السوق كانت متقدمة نظرا لطابع التخصص الذي ميزها، حيث كان هناك سوق السلاح المعروف بسوق السرايرية في غرب قلعة تاكرارت، كما قامت في الغرب الشمالي أسواق النجارين فالحدادين فالسقالين ((القزادرية)) فالسمارين(18).

ومهما كان الأمر، فقد ظل هذا السوق يعرف حركة داخلية دائبة حتى أواخر عصر المرابطين . وعلى الرغم من تأزم الوضع بعد معركة أقليش، والضعف الذي أخذ يدب في جسد الدولة المرابطية، وانتشار حركة قطع الطرق(19)، فإن السوق القديم أو سوق الغبار، حافظ على أمنه بفضل التحصينات القوية التي ضربت حوله، ولا غرو فإن الموحدين لم يتمكنوا من اقتحامه أثناء مداهمتهم لمكناسة إلا عن طريق الخدعة، حيث تموهوا بزي المرابطين، فخرج التجار - باعة ومشترين - للقائهم اعتقادا منهم أن مددا

---

15) ابن غازي : الروض الهتون . طبعة الرباط 1952، ص : 6 .
16) البيدق : أخبار المهدي بن تومرت. طبعة الرباط 1971، ص : 25 .
17) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. طبعة الجزائر 1911، ص : 197 - 199 .
18) المنوني : التخطيط ... ص : 24 .
19) عز الدين أحمد موسى : م.س. ص : 266 .

وصلهم من لدن الأمير المرابطي، فقتلوا عن آخرهم(20). وهذا الحدث في حد ذاته يعد خسارة كبيرة لطبقة التجار في مكناسة خلال هذه المرحلة الباكرة.

أما بالنسبة للسياسة الضرائبية، فقد أسلفنا القول بأن المرحلة الأولى من حكم المرابطين لم تعرف سوى الضرائب الشرعية كالزكاة. غير أن المرحلة الثانية شهدت تحولا في هذا الاتجاه، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تفاقمت منذ أواسط عهد الأمير المرابطي علي بن يوسف.

وبالرغم من أن النصوص الخاصة بالضرائب التي فرضت على تجار مكناسة تعوزنا، فإن النصوص العامة تبين بوضوح أنهم تعرضوا لضرائب باهضة، حيث فرضت المغارم والمكوس على كل السلع، بل إن الضريبة كانت تؤخذ أحيانا من البائع والمشتري عن كل المواد، وتؤدى في كل مدينة مرت منها السلعة. وكانت القسوة والتعسف هما الطابع المميز لجباية الضرائب، حيث ترك أمرها للمتقبلين الذين كانوا يبعثون أكثر من شخص لجبايتها(21)، فضلا عن الضرائب اللاشرعية التي استحدثت كالمعونة والوظائف السلطانية(22). وهذا ما يفسر تنديد ابن تومرت، وحملته الشعواء على الضرائب التي أثقل بها كاهل السكان، وضمنهم التجار(23).

أما فيما يخص تدخل العنصر الأجنبي في التجارة المكناسية، فالراجح أن هذا العنصر ساهم في انحطاطها، نظرا للاحتكار الذي مارسه، وإن كنا نعدم من النصوص ما يكشف عن هذه الظاهرة بجلاء. إلا أن تواجد الخبرة الأجنبية في مكناسة، مسألة لا يرقى الشك إلى صحتها. فمن المعلوم أن علي بن يوسف "نفى" بعض الإسبانيين المعروفين بالنصارى المعاهدين إلى مكناسة (24). وقد عرف مقر إقامتهم بدرب الفتيان (25). وحسبنا دليلا على تأثيرهم في نشاط أسواق المدينة، وجود سوق الحدادين

---

20) ابن غازي : م.س. ص: 6.
21) عز الدين أحمد موسى : م. س. ص: 276.
22) البرزلي : نوازل البرزلي (مخطوطة) ص : 157.
23) ابن القطان : نظم الجمان. طبعة تطوان. ص : 156 - 157.
24) مجهول : الحلل الموشية، طبعة البيضاء 1979. ص: 90.
25) المنوني : م.س. ص: 23.

قرب درب يسمى درب "فيريو" وهي تسمية مأخوذة من كلمة Ferreo الاسبانية بمعنى الحديد(26).

كما نعتقد أن تواجد اليهود في مكناسة، بدأ في الحقبة المرابطية ولو أنه كان تواجدا شاحبا، ولم يظهر بكيفية جلية إلا في العصرين الموحدي والمريني.

نخلص إلى القول بأن التجارة في مكناسة خلال العصر المرابطي ظلت محدودة ومتميزة بطابع الانغلاق والمحلية، وأن السياسة الضرائبية، والأزمة المالية التي تفاقمت في أواخر هذا العصر زادت من تحجيم دورها. فما هي الوضعية التي أصبحت عليها في عصر الموحدين ؟

من نافلة القول أن المرحلة الانتقالية من المرابطين إلى الموحدين كانت وبالا على تجارة المدينة . فقد سبق ذكر ما تعرض له التجار في سوق غبار من بطش وتنكيل على أيدي الموحدين أثناء هجومهم على المدينة . ويبدو أن العنف الذي مارسه هؤلاء في سبيل الوصول إلى السلطة أسفر عن نتائج وخيمة على الأوضاع الاقتصادية في المغرب بما في ذلك مدينة مكناسة . ويلخص أحد المؤرخين(27) هذه الأوضاع بقوله : ((وغلت الأسعار، وعم الجور، وكثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والأسباب، وكثر النهب، وانقطعت الطرقات)) .

لكن، ما أن اجتازت المدينة هذه المحنة، حتى عرفت تجارتها تبدلا إيجابيا، فمنذ أن استقرت الأمور، وثبت عود الدولة الموحدية، أخذ الجهاز الحاكم الجديد يعمل على تشجيع التجارة الداخلية، حيث أكد الخليفة عبد المومن بن علي في ((رسالة العدل)) عزمه على حماية وتأمين الطرق، مهددا بقتل من يخالف هذا الأمر . (28) كما ألغى كل المكوس والمغارم والقبالات التي فرضت في العهد السابق .

وساهم الخلفاء بعده في تطوير التجارة، فقاموا بتسليف التجار الأموال، كما بنوا الأسواق وجددوا بعضها، وشيدوا الطرق والقناطر والفنادق، وجهزوا الصهاريج لتوفير المياه للتجار والمسافرين .

---

26) نفسه، ص : 24 .

27) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى . طبعة الرباط 1972، ص : 31 .

28) رسائل موحدية : ص: 5-6. نقلا عن عز الدين أحمد موسى، م.س ص : 270 .

ولسنا بصدد عرض سياسة الدولة الموحدية إلا من الوجهة التي تتيح كشف ماآلت إليه الحركة التجارية في مكناسة، فبقدر ما كانت الدولة تتدخل بثقلها لتشجيع التجارة، بقدر ما كان ذلك في صالح المدينة، ولا أدل على ذلك من المكانة المتألقة التي أصبحت تحتلها على الصعيد الداخلي بعد اختفاء دور أغمات، (29) خاصة بعد أن اضمحلت التجارة مع السودان نتيجة منافسة غانة، حتى غدت على حد تعبير صاحب كتاب الإستبصار(30) ((مدينة جليلة فيها أسواق حفيلة)). ونعتقد أن هذه الوضعية جاءت نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الدولة الموحدية، وثمرة من ثمار الأمن الذي أشاعته في عهد يعقوب المنصور الذي وصفت أيامه بأنها ((درور أرزاق، واتساع معايش))(31). ولا غرو فإن الأمن بلغ ذروته في عهد هذا الخليفة، حتى أن المؤرخين أجمعوا على أن الضغينة ((كانت تخرج من بلاد نول إلى برقة وحدها لا ترى من يعرض لها، ولا من يسومها بسوء))(32). كما أن اهتمام هذا الخليفة بشؤون الرعية، وبالأخص شريحة التجار، لعب دورا في هذا التطور الإيجابي. وفي هذا الصدد يذكر ابن عذاري. (33) أنه كان يكاتب العمال ((بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم))، كما اعتاد أن يدخل عليه أمناء الأسواق في كل شهر مرتين ليسألهم عن أسواقهم وأسعارهم. (34) وبالرغم من أن بعض عمال مكناسة حاولوا الانحراف عن هذه الجادة في عهد الخليفة الموحدي الناصر، فقد استأسد هذا الأخير - كما تذكر المصادر - في تقليم أضافرهم واستصفاء أموالهم والإلقاء بهم في غياهب السجون. (35) ويخيل إلينا أن تأسيس «دار الاشراف» في مكناسة خلال عهده(36) ينم عن رغبته في تنظيم أمور الجباية، وتجاوز السياسة الضرائبية الجائرة التي كان ينهجها بعض العمال.

---

29) نفسه، ص : 313

30) مجهول : كتاب الإستبصار، ص : 187

31) المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب. البيضاء 1978، ص : 49

32) الناصري : الاستقصاء. طبعة البيضاء 1954، ج 2، ص : 198

33) البيان المغرب : القسم الموحدي. طبعة بيروت - البيضاء 1985، ص : 173.

34) المراكشي : م. س. ص : 409.

35) ابن عذاري : م.س.ص: 249. ويذكر أن جماعة من سكان مكناسة جاؤوا مشتكين لعاملهم أبو الربيع بن أبي عمران فنكل به وأودعه السجن.

36) المنوني : م.س.ص: 36

ولا يخامرنا شك في أن مكناسة استفادت من هذه الإصلاحات، وحسبنا أنها غدت مدينة عبور يمر بها التجار الذاهبون من فاس إلى سلا (37)، أو من فاس إلى مراكش عبر تادلا (38).

ومن مظاهر هذا التطور أن سوق الغبار عرف نموا هائلا، حتى أن صاحب كتاب الإستبصار لما زاره سنة 587هـ، وجده قد تحول إلى مدينة قائمة بذاتها تقرأ بها الخطبة. (39) كما شيدت به الفنادق، وصار قبلة للتجار، وخرج من انغلاقه ليصبح سوقا للتبادل التجاري، مصداق ذلك ما ذكره ابن غازي(40) معلقا على هذا التطور : ((وعمرت المدينة والحوائر والبسائط، ونفقت الأسواق، وقويت التجارة، وصار المسافرون ينزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون)).

ويعد الإدريسي الذي عاصر هذه الفترة وثيقة هامة يمكن الإستناد عليها. فحينما يتحدث عن بني زياد يذكر أنها ((مدينة عامرة ولها أسواق عامرة)). ويؤكد على طابع التحضر الذي تميزت به تاورا فيقول بأنها ((جامعة عامرة وأسواقها كثيرة)). وفي شمال قصر أبي موسى، يذكر هذا الجغرافي انعقاد سوق كل يوم خميس، تجتمع فيه قبائل مكناسة، وهي سوق نافقة لما جلب إليها ((ويقصد إليها من قريب وبعيد))(41)، وللأمر مغزاه في الدلالة على انفتاح السوق واتساع إشعاعه.

ومن أسف، فإننا نفتقر إلى نصوص محلية خاصة بمكناسة حول التعامل التجاري وطرقه في هذه الأسواق، باستثناء بعض النوازل التي وردت حول اكتراء الدواب. (42)

إلا أن شمولية ظاهرة النوازل المغربية - إذا تم الإقتناع بها - يمكن أن تجلي بعض الغموض حول أنواع المعاملات الرائجة في أسواق مكناسة. وتؤكد هذه النوازل سيادة أربع طرق من التعامل التجاري : 1) البيع نقدا، 2) الحوالة على الصرافين، 3) المقايضة، 4) السلف الذي كان أكثر البيوع انتشارا. (43)

---

37) ياقوت الحموي : معجم البلدان. طبعة بيروت، ج5. ص : 181

38) عز الدين أحمد موسى : م.س. ص : 313

39) مجهول : كتاب الإستبصار، ص : 188

40) الروض الهتون : ص : 10

41) نزهة المشتاق، ص : 53.

42) الونشريسي : المعيار المغرب - طبعة بيروت 1981، ج3. ص : 351.

43) عز الدين أحمد موسى : م.س. ص: 295.

وكانت التجارة تتم عن طريق الشركة، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع : الأول وهو الذي يتساوى فيه الشركاء في رأس المال والعمل، فيقوم بالسفر طرف، ويقيم الاخر متصرفا في الأعمال، وكل منهما مفوض من الآخر. الثاني يتمثل في اشتراك بعض التجار في إرسال أحدهم لجلب البضائع على أن يتقاسموها حسب رؤوس أموالهم. الثالث هو أن يقرض أحدهم لآخر مالا يتجر به مسافرا شريطة أن يكون الربح مناصفة. (44)

كما عرفت الأسواق الداخلية كذلك الوسطاء في البيع ممثلين في البراحين الذين ينادون عن السلع، والدلالات اللائي يحملن بضائع التجار إلى المنازل، ويتقاضين أجرا عن البيع، ثم المتصرفات اللائي يقضين حاجات النساء من الأسواق، كما وجد وسيط له أهميته وهو السمسار.

ومن المؤكد أن ظاهرة الاحتكار والغش قد وجدت في أسواق مكناسة، وما إقامة خطة الحسبة سوى دليل على ذلك.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فبالرغم من المكتسبات التي حققها الموحدون في البحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح لهم أسطول مرهوب الجانب، فإن موقع المدينة لم يؤهلها لتلعب دورا هاما على صعيد التجارة البعيدة المدى. فضلا عن أن الحكم الموحدي لم يذهب بعيدا في تطوير تجارته الخارجية، خاصة في الناحية الشمالية التي توجد فيها مكناسة، وهذا راجع إلى انهيار الطريق التجاري القديم الذي يذهب عبر فزان، في الوقت الذي أصبح الطريق المحاذي للساحل أكثر أهمية، وهذا ما جعل الموحدين يشرئبون بأعناقهم نحو أوربا رغم العداء الذي كانوا يناصبونه لبعض الدول هناك، والذي لم يمنع من تبادل المصالح الاقتصادية، ولذلك لم يجدوا غضاضة في تبادل السلع مع القوى النصرانية خاصة ممن اعتبروهم أهل صلح. (45)

أما مع مدن الأندلس، فإننا نملك نصوصا حول الحنطة التي كانت تصدرها مكناسة لبعض المدن الأندلسية، (46) ولكن مع ذلك ظل دور المدينة شاحبا بالمقارنة مع الأدوار الطلائعية التي اضطلعت بها المدن الساحلية.

---

44) نفسه ص : 282 – 284.

45) أنظر التفاصيل عند عز الدين موسى : م.س. ص : 277. وعن موقف الدولة الموحدية من التجارة الخارجية أنظر نفس المرجع : ص : 273 وما بعدها.

46) ياقوت الحموي : معجم البلدان، ج5 ، ص : 181.

يتضح مما سلف أن المدينة عرفت حركة تجارية هامة في المرحلة الأولى من عصر الموحدين. غير أن هذه الوضعية ستتغير مع الطور الانحداري الذي دخل فيه الحكم الموحدي منذ معركة العقاب سنة 609 هـ، وساهمت ظروف متشابكة ومعقدة في المصير الذي آلت إليه.

فعلى الصعيد الأمني، تعرضت مكناسة لفساد وعبث عرب بني رياح الذين ضاعفوا من غاراتهم(47). كما استأسدت قبائل بربرية أخرى مثل بني فازاز ومكلاته في مداهمتها بين الفينة والأخرى. ولم تستطع السلطة الموحدية المنهارة ردع هذه القوى المناوئة، وصد عدوانها(48).

إلى جانب انعدام الأمن، انضافت ظاهرة أخرى زادت من تقليص النشاط التجاري، وتتمثل في المجاعات المتعاقبة - فابن أبي زرع(49) يتحدث عن سنوات عجاف عصفت بالمغرب، وضمنه مدينة مكناسة سنة 617 هـ، وهي سنة وصفت بأنها ((عام الغلاء الشديد والقحط والجراد)). كما ورد عنده خبر مجاعة سنة 624 هـ التي بلغ فيها قفيز القمح خمسة عشر دينارا، (50) ثم سنة 630 هـ التي وصل فيها وسق القمح إلى ثلاثين دينارا، وأخيرا سنة 635 هـ التي اشتد فيها الغلاء حتى ((أكل الناس بعضهم بعضا)). (51) وفي عهد الخليفة الموحدي المامون يذكر مؤرخ آخر(52) بأن ((أكثر بلاد المغرب كانت غالية الأسعار بسبب كثرة الفتن والقحط، وبسبب عدم الحماة والأنصار لتلك الجهات)).

ومن المعلوم أن كل مجاعة كانت تقترن بارتفاع الأسعار، الشيء الذي أثر على القدرة الشرائية للفئات الشعبية في مكناسة، مما أضر بالتجار، وهو أمر يفسر انحطاط التجارة في هذه الفترة.

---

47) ابن عذاري : م.س. ص : 351.
48) روض القرطاس : ص : 273 - الذخيرة : ص : 54.
49) نفسه، ص : 274.
50) نفسه، ص : 276.
51) ابن عذاري : م.س. ص : 351.
52) ابن أبي زرع : الذخيرة. ص : 60.

بيد أن هذا الانحطاط يفسر بظاهرة أخرى، تتجلى في دور اليهود في التجارة واحتكارها لأنفسهم. فخلال العصر الموحدي تكثر الإشارات إلى عملهم في التجارة خاصة الصيرفة، إذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الأموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا إلى 100 %. ومما يرجح القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كونهم - حسب ما يذكره أحد الباحثين - (53) أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة.

إن هذا الدور الذي لعبه اليهود، عمل على إفقار تجار مكناسة وسحب البساط من تحت أقدامهم، مما يفسر عدم تكون طبقة تجارية محلية، وبالتالي عدم إنجاز دورها التاريخي، الشيء الذي سيؤثر على صيرورتها، وهو ما سنناقشه انطلاقا من نظريات ابن خلدون.

ويتجلى العامل الثالث الذي ساهم في انحطاط التجارة المكناسية إبان الدور الانحداري للدولة الموحدية في الضرائب التي فرضت على الرعايا بما فيهم التجار. وتفيض المصادر في هذا الصدد بذكر المغارم التي وقع هؤلاء تحت طائلتها من قبل الجهاز المنفذ للسياسة الموحدية، مما أدى إلى إفقار التجار(54).

ويذكر الناصري(55) أن سكان مكناسة في أواخر العصر الموحدي أصبحوا يؤدون إتاوة لبني حمامة، وهي ضريبة ابتلوا بها دون مبرر. وعندما وصل الأمير المريني عثمان بن عبد الحق إلى مكناسة ألزمهم أداء ((أموال معلومة يؤدونها إليه في كل سنة على أن يؤمن بلادهم، ويرفع عنهم الغارات، ويدفع عنهم أذى من كان يؤذيهم من القبائل))(56). ولايساورنا شك في أن التجار كانوا ضمن الشرائح الاجتماعية التي وقعت تحت ضغط هذه الضرائب.

من خلال هذا المسح العام لتطور التجارة في العصر الموحدي يتبين أن هذه الأخيرة عرفت فترة من القوة والضعف حسب قوة الحكم المركزي وموقفه من التجار، وسياسته الضرائبية. فما هو المصير الذي آلت إليه في العصر المريني ؟

---

53) عز الدين أحمد موسى : م.س. ص : 280 - 281.
54) الإستقصاء : ج2 ص : 246.
55) نفسه، ج3 ، ص : 10.
56) نفس المصدر والصفحة.

قبل معالجة تطور التجارة المكناسية في هذا العصر وتتبع مسارها، نرى ضرورة الوقوف عند المرحلة الإنتقالية من الموحدين إلى المرينيين. فمن خلال النصوص المتوفرة عن هذه المرحلة، نستشف أن التجارة تضررت بفعل الغارات التي كانت تصبح وتمسي على مكناسة. وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر(57) أن الأمير المريني أبو بكر نزل بعسكره بجبل زرهون، ودعا أهل مكناسة إلى مبايعة الأمير أبي زكريا بن أبي حفص، الذي كان يومئذ صاحب إفريقية، فحاصر المدينة وضيق على أسواقها ((بمنع المرافق وترديد الغارات)).

ومن القرائن الدالة على التدهور الذي عرفته التجارة في هذه المرحلة ما يذكره ابن غازي(58) عن جباية المدينة. فعندما يتحدث عن جبايتها في العصر الموحدي، يشيد بقوتها وزيادة قدرها، لكن حين يصل إلى الفترة الإنتقالية هاته يقول : ((ثم تفاقم الأمر عند قيام بني مرين على الموحدين))، وهي عبارة توضح مدى التدهور الاقتصادي الذي عرفته الدولة الموحدية في مرحلتها الأخيرة، وذلك بسبب التزاماتها العسكرية تجاه المرينيين وهو ما أكده المؤرخ الناصري(59) حين ذكر أن الخليفة الموحدي الرشيد بعث قائده محمد بن واندين لمواجهة بني مرين، وعقد له على مكناسة فأجحف بأهلها في المغارم.

بيد أن هذه الوضعية لم تستمر طويلا، فما إن صلب عود الدولة المرينية، وتأصلت جذورها في الحكم والسلطة، حتى بدأت فترة من الاستقرار السياسي. ومن الطبيعي أن يفرز هذا الاستقرار ازدهارا على الصعيد الاقتصادي بما في ذلك المجال التجاري.

ومما ساهم في هذا الازدهار السياسة الاصلاحية التي نهجها السلاطين المرينيون الأقوياء، من أمثال أبي الحسن وأبي عنان. فالمصادر تذكر أن الأول أسقط كل الضرائب اللاشرعية من مكوس وقبالات، كما ألغى ضريبة كانت تفرض سابقا على التجار المتجولين. وبالمثل أزال عن الرعية ضرائب أخرى ساهمت في إغناء طاقتهم الشرائية، ولم يبق سوى على الضرائب الشرعية، فعين لاستخلاصها موظفين يرد من أسمائهم أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني الذي استعمل في سماع الشكايات(60).

57) نفسه، ص : 12.
58) الروض الهتون : ص : 12.
59) الاستقصاء، ج 3، ص: 10.
60) المنوني : ورقات عن الحضارة المرينية، ص : 90.

كما قام المرينيون بإصلاح نقدي بدأت بوادره منذ عهد يعقوب بن عبد الحق الذي أعاد تنظيم العملة المغربية. ويستفاد من كتاب الدوحة المشتبكة أن نقود الدولة المرينية امتدت قوتها حتى عهد أبي سعيد الأول(61).

ولا شك أن هذه السياسة الإصلاحية انعكست على مكناسة، فنمت جبايتها في هذا العصر حتى بلغت ستين ألف مثقال(62).

ومن مظاهر استفادتها من تلك الإصلاحات كذلك ما بناه فيها أبو الحسن من قناطر وسقايات، وكل ما من شأنه أن يسهل مأمورية التجار. (63) كما يرجع إليه الفضل في تزويدها بعدة فنادق، وإنشاء زوايا بالقرب من الأبواب التي كان يخصصها هذا العاهل للتجار الوافدين على مكناسة.

وقد استغل الأهالي هذه الأرضية التي أخصبتها تلك الإصلاحات، فأقبلوا على التجارة بشكل منقطع النظير(64). وتلاقحت كل هذه الظروف لتجعل من مكناسة ((مدينة جليلة فيها الأسواق الحفيلة))(65). وهي عبارة تدل على تكاثر الأسواق في هذا العهد وتعددها. ومن الأسواق المحدثة يورد ابن غازي(66) اسم سوق الغزل.

والراجح أن هذه الأسواق حافظت على نشاطها بالرغم من الهزات العنيفة التي عرفتها الدولة المرينية فيما بعد. شفيعنا في هذا الإستنتاج ما أورده الحسن الوزان(67) عن سوق كان يعقد خارج المدينة كل يوم اثنين، يؤمه سكان المناطق المجاورة خاصة الأعراب الذين كانوا يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية لبيعها، ثم يشترون السمن والصوف بثمن زهيد.

---

61) نفسه، ص : 98 - 99.
62) العمري : مسالك الأبصار نقلا عن المرجع السابق، ص :89 - 90.
63) الناصري : م.س. ج3. ص : 177،
64) هل كان هذا وراء ما وصف به الحسن الوزان سكان مكناسة كلهم بأنهم ((تجار أو نبلاء وصناع))، ومعلوم أن الوزان عاش في فترة لا تبعد كثيرا عن الفترة التي نعالجها إذ الراجح أنه توفي حوالي 957 هـ أنظر وصف افريقيا، ج1، ص : 170.
65) الحميري : م.س. ص : 544.
66) الروض الهتون، ص : 11.
67) وصف افريقيا، ص : 170.

ولا يساورنا شك في أن نفس طرق التعامل التجاري السائدة في عصر الموحدين استمرت حتى هذا العصر. وثمة مؤشر يبين مدى الرواج التجاري في مكناسة خلال العصر المريني، وهو أنها كانت من بين المدن التي ضربت بها النقود المرينية.

ولاتعوزنا الأدلة حول ما قام به السلاطين المرينيون من تشجيع للمبادلات الخارجية، إذ عقد أبو الحسن سنة 739 هـ معاهدة سياسية - تجارية في تلمسان مع وفد تلمسان ووفد مملكة ميورقة. كما عقد أبو عنان معاهدات صلحية مع البرتغال، وبعض الإمارات النصرانية في شمال إسبانيا. (68) إلا أن الصراع الذي ظل مشتعلا بين المرينيين وبني عبد الواد أثر سلبا على هذه التجارة، ومن ثم نعتقد أن مدينة مكناسة لم تستفد كثيرا من التجارة بعيدة المدى.

وبعد إنتهاء «الفترة الذهبية» من العصر المريني، بدأ الوضع يتغير تدريجيا، حيث تفاقمت مشكلات الدولة المرينية، واحتد صراعها مع جيرانها من الدول الإسلامية، فشدد المرينيون الخناق على التجارة - وهي سنة سار عليها الحكام في أواخر دولهم - كما ضاعفت القبائل العربية هجوماتها على مكناسة. وبالمثل، لعب اليهود دورا خطيرا في تجارة المدينة، مما مهد الطريق نحو انحدارها.

بخصوص النقطة الأخيرة، تتحدث المصادر عن تواجد اليهود بكثرة في مكناسة إبان العصر المريني، وبالتالي تحكمهم في شؤونها. يقول الناصري. (69) متحدثا عن السلطان عبد الحق بن أبي السعيد : ((ولما قرب من فاس، استشار هرون اليهودي فيما نزل به فقال اليهودي له : لا تقدم على فاس لغليان قدر الفتنة بها، وإنما يكون قدومنا على مكناسة الزيتون لأنها بلدنا، وبها قوادنا وشيعتنا)).

إن تواجد اليهود في مكناسة أثر سلبا على التجارة لأنهم كانوا هم المتحكمين الفعليين في شؤونها، مما حدا بالسلطان أبي الحسن إلى التصدي لهم دون هوادة، فأصدر ظهيرا يتعلق بيهود المدينة. ويتضمن هذا الظهير أمرا لهؤلاء بألا يكلفوا الدائنين - يقصد تجار مكناسة وغيرهم من تجار المدن التي تدخل في المنطقة الممتدة من فاس وما ولاها من

68) المنوني : ورقات، ص : 99.
69) الإستقصاء، ج4، ص : 99 - 100.

البلاد من سلا وتازا - ما هو فوق طاقتهم، وألا يحتكروا الأسواق، وأن يكونوا على قدم المساواة مع التجار المسلمين، كما فرض عليهم أداء العشر. (70)

غير أن هذا الإجراء لم يحل دون ضربهم للتجارة المكناسية، وتزييف النقود، بل أن مشكل اليهود ظل من المشاكل المزمنة التي تعرض لها جل سلاطين الدولة المرينية. (71)

ورغم أن النصوص لا تسعف في المزيد من إلقاء الضوء على الدور الهام الذي قام به اليهود، فإن إضرارهم بتجارة مكناسة عبر العصر المريني كان ضمن العوامل التي أسفرت عن ضعف التجارة بهذه المدينة.

بيد أن هذا التدهور يفسر أيضا بانعدام الأمن - الشرط الضروري لقيام نشاط تجاري - وفي هذا الصدد تبرز الآثار السلبية لدور قبائل بني معقل، (72) وكذا ضعف السلطة المركزية وعجزها عن القيام بحماية التجار في أواخر عهدها نظرا لانشغالها بمشاكلها الخاصة، ناهيك عن حركة قطع الطرق التي عمت طول بلاد المغرب وعرضها في هذه الفترة.

ونحن في غنى عن القول بأن السياسة المالية التي ابتدعها الحكام المرينيون الأواخر، ساهمت بدورها في توجيه الضربة القاصمة للانطلاقة التجارية التي شهدتها مكناس إبان عهد الإزدهار. والقاعدة الخلدونية تقول بأن الدول في آخر عهدها تكثر من الضرائب، وهو نفس ما وقع بالنسبة للدولة المرينية حيث أن الرعايا في عهد أبي سالم - وضمنهم التجار ((استولت عليهم المغارم))(73).

ولا حاجة للاستطراد في ذكر الضرائب التي رزحت تحت كابوسها مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى رأسهم التجار، ونقتصر على إيراد هذا النص البالغ الدلالة والذي أورده ابن غازي(74) عن مدينة مكناسة : ((ثم تداركها الله سبحانه بدخول الأمير أبي زكريا الوطاسي، وكان رضي الله عنه متمسكا بالدين، صحبا للخير. . . فأحسن إلى أهلها،

70) المنوني : ورقات، ص : 91.
71) نفسه، ص : 99.
72) الناصري : م.س. ج4 ص : 116 وكذلك ص : 67.
73) ابن الخطيب : نفاضة الجراب. ورقة 111 ب نقلا عن المنوني : ورقات، ص : 32.
74) الروض الهتون، ص : 16.

وعفى عن أهل الجفاء منهم، وأسقط كثيرا من الوظائف الظلمية)). وهذه العبارة الأخيرة تكفينا مؤونة الكشف عما ابتلى به المشتغلون بالتجارة من ضرائب أنهكتهم، وأدت إلى ضعف مردودية إنتاجهم، وبالتالي ساهمت في انحطاط التجارة.

كما أن المجاعات التي حدثت بكيفية دورية، ساهمت في رسم هذا المنعرج الخطير. وقدر لها أن تشتد في أواخر العصر المريني حتى أن ابن أبي زرع(75) يسهب في إعطاء تفصيلات حول غلاء أسعار المواد الأساسية خلال مجاعة 724 هـ.

ومن المسلم به أن ارتفاع الأسعار يؤدي آليا إلى انخفاض الطاقة الشرائية، وبذلك نحت التجارة المكناسية نحو الإنهيار، ولحق بها نفس المصير المحتوم الذي عرفته خلال العصرين المرابطي والموحدي.

الخلاصة هو أن تتبع مسار التطور التجاري في مكناسة من العصر المرابطي إلى أواخر العصر المريني يبين أنه كان تطورا بطيئا "عهديا" بمعنى أنه كان يتغير حسب العهود قوة أو ضعفا، وذلك راجع لكونه ظل مرتبطا بالحكم المركزي، مفصولا عن قواعده الاجتماعية الأساسية. كما يعزى أيضا إلى بقاء التجارة محلية في أغلب الفترات التاريخية، وضعف صلة مكناسة بالتجارة بعيدة المدى، وأخيرا عدم تكون طبقة تجارية محلية قادرة على إنجاز دورها التاريخي. ولكن ألا يمكن أن نجد في بعض المقولات الخلدونية بعض الأدوات التي تمكننا من تفكيك خيوط هذا المشكل لمعرفة أسباب عدم تطور التجارة المكناسية في اتجاه تصاعدي ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل يشكل الشق الثاني من هذا البحث.

سلف القول أن مكناسة لم تستفد من التجارة الخارجية. وحسب ابن خلدون فإن التجارة لا تتطور إلا بارتباطها بالتجارة بعيدة المدى التي يعتبرها ((أعظم ربحا وأكفل بحوالة الأسواق))(76)، وهذه مقولة لها أهميتها في تفسير التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية، فإن ابن خلدون يلخص أسباب تدهورها في العلاقة بين الدولة والتجار خاصة في فترات الأزمات، ويذكر أن الدولة عندما تضيق جبايتها

---

75) روض القرطاس، ص : 401.

76) المقدمة، طبعة بيروت 1979، ص : 331.

تلجأ إلى وضع مكوس وضرائب على الأسواق، أو تتدخل لمزاحمة التجار، مما ينجم عنه انعدام فرص التكافؤ، فينقبض التجار عن نشاطهم، وتقل الجباية. فإلى أي مدى تنطبق هذه المقولة على تجارة مكناسة ؟

إننا نمتلك - لحسن الحظ - سيلا من النصوص حول ما تعرض له سكان المدينة المذكورة - بما فيهم التجار - من مغارم من قبل بعض العمال الذين تعاقبوا على حكم المدينة(77). والملاحظ أن هذه الضرائب كانت تفرض في الطور الانحداري للدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وأدى الإجحاف في تحصيلها إلى انقباض التجار عن العمل، وهي نتيجة موضوعية يزكيها ما عرفته التجارة من تدهور، وبالتالي تصدق مقولة ابن خلدون.

وثمة تساؤل آخر يمكن أن يطرح من خلال النتائج التي توصلنا إليها في إطار البحث عن أسباب التطور الدائري للتجارة في مكناسة خلال العصر الوسيط وهو : لماذا لم تتبلور طبقة تجارية في هذه المدينة لتلعب دورها التاريخي عوض أن تتركه في يد السلطة المركزية ؟ هل يمكن أن نجد تفسيرا لهذا التساؤل من خلال طروحات ابن خلدون ؟

إن مؤرخنا يخلص في تحليله إلى أن أي تاجر لا يتوفر على جاه يدرع به ويوقع الهيبة لا يمكنه احتراف التجارة(78). ويرى كذلك أن صاحب رأس المال أي التاجر، كلما بزغ نجمه، ونمت ثروته، زاحمته الدولة، وتحيلت عليه بسبب من أسباب المؤاخذة حتى ينتزع ماله ويصادر(79). ومثل هذه المصادرة تدفع بعض الأثرياء من خدمة الدولة إلى الفرار نحو بلد آخر بما حصل بأيديهم من أموال الدولة، ويرون أن ذلك أهنأ لهم وأسلم في إنفاقه. فهل تنطبق هذه المقولات على تجار مكناسة في العصر الوسيط ؟.

بالرغم من أننا نعدم من النصوص ما يمكن أن يجيب إجابة شافية عن هذا التساؤل، فإن الوقائع التاريخية تنير ما يلف هذه المسألة من غموض. فتعرض التجار للضرائب والمغارم ينهض حجة على افتقارهم لهذا الجاه الذي تحدث عنه ابن خلدون. أما المصادرات فقد حدثت خاصة في المراحل الانتقالية، في حين تبين نصوص أخرى أن

77) أنظر ما ورد في العرض من نصوص حول الضرائب التي فرضت على التجار.
78) المقدمة، ص : 330.
79) نفسه، ص : 308.

بعض البيوتـات الكبرى كانت تتمتع بثـروة وجاه، ولكنهـا مع ذلك لم تلعب أي دور في تطويـر تجارة مكناسة. ونـذكر في هذا الشأن بيت أبي مدين الـذي أقام فيها، وكـان ربه يخالط الرؤساء وولاة الأمر(80) كذا الحال بالنسبة لبيت بني العافية(81) ولكننا لا نجد أي بيت من هذه البيوتات الثرية يساهم في النهضة التجارية للمدينة.

ويمكن تفسير التطور البطيء الـذي عرفتـه تجارة مكناسة من خـلال مقولـة أخرى طرحها ابن خلدون، وهي مسؤولية الدولة وتدخلها في تحديد أسعار البضائع. فهو يرى أن الدولـة بمجرد ما تأخـذ بأساليب الحضـارة، وتكثر من عوائد الترف، تقل جبـايتها. وبكثرة الترف تكثر أرزاق الجنـد وعطاؤهم فيستحدث صاحـب الدولة أنواعا مـن الجباية يضربها على البياعات، ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق(82).

وفي اعتقادي أن هـذه المقولـة صالحة أيضـا لتفسير ما عـرفته التجـارة المكناسيـة من تعثر. فبلجم حرية التجارة في تحديد الأسعـار، تكون دول المغرب في العصر الوسيط قد سحبت البساط من تحت أقـدامهم. ويتجلى هذا التـدخل في تحديد الأسعـار من خلال إنشاء خطة الحسبة وأمناء الأسواق.

وإذا كـان الظـاهـر من إنشـاء خطة الحسبـة، يتراءى أخـلاقيـا، فـالـواقع يثبت أن المحتسب كان موظفا يطبق ما تمليه عليه الدولة. ولا شك أن وجود محتسب مع "عدول" يقوم دليلا على تدخل الدولة في تحديد أسعار البضائع في الأسواق.

ومن ناحيـة أخرى، فإن الإستطالة على بضـائع الرعايـا وشرائها منهم بثمن بخس، ثم إعادة بيعها لهم، ظـاهرة حدثت في مكناسة. ذكر صـاحب «الروض الهتون»(83) أن قوما يقال لهم القشـاشون كانوا ((يستطيلون على حظوظ الـرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعـوا منهم حظهم بثمن بخس، ويشتروا منهم حظ المخـزن غـاليا، فكـان النـاس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة)).

وهذه الظـاهرة بعينهـا يشير إليها ابن خلـدون في المقدمـة، فيعتبر أن تدخل الـدولة وإجبارهـا على بيع السلع من الرعايـا بأثمان بخسة ثم بيعها لهم بأثمان بـاهضة، من بين

80) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى، ص : 65.
81) نفسه، ص : 69.
82) المقدمة، ص : 234.
83) ابن غازي : الروض الهتون، ص : 9.

عيوب التجارة وإحدى العراقيل التي تعوق تطورها. (84) ولا شك أن هذه المقولة تنسحب على ما سبق ذكره، وتفسر بالتالي لماذا ظلت متعثرة.

أما فيما يخص جباية مكناسة، فالتحليل البارع الذي قام به ابن خلدون ينطبق تماما عليها. فهو يرى أن جباية المدن تنقص في أواخر عهد الدول كنتيجة طبيعية لأساليب الترف والنعيم الذي تنغمس فيه الطبقة الحاكمة عندما ترفع عن عصبيتها. وفي هذا الشأن يقول ابن غازي(85) عن مكناسة : ((ونمت هذه البلاد وعمرت، ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها إلى مائتين من الآلاف ثم اختلت بجور العمال، وأخذت في النقص منذ سنة كائنة العقاب)). ومعلوم أن هذه الواقعة التي حدثت سنة 609 هـ كانت بداية إنهيار الدولة الموحدية. والنقص في الجباية حسب المنظور الخلدوني يؤدي حتما إلى كساد الأسواق، وهي نتيجة تدعمها الشواهد التي أثبتناها خلال العرض.

ولما كانت الأسعار تشكل عنصرا هاما من عناصر الاقتصاد، نحاول تشريح النظرة الخلدونية بخصوصها، ومدى انطباقها على مكناسة.

إن الأسعار في نظر ابن خلدون تختلف حسب العمران، فإذا كانت المدينة عامرة كثيرة السكان، فإن أسعار المواد الضرورية تكون رخيصة، بينما ترتفع أثمان المواد الكمالية، في حين أن العكس يحدث في المدن القليلة العمران(86). وبما أن مكناسة تدخل ضمن الصنف الأخير(87)، فإن أسعار موادها الضرورية حسب التخريج الخلدوني تكون مرتفعة، بينما تكون أسعار مواد الكماليات رخيصة. إلا أن واقع الأسعار في مكناسة كما تبين ذلك النصوص لا تخضع كليا لهذه القاعدة إذ ظلت انعكاسا أمينا لفترات الازدهار والانحطاط. فأحيانا تتحدث النصوص عن رخص كبير حتى أن الخوخ والمشمش مثلا كانت تلقى دون أن تجد من يشتريها(88) وفي نفس الاتجاه يتحدث المراكشي(89) عن خير وأرزاق عمت في عهد أبي يعقوب الموحدي حتى أنه شبهها بالأعياد

84) المقدمة، ص : 242.
85) الروض الهتون، ص : 12.
86) المقدمة، ص : 303.
87) أشرنا إلى عدة نصوص تثبت خراب عمران مكناسة في بحثنا عن تطور الصناعة في مكناسة خلال نفس الحقبة.
88) الوزان : وصف افريقيا، ص : 169.
89) المعجب. ص : 371.

والأعراس. كما أن جباية مكناسة التي وصلت في عهد أبي الحسن المريني إلى 120 مثقالا تقوم حجة على ما شهدته المدينة من رخاء انعكس على أسعارها.

غير أن الأسعار غالبا ما ترتفع في فترات الانحطاط، وهذا ما تذكره المصادر بنوع من الدقة فعندما يتحدث ابن أبي زرع(90) عن المجاعة التي عمت سائر مدن المغرب وضمنها مكناسة يحدد أسعار بعض المواد الضرورية كالتالي :

صحفة القمح : تسعين دينارا

مد القمح : 15 درهما

الدقيق : 4 أواقي بدرهم

اللحم : خمسة أواقي بدرهم

الزيت : أوقيتان بدرهم

هذا الوجه المتناقض للأسعار، يفسر أزمة التجارة المكناسية لأن غلاءها ورخصها إلى حد بعيد، يؤثر سلبيا على التجارة، وهي قاعدة أشار إليها ابن خلدون كذلك، وتساعدنا في فهم ميكانيزمات التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة.

الخلاصة العامة هو أن تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط تميزت بتطور لولبي دائري بطيء، يمكن وصفه بأنه "عهدي" مرتبط أشد الارتباط بتغير العهود قوة وضعفا. ويعزى هذا إلى كون التجارة المكناسية ظلت مرتبطة بالسلطة المركزية، معزولة عن فئة التجار التي لم تتبلور، كما يعزى إلى ضعف صلة مكناسة بالتجارة بعيدة المدى. ويبدو أن كتابات ابن خلدون، وما تضمنه مصنفه الناجح - المقدمة - من تنظيرات حول الإقتصاد الإسلامي والمدينة المغربية، صالحة في معظمها كأداة لتفسير آليات التطور التجاري لمدينة مكناس خلال الحقبة التي ركزنا عليها الدراسة وربما في الحقب الأخرى كذلك.

90) روض القرطاس، ص : 401.

ملامح من المجتمع المكناسي
في العصر الموحدي
من خلال تراجم أعلام مدينة مكناس

ملامح من المجتمع المكناسي
في العصر الموحدي
من خلال تراجم أعلام مدينة مكناس

إذا كانت الدراسات التراثية قد أصبحت تحتل اليوم مكانة متميزة في خريطة الثقافة المغربية، فلا جدال في أن الأعلام التاريخية لمدينة من المدن، أو بلد من البلدان، تعد معلمة بارزة، ومحطة هامة نحو تأسيس ثقافة تراثية جادة، ناهيك عن كونها تعد رمزا حضاريا راقيا لأي شعب من الشعوب.

ولا يساورنا شك في أن مدينة مكناس أعطت - على غرار مدن المغرب الأخرى - شخصيات وأعلاما لعبوا دورا رياديا في تاريخها، وتسنموا عالم العطاء والفكر. وقد احتفظ لنا ابن غازي(1) وابن زيدان(2) وغيرهما ممن ولعوا بتاريخ المدينة بأسماء لامعة من هؤلاء الأعلام. غير أن هذا المشروع على شموخه لا زال في حاجة إلى "ذيل" أو"تكملة" على منوال ما كان يصنفه مؤلفو كتب السير والتراجم في العصر الوسيط(3)، وذلك بإبراز أسماء الأعلام المغمورين الذين ينتمون إلى شرائح العامة، ولم تصل إلينا أسماؤهم إلا عبر كتب التصوف والمناقب والكرامات، وهو ما يطمح هذا البحث إلى إثارته من خلال نماذج من هذا الصنف من الأعلام. كما يسعى في ذات الوقت إلى استخراج بعض الملامح الاجتماعية لمكناسة العصر الموحدي من خلال تراجم هذه النماذج نفسها.

من بين الملاحظات الأولى التي يلمسها الباحث، ضياع معظم المصنفات الخاصة بأعلام مدينة مكناس في العصر الوسيط، في الوقت الذي وصلت إلينا بعض كتب

---

1) أنظر كتاب الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. طبعة الرباط 1952. ص : 16 وما بعدها.

2) أنظر كتابه إتحاف أعلام الناس في الأجزاء الخمسة، طبعة الرباط 1933 حيث تنبث تراجم أعلام مختلفة.

3) أنظر على سبيل المثال كتاب "التكملة لكتاب الصلة"لابن الأبار ج1و2 الجزائر 1911، وكتاب صلة الصلة لابن الزبير نشر ليفي بروفنصال طبعة الرباط 1938. وكتاب الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة 8 أجزاء تحقيق إحسان عباس ومحمد بنشريفة (طبعات مختلفة حسب الأجزاء الثمانية).

تراجم الأعلام الخاصة بالمدن الأخرى كمدينة فاس(4) ومراكش(5) وسبتة(6)، والريف(7)، على الرغم من الدور الطلائعي الذي لعبته المدينة في هذه المرحلة التاريخية.

ولحسن الحظ، فإن التفاعل الثقافي والحضاري بين مدينة مكناس وغيرها من المدن المغربية جعلت أعلاما مكناسيين يظهرون في ثنايا كتب أعلام المدن الآنفة الذكر، مما يشكل قاعدة هامة يمكن الإعتماد عليها لتلمس بعض مظاهر الحياة الإجتماعية ؛ وفي هذا الإطار يندرج كتاب التشوف الذي سنستقي منه معظم نصوصنا. وتكمن أهمية هذا المصنف في أنه لم يهتم بأعلام النخبة المثقفة، بل أولى عنايته كذلك للعامة. ولا شك أن التكامل بين الشريحتين الاجتماعيتين يمكن الباحث من رسم صورة اجتماعية تتكامل بعض جوانبها. وكتطبيق لهذا التخريج نحاول استنباط أربع لوحات من الحياة الإجتماعية في مكناسة إبان العصر الموحدي إنطلاقا من تراجم أربعة أعلام وردت حولهم نصوص وروايات متنوعة الأهمية والقيمة.

اللوحة الأولى : مسألة الفلاحين في مكناسة من خلال ابن غازي.

ورد عند صاحب «دوحة الناشر» في ترجمة ابن غازي ما يلي : ((ومنهم الشيخ الراوية أبو عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، كان رحمه الله من مشاهير العلماء العاملين والأئمة المهتدين، تولى رياسة العلم والفتيا بمدينة فاس، والإمامة بجامع القرويين، وكان رضي الله عنه غزير العلم، كثير الرواية، أخذ عن مشايخ عدة منهم الإمام العالم العلامة أبو عبد الله القوري وغيره، وله تصانيف جليلة منها شفاء الغليل والروض الهتون... ومنها الفهرسة التي سماها بالتعليل والإسناد. وكان صدرا في جميع العلوم ومشايخ فاس كلهم يروون عنه ويعظمون روايته. توفي والله أعلم أواخر العشرة الثانية وقبره مشهور بفاس.))(8)

---

4) من ذلك كتاب المستفاد في مناقب العباد لابن عبد الكريم التميمي (مخطوط خاص).
5) كتاب التشوف لرجال التصوف لابن الزيات، تحقيق أحمد التوفيق طبعة الرباط 1984.
6) كتاب الغنية للقاضي عياض تحقيق ماهر زهير جرار، طبعة بيروت 1982 دار الغرب الإسلامي.
7) المقصد الشريف والمنزع اللطيف في التعريف بصلحاء الريف. تحقيق سعيد أعراب طبعة الرباط 1982.
8) ابن عسكر : دوحة الناشر. تحقيق محمد حجي. طبعة الرباط 1976. ص : 46.

إن ما يهمنا من هذه الترجمة هو ما ذكره المؤلف عن تأليفه لكتابة «الروض الهتون»، وما شهد له من علو كعبه في العلم، مما يؤكد أهمية الأخبار والروايات الواردة في الكتاب المذكور رغم ما أثير حوله من شك في نسبته إليه.

وتتجلى أهمية هذا الكتاب الذي صنفه هذا العالم المكناسي فيما يمدنا به من صور إجتماعية هامة عن مكناسة في العصر الوسيط حيث يشير إلى ظاهرة التمايزات الطبقية التي عرفتها المدينة، هذه التمايزات التي كانت تظهر عمقها ومأساويتها إبان مراحل الأزمات(9) وهو ما يمكن ملاحظته - دون عناء - من خلال قراءة الكتيب المذكور، غير أننا نكتفي بعرض صورة تركها لنا عن فلاحي مكناسة في العصر الموحدي حيث يقول : ((وصار الناس عمارا في أملاكهم، يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلثا غلة الزيتون. وكانت العادة إذا بدأ صلاح الغلات يباع حظ المخزن منها حارة فحارة. وكان المشترون لها قوما لا خلاق لهم يقال لهم القشاشون فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظوظهم بثمن بخس أو يشتروا منهم حظ المخزن غاليا، فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة، لا يتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة، ثم قوطعوا بعد ذلك على الفواكه، وخفف عليهم في شركة الزيتون. وكان السبب في المقاطعة والتخفيف فرار الناس عنها بسبب الجور وتركها حتى تبورت فصلحت بسبب المقاطعة أحوال الناس ونمت أموالهم وامتدوا في الأحياء والغراسات))(10).

يسجل هذا النص وضعية مأساوية لفلاحي مكناسة في هذا العصر بسبب أعمال السلب والنهب التي تفنن فيها هؤلاء الذين يسميهم ابن غازي بالقشاشين، وهي ظاهرة أدخلها أحد الباحثين فيما أسماه بتاريخ الغصب(11). فكيف كانت تتم عملية الغصب ؟ وقبل ذلك من هم هؤلاء القشاشون ؟

9) حميش : في التاريخ المونوغرافي : نموذج الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. مقال نشر ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعلية 1988، ص : 210.
10) ابن غازي : م.س.، ص : 10.
11) حميش : نفسه المرجع والصفحة.

يرى أحد الباحثين(12) أن مصطلح "القشاشين" تعني في لغة القرن 19 بائعي الفواكه اليابسة. ورغم صحة هذا التعريف ووجاهته، فإنه لا يوافق المفهوم المطابق لظرفية هذا النص.

فالمعنى الوارد هنا - حسب ما يلوح لنا - يشير إلى مفهوم الإغتصاب والنهب. ولا غرو فإن مصطلح «القشاش» لا زال مستعملا في اللغة الدارجة بمعنى «الذي يسرق»(13) كما أن الكلمة لغويا تكاد تؤدي نفس المعنى(14).

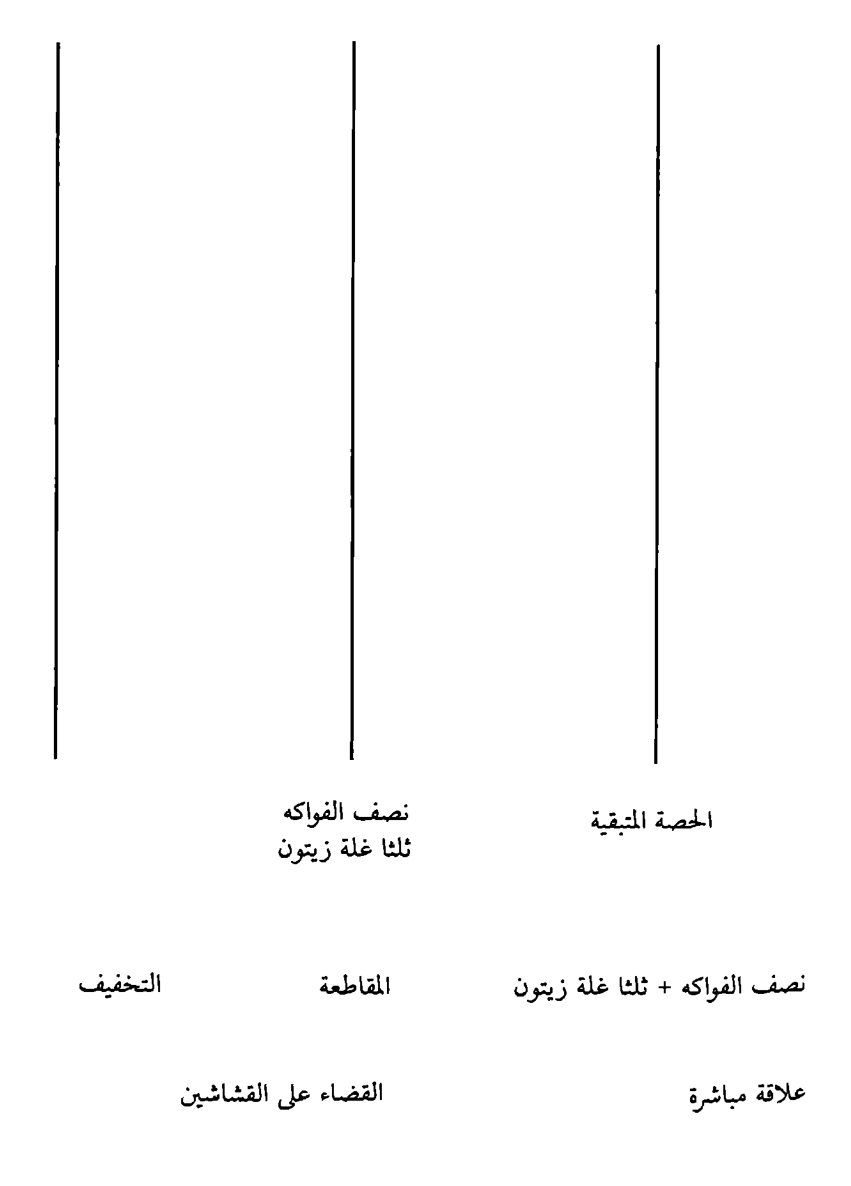
ويخيل إلينا - مع ما يكتنف النص من غموض - أن القشاشين كانوا يمثلون مجموعة من موظفي المخزن المكلفين بجمع ثمن الغلات التي تشكل نصيبه، حيث اعتبرهم - أي الفلاحين - مجموعة من مستخدمي الأرض التي كانت الدولة من الناحية القانونية هي المالكة "الشرعية" لها. غير أن هؤلاء القشاشين كانوا يتجاوزون الدور المنوط بهم فيزيدون على الرعية فوق ما كلفوا بجمعه، ولذلك سمتهم العامة بالقشاشين كناية على أعمال النهب التي كانوا يمارسونها. وقد تجسد ذلك في تحايلهم في عمليات بيع وشراء حظ المخزن من الزراع وسلب نصيب هؤلاء بثمن رخيص، مما أدى إلى إفقارهم وهروبهم من الأراضي التي كانوا يستغلونها، ثم بوار هذه الأخيرة في نهاية المطاف، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم الآتي :

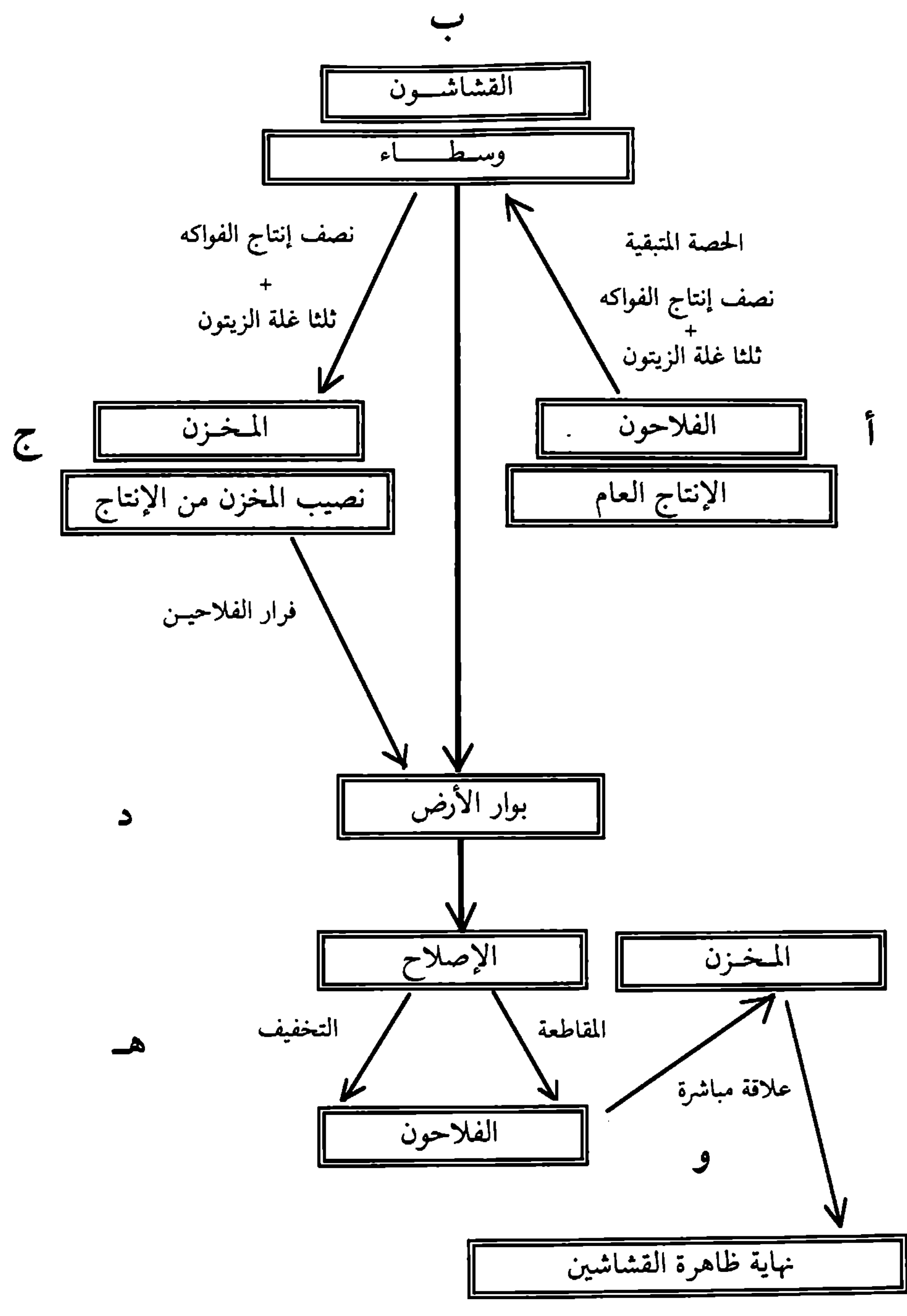
---

12) اللحية : النشاط الإقتصادي في مكناس خلال القرن 19 رسالة جامعية مرقونة ص : 59 هامش رقم : 124.

13) لا زلنا نستعمل في الدارجة المغربية مصطلح "قشش" كدليل على أنهم سرقوا له كل ما يملك، ولم يتركوا له أي شيء، وهو ما يعبر عنه النص بعبارة "لا يتجرأ أحدهم أ يقطف من ملكه حبة واحدة".

14) قشش : معناها : أكل من هنا ومن هنا، تقشش واقتش : معناها : ما وجد أكله. أنظر : المنجد في اللغة والأعلام مطبعة بيروت (طبعة 23) ص : 269.


الحصة المتبقية
نصف الفواكه
ثلثا غلة زيتون
نصف الفواكه + ثلثا غلة زيتون
المقاطعة
التخفيف
علاقة مباشرة
القضاء على القشاشين



دورة الإنتاج وطرق الاستغلال الزراعي في مكناسة ونتائجه قبل وبعد الإصلاح الموحدي

إن الرسم الوارد يوضح كيف كانت تتم دورة الإنتاج والإستغلال، فالإنتاج العام كان ينطلق من كد الفلاحين (انظر رمز أ)، فيأتي القشاشون فيأخدوا منهم حصة المخزن (رمز ب)، ثم يتطاولون على حصتهم نفسها فلا يتركون في ملكهم شيئا. ورغم أن المخزن كان يحصل على نصيب الغلة التي كانت ثقيلة على كاهل الزراع (نصف الفواكه الصيفية والخريفية بالإضافة إلى ثلثي غلة الزيتون) (رمز ج) فإنه لم يعالج مشكل القشاشين ولم يضع حدا لتسلطهم عليهم، مما أسفر عن تضرر هؤلاء ثم فرارهم من مزارعهم. وقد نجم عن كل ذلك نتائج خطيرة تجلت في بوار الأراضي (رمز د). إلا أن الرواية تضيف كما هو واضح من الرسم أن الموحدين عادوا بعد وقوفهم على هذه الوضعية المأساوية، فقاموا بإصلاح لا نعرف في عهد أي خليفة موحدي تم إنجازه، وإن كان يبدو أنه تم في عهد يعقوب المنصور الذي عمت فيه نهضة مغربية عامة (رمز هـ)، فسنوا نظام المقاطعة الذي ينظم علاقة مالك الأرض مع المستأجر (العمار) انطلاقا من ثمن معلوم يؤديه عن حصة الأرض التي يستغلها(15).

كما خفف عنهم - أي الفلاحين - من شركة الزيتون التي كانت قد بلغت الثلثين (رمز و)، وتم أخيرا استئصال شأفة القشاشين، فأصبحت العلاقة مباشرة بينهم وبين المخزن (رمز ز). وتمخض عن هذا الإصلاح عودة الفلاحين إلى أراضيهم ونمو الإنتاج من جديد، فتحسنت وضعية الفلاحين وإن كانت ستعرف مسارا معاكسا في فترات لاحقة وخاصة أواخر العصر المريني(16).

اللوحة الثانية : مسألة الطب الشعبي(17) من خلال ترجمة أبي تميم عبد الواحد الأسود.

من هو أبو تميم ؟ ترجم لهذا العلم ابن الزيات فقال :

((تلميذ أبي يعزى، انفرد بموضع على أميال من مكناسة وبنى فيها مسجدا، فلما مات دفن في رحبة ذلك المسجد، وكان عبدا صالحا.

15) المقاطعة تعني أن مالك الأرض يؤجر المشتغل بها مقابل أجرة يعينها له، والمالك في النص أعلاه هو الدولة.

16) ابن غازي : م.س. ص : 15 - 16.

17) استعملنا مصطلح الطب الشعبي كمفهوم إجرائي نقصد به التطبب لدى الأولياء.

سمعت عمر بن عبد الله يقول : سألت علي بن عبد الكريم عن أعجب ما رآه من كرامات الأولياء وقال لي : كانت لي أخت فظهرت لمعة برص بوجهها فأعددت لعلاجها مائة دينار، وحملتها إلى ابن أفلاطون بفاس، فما نجع فيها دواؤه، فرجعت إلى مكناسة وأخبرت بأبي تميم فذهبت إليه أزوره، فلما دخلت عليه قال لي : ذهبت إلى الأطباء بفاس وحقرت عبدك ولم يساو عندك شيئا، فخجلت من كلامه وبت عنده. فلما صلينا الصبح قعدنا في مصلانا فجاءت إليه أختي فسلمت عليه وقعدت أمامه فجعل يحدثها ويمسح بريقه على موضع البرص من وجهها المرة بعد المرة، فأصابتني سنة وأنا قاعد، ثم انتبهت وأبو تميم مستند إلى الحائط وهو في الذكر، فنظرت إلى وجه أختي فلم أر من البرص شيئا فأشرت عليه أن تقوم فقامت وتبعتها فتناولت المرآة ونظرت فيها فلم تر للبرص أثر))(18).

من الملاحظات الأساسية التي يمكن من خلالها قراءة هذا النص أن ظاهرة الطب ارتبطت ارتباطا وثيقا في الأوساط الشعبية بالأولياء والصلحاء. وكان بعض أهالي مكناسة يميلون إلى هذا النوع، خاصة إذا وضعنا في الحسبان كثرة أولياء المدينة وقربها من المشهورين منهم كأبي يعزى(19).

ومن الملفت للإنتباه أن هذا النوع من الطب كان قادرا على مواجهة الأمراض المستعصية التي لم ينجح الأطباء العاديون في استئصالها كما تدل على ذلك الرواية، وإن كان ذلك لا يعني أننا نثق فيها ونتعامل معها بنوع من السذاجة. غير أن "الولي" في العصر الوسيط، بنفوذه الروحي، ووظيفته النفسية كان يؤثر فعلا على المرضى. وقد ظلت بعض الفئات من المجتمع المكناسي تعتمد في علاجها - كما يتضح من خلال ترجمة هذا العلم - اعتمادا كليا على هذا النوع من الطب بما في ذلك حتى الذين أخطأوا باتصالهم بالأطباء الدنيويين. كما تفسر هذه الظاهرة كذلك بفقر المجتمع المكناسي وارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء الأسعار، مصداق ذلك ما أنفقه الرجل الوارد في النص حيث بلغ ثمن زيارته للطبيب مائة دينار دون جدوى، بينما تعتمد زيارة الولي على ثمن رمزي كان يعرف "بالفتوح". وبالرجوع إلى ظرفية العصر الذي عاش فيه العلم المترجم

---

18) ابن الزيات : م.س. ص : 69.

19) هو الشيخ أبو يعزى يلنور بن ميمون ومعناها بالبربرية ذو النور العزيز-وقد وردت ترجمته في مختلف كتب التصوف. أنظر الناصري : الإستقصاء طبعة البيضاء 1954 ج2، ص: 210 حيث ذكره ضمن وفيات سنة 572 هـ. أنظر كذلك التميمي : كتب المستفاد ورقة 138 وما بعدها.

له وهو عهد يمثل بداية الإنحسار الموحدي، يتبين أن المغرب بدأ يدخل مرحلة الأزمة التي تعكس ارتفاع الأسعار وضيق الحال لدى الفئات المحرومة.

ومن المعلوم أن اليهود كانوا في الغالب يحترفون مهنة الطب. وقد ورد في النص اسم الطبيب الذي قصده الرجل في فاس ويسمى "ابن أفلاطون"، وهو اسم يدل على أنه كان إما يهوديا أو مسيحيا. وكان مثل هؤلاء يتفننون في امتصاص جيوب الفقراء. وكل هذه عوامل تفسر لماذا كان سكان مكناسة يلجأون إلى طب الأولياء.

اللوحة الثالثة : ظاهرة التصوف في مكناسة من خلال ترجمة علم مكناسي مجهول الإسم :

وردت ترجمة هذا العلم عند ابن الزيات كذلك حيث قال عنه : ((حدثني أبو عبد الله محمد بن خالص الأنصاري قال : سمعت أبا محمد عبد الله بن عثمان يقول : كان بمكناسة رجل كثير السياحة في طلب الصالحين وزيارتهم، فلم يزل يسيح إلى أن وصل جبل لبنان فبحث عن ولي من الأولياء ذكر له أنه بالجبل المذكور إلى أن ظهر له به خيال رجل فأراد الوصول إليه فلم يقدر لأوعار الجبل، فأشار إليه بثوبه كأنه يقول له : من أين الوصول إليك ؟ فأشار له ذلك الولي إلى مكان عينه له فلم يزل يحتال إلى أن وصل إليه فوجده جالسا على صخرة وقد عاد من طول العبادة نحيلا كالخيال حتى لصق جلده بعظمه، فكان إذا دخل وقت الصلاة أذن وأقام وصلى فيصلي بصلاته... ثم قال له الرجل أريد أن أقيم معك بهذا الجبل فقال له الولي : لا تطيق ذلك، فإني دفعت إلى ما ترى وأنا ابن إحدى عشر سنة ومن تعود النساء مثلك لا يصلح لهذا فارجع إلى بلدك وأشهد الصلوات في الجماعات وأد الفرائض واجتنب المحرمات، فإنه خير لك فعاد الرجل إلى المغرب، وأقام في مكناسة يعمل ما أمره به ذلك الولي إلى أن لحق بالله تعالى)) (20).

ترقى ظاهرة التصوف في المغرب إلى العصر المرابطي وربما قبله، غير أنها ترسخت وشب عودها في العصر الموحدي. ولم تكن مكناسة بمعزل عن هذا التيار الإجتماعي - الديني كما يتضح ذلك من خلال النص المذكور، والذي يسمح بالتخريجات التالية :

---

20) التشوف، ص : 195 - 196.

1) إن المجتمع المكناسي لم يخل من رجال الصلاح رغم ما عرفته المدينة من ازدهار سرعان ما تحول إلى انحلال خلقي أحيانا. بل يخيل إلينا أن ظهور المتصوفة ما هو إلا رد فعل على ما صحب هذا الإزدهار من ميوعة أخلاقية وانهيار للقيم الإنسانية.

2) إن الإنسان في هذا المجتمع كان يصبر على المجاهدة، ويقوم برياضة روحية عسيرة ولا يتوانى في البحث عن الحقيقة.

3) إنه كان دائما يحمل الأمل في التغيير والإصلاح مصداق ذلك استماعه لنصيحة شيخه وموعظته باتباع الصلوات والموت على فراش الطاعة والعبادة.

وإذا كان المنهج العلمي يفرض علينا عدم تعميم هذه الأحكام انطلاقا من ترجمة علم واحد، فمن الإنصاف القول أن ثمة أعلاما آخرين وردوا في مؤلفات أخرى عرفوا بزهدهم وتقواهم نذكر من بينهم أبو زيد عبد الرحمن المكناسي(21) الذي اشتهر بسياحته الصوفية، وقد ذكره صاحب كتاب المستفاد، كما ذكر رجلا آخر تميز بزهده وورعه وكان يعمل خياطا بمكناسة(22) فنسب إليه بعض الكرامات، وفي ذلك ما ينهض حجة على أن المجتمع المكناسي كان يضم قطاعا من الصلحاء(23) الذين لم يدخروا وسعا في إصلاح مجتمعهم وتقديم الموعظة، وإعطاء القدوة على الإستقامة والقناعة والسلوك الإنساني المثالي.

اللوحة الرابعة : صورة عن المرأة المكناسية من خلال ترجمة منية بنت ميمون الدكالي.

ترجم لها أيضا صاحب التشوف فقال :

((أصلها من مكناس، نزلت في الجانب الشرقي من مراكش، وبه توفيت عام 595 هـ، ودفنت خارج باب الدباغين، وكانت من الأفراد، زرتها ورأيتها عجوزا قد اسودت من الإجتهاد ولصق جلدها بعظمها)). (24)

إن بداية هذا النص حول هذه المرأة المكناسية يوضح عدة أمور منها :

1) صلاح المرأة التي كانت تصل إلى مرتبة الأفراد.

---

21) التميمي : م.س. ورقة 72.
22) ن.م. ورقة 71.
23) أنظر نفس المخطوط ورقة 43 و 60.
24) ابن الزيات : م.س. ص : 316.

2) يبرز كذلك كثرة تعبدها إلى درجة أن المؤلف رآها قد ((اسودت من الإجتهاد حتى لصق جلدها بعظمها)).

3) مساهمة المرأة المكناسية في الدعوة لإصلاح المجتمع ومناهضة الفساد والسلوك غير الشرعي في سبيل جمع الثروة كما يتضح من خلال تتمة النص :

(. . . قال محمد : وكانت منية تحدثني قالت : دعاني رجل من التجار إلى طعام فأجبته كارهة. فلما قدمت القصعة بالطعام كلمني الطعام وقال لي : لا تأكليني فإنني حرام)(25).

4) محاربتها للثروة والجاه والدعوة إلى القناعة والزهد في المال.

إن هذه الحقيقة تتجلى من خلال تتبع بقية الرواية : ((قالت : وصليت الضحى يوما إلى أن رأيت الحصير الذي أصلي عليه كأنه يرفعه شيء من تحته فقلت في نفسي: لعله دخل تحته حيوان. فلما سلمت رفعته فإذا تحته دراهم طرية فخررت ساجدة أبكي وأقول : أنت مطلوبي لا سواك، فأقلقني فعاد الحصير على الأرض كما كان فرفعته فلم أجد شيئا))(26).

رغم ما تكتسيه هذه الرواية من طابع خرافي - مع ما أصبحت تحتله الخرافة من مكانة متميزة لدى الأنتروبولوجيين والمؤرخين - فإن لها دلالة لما كانت تحمله المرأة من رؤية تجاه إصلاح المجتمع المكناسي وإعادة بنائه وفق الأسس التي تراها سليمة وكفيلة بتشييد المجتمع الأمثل.

هذا لا يعني أننا نسقط هذا الحكم على المرأة المكناسية عموما، لكن في غياب النصوص التاريخية، بل وتحاملها أحيانا عليها، فإننا نجد في هذه الروايات حافزا نحو تصحيح موضوعاتها كمرادف للغواية وسوء الخلق. كما تزعم ذلك بعض المصادر. (27)

---

25) نفسه، ص : 318.

26) ابن الزيات : م.س. ص : 316.

27) انظر ما ذكره البيدق عن اختلاط النساء بالرجال بمكناسة ولو أن شهادته تبقى موضع شك لأنه كان يسعى إلى خدش سمعة المرابطين : أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، ص : 25.

وبعـد، فهذه نماذج من أعـلام مدينـة مكنـاسة في العصر الموحـدي، مكن الوقـوف عنـدهـا من تـوضيح بعض الملامـح من المجتمع المكنـاسي، وملء بعض الثغـرات التي خلفتهـا الكتابـة التـاريخية في هـذا المجـال. كما مكنت من الـوقوف على بعض الأعـلام المغمورين والدور الإجتماعي والروحي الذي تزعموه في التاريخ الديني للمدينة.

وفي الختـام لا يفوتنـا أن نـوجـه الدعـوة إلى الباحثـين المهتمـين بتاريـخ مكناسـة وأعلامهـا لتظافـر جهـودهـم وتكريسـها مـن أجـل كتابـة موسوعـة علميـة تضـم أعلام ومعـالـم الـمدينـة خاصـة بعـد أن ظـهـرت مخطـوطـات جـديـدة وأبـحـاث أكاديميـة جـادة وفـرت وثائـق تزخـر بأسمـاء أعـلام لم ينصفهـم المؤرخـون بعـد. . .

عوام مدينة مكناسة في "العصر الوسيط": قراءة تحليلية في أوضاعهم ومحنهم

عوام مكناسة في «العصر الوسيط»
قراءة تحليلية في أوضاعهم ومحنهم

نقصد بعوام مكناسة في العصر الوسيط، كل الشرائح الإجتماعية الدنيا التي يستعمل المؤرخ ابن غازي(1) مصطلح ((جمهور الناس)) للتعبير عنهم. وبمعنى آخر، نقصد بهم القطاعات الاجتماعية المهمشة التي ظلت بمنأى عن عوالم السياسة ومراكز الحكم والسلطة والنفوذ في المدينة، خلال الفترة مدار البحث والدراسة.

وللأسف، لا نجد بخصوص هؤلاء العوام سوى شذرات متناثرة، ونصوص مشتتة في ثنايا المصادر والمصنفات، رغم الدور الهام الذي لعبوه على جميع الأصعدة، سيما الميدان الاقتصادي والفلاحي على الخصوص، حتى أن الحسن الوزان(2) يجزم أن ((ليس من أهل المدينة (مكناس) من لا يستنكف عن أن يحمل البذور بنفسه على دابته لينقلها إلى من يفلح أرضه)). كما يشير في موضع آخر إلى دأبهم وحركتهم النشيطة على المستوى التجاري(3). ولعل ذلك ما أعطى للمدينة لمعانها الاقتصادي إبان فترات ازدهار الدول التي تعاقبت على حكمها في الفترة الوسيطية، إلى درجة أن الرحالة والجغرافيين وصفوها بأنها ((مدينة جليلة، فيها الأسواق الحفيلة))(4). كما ذكروا طيب زرعها، وغراسات أشجارها، بكثير من الإعجاب والإنبهار(5).

وعلى الرغم من هذا الدور الطلائعي الذي لعبه العوام في رسم منعطفات التطور الاقتصادي للمدينة، فإن المؤرخين أداروا لهم الظهر، ولم يشيروا إليهم سوى بتلميحات

---

1) الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. الرباط 1952، مطبعة الأمنية، ص : 6.
2) وصف افريقيا. الرباط 1980. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ص : 170.
3) نفسه ص : 170 ويقول بخصوص هذه المسألة : ((ويعقد السوق خارج المدينة كل يوم اثنين، فيحج إليه كثير من أعراب المناطق المجاورة يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية)).
4) الحميري : الروض المعطار في خبر الأقطار بيروت 1984 (ط2) تحقيق د. إحسان عباس، ص : 544.
5) الإدريسي : المغرب العربي، من كتاب نزهة المشتاق. الجزائر 1983. تحقيق إسماعيل العربي ص: 96-97.

خجولـة سقطت سهـوا من أقلامهـم عنــد سرد أخبـار الحملات العسكريـة لهـذا الأمير أو ذاك، ومن ثــم لم يكشفـوا إلا بطريقــة عفويـة عن أوضـاعهم ومـا قاسـوه من محن وبـؤس.

في محاولـة لترميم هـذه الثغـرة، يسعى هـذا المبحث إلى «اصطيـاد» هـذه النصـوص العفـوية، ولَمِّ شتـاتها، ووضعها في سيـاقها التـاريخي، لإماطـة اللثام عن هـذه الشرائح الإجتماعية المنسية، والكشف عما تعرضت له من ألوان المحن والشقاء.

قبل ذلك، من المفيد أن نحاول رصد ما تضمنته المصادر من إشارات حول أخلاقها وأوصافها وانتماءاتها القبلية.

يصف أحد الرحالة(6) سكان مكناسة بالشجاعـة والكياسة والأدب. لكنه يذهب في مـوضع آخر إلى القـول بأن ((ذكاءهـم غير صاف)). كما يكشف النقـاب عـن العـداوة والمقت المتبــادل بينهم وبين أهـالي فـاس، دون أن يحدد سببــا معقـولا لهذه الظــاهـرة الإجتماعية - النفسية، وإن كان السبب الأرجح يكمن في القـرب والجوار الذي غالبا ما يفرض نوعا من التنافس ومحاولة تأكيد الذات.

وينـوه ابن الخطيب (6م) بسكـان مكنـاسـة فينعتهم ب ((شعب المحاسن))، ويصف مهارتهم في الصنـاعات الحرفية، إلا أنـه يذكر بمـرارة ما ساد أزقـة مدينتهم ومقبرتهم من أوساخ وإهمال في جـانب العنـاية والنظـافة (6مث) بينما يشير في مصنف آخــر إلى عـادة اجتماعيـة انتشرت بين عجائز المدينـة في عصره وهي اختـزان الـذهب والحلي وكرائهـا لمن يرغب فيها من أصحاب الأعراس والولائم (*).

ويعثر الباحث على إشارة أخرى عن عـوام مكناسة، وردت عند أبي بكر الصنهاجي المكنى بالبيدق(7). فقد عبر هذا الأخير من خلال خطـابه السياسي - المذهبي عن إدانته للفساد الأخـلاقي المتفشي في أوساطهم، حين وصف في إحدى فقـرات مذكراتـه ما رآه

---

6) الحسن الوزان : م.س. ص : 170-171.

6 م) كتاب معيار الإختيـار في ذكر المعاهد والـديار. تحقيق د.محمد شبـانة. طبعة المحمديـة - فضالة (دون تاريخ) ص : 165.

6مث) نفسـه، ص : 172.

(*) نفاضـة الجـراب في علالـة الإغتـراب. تحقيـق د.أحمـد مختــار العبادي طبعــة البيضاء 1985، ص : 324.

7) أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، الرباط 1971 تحقيق بنمنصور، ص : 25.

وهو يمر بهذه المدينة عن عادة اختلاط رجالها بنسائها في الأماكن العمومية. ورغم أنه يعتبر شاهد عيان لهذه الظاهرة، فإن الظرفية التي صاغ فيها روايته تحفزنا على التحفظ من صحتها، خاصة إذا علمنا أنه كان داعية الموحدين، وأنه لم يكن يتوان عن اصطياد كل مناسبة لتلطيخ سمعة المجتمع المرابطي، تمهيدا لإنجاح الدعوة الموحدية، وفي هذا السياق، أتى بذلك الوصف المشبوه.

وفي نفس المنحى الأخلاقي، ترد إشارة أخرى عن عوام مكناسة عند مؤرخ آخر(8) نعتهم "بالغوغاء" وذكر أنهم تألبوا على ابن تومرت، وأوجعوه ضربا حينما كان يصدع بدعوته. وهذه رواية تدعو إلى الشك، خاصة أنها منقولة عن البيدق داعية الموحدين، فضلا عن أن مجرى الأحداث وثقل الضرائب التي كانوا يرزحون تحتها - كما سنفصل - تدعو إلى إلى مساندته بدل معارضته.

وينفرد ابن عذاري (8م) بسرد رواية حول قتل عامة مكناسة لأحد ولاتها ويدعى راجل السعيد.

أما عن القبائل التي ينتمون إليها، فإن المادة التي توفرها المصادر الجغرافية - على ندرتها - يمكن أن توضح لنا الخطوط العريضة، فضلا عما يمكن أن تمدنا به أسماء المواقع (الطوبونيميا).

في هذا الإتجاه، يأتي الإدريسي(9) بنص هام يذكر فيه أن مكناسة سميت باسم مكناس البربري لما حل بها مع بنيه، وأقطع لكل واحد منهم بقعة يعمرها بنفسه، مما يؤكد أن قبيلة مكناسة كانت من أقدم القبائل التي عمرت المدينة. ويضيف إلى ذلك أسماء قبائل أخرى مثل أولاد عطوش، وأولاد برغوس، وبنوزياد، وبنوتاورة، فضلا عن بني سعيد، وبني موسى، وبني مسعود، وبني علي، ومغلية ووارية وضبغاوة(10). ويبدو أن بني عوسجة وبني تاورة كانتا من القبائل القديمة التي استوطنت المدينة، ثم انضافت إليهم قبائل زناتة ومغراوة حسب ما استنتجه الأستاذ محمد المنوني(11).

---

8) الناصري : الإستقصاء، البيضاء 1954 ج2، ص : 82.

8م) البيان المغرب - قسم الموحدين - تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون. طبعة البيضاء 1985، ص : 373.

9) المغرب العربي من خلال نزهة المشتاق، ص : 96.

10) نفسه، ص : 98.

11) مدائن مكناسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر الموحدين. بحث نشر ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى. الرباط 1988، ص : 183.

ويضيف صاحب الإستبصار(12) مجموعة أخرى من القبائل التي تنتمي إليها الشرائح الإجتماعية التي تهمنا في هذه الدراسة. بينما يذكر ابن غازي(13) إلى جانب ذلك قبائل أخرى مثل بني شلوش وبني غفجوم والزغابشة وبني عبدوس وبني عيسى وبني يونس.

ومع ظهور دولة المرابطين، انسابت طلائع القبائل الصنهاجية الصحراوية نحو المدينة لتستقر بها، إذ تذكر إحدى الروايات أن والي مكناسة كان يسكن في قصر الولاية مع جملة من بني عمه، بينما كان الصنهاجيون الآخرون يستقرون خارج القصر(14).

ومن الراجح أن تكون هجرات بعض التنمليين والمصموديين والكوميين قد تقاطرت على مكناسة خلال عصر الموحدين(15)، فضلا عن عرب بني هلال وسويد(16)، ناهيك عن هجرات أخرى قامت بها بعض المجموعات الزناتية الوافدة من الريف والمغرب الشرقي خلال عصر المرينيين(17).

وبالمثل، تشكلت فئات عوام مكناسة من بعض القبائل الوافدة من الأندلس، وهو ما يعكسه قول ابن غازي(18) عند حديثه عن بني زياد بقوله : ((وهنالك قرية كان يقال لها قرية الأندلس، كانت من عمل بني زياد، سكنها على قديم الزمان قوم أندلسيون تناسلوا بها، وأقاموا دهرا لم تتغير ألسنتهم ولا أشكالهم إلا من كان منهم كثير الإمتزاج بأهل البلد، فإنه تغير لسانه)). وقد يكون سكان قرية تلاجدوت أو تلكدوت التي يشير إليها نفس المؤرخ(19)، أول مجموعة أندلسية استقرت بمكناسة، وكونت عنصرا بشريا مهما من عناصر سكانها الأقدمين.

---

12) مؤلف مجهول : كتاب الإستبصار. الدار البيضاء 1985 تحقيق : د. سعد زغلول، ص : 188.
13) الروض الهتون، ص : 4-5.
14) الإدريسي : م. س. ص : 97.
15) محمد اللحية : الحياة الإقتصادية بمدينة مكناس في القرن 19. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا نوقشت بآداب الرباط سنة 1984)مرقونة) ص : 34.
16) نفسه، ص : 35.
17) نفس المصدر والصفحة.
18) الروض الهتون، ص : 4.
19) نفس المصدر والصفحة.

ويفهم من قـول البكري(20) أن ربضيـة الأندلس استـوطنوا بعض أحـواز مكناسـة كوليلي، ويشير إلى أن أقلية منهم ظلت متواجدة في المدينة.

ومن خلال القراءات الطبوغرافية والمقارنـة المصدرية التي قام بها الأستاذ المنوني(21)، يستشف وجـود أسماء أندلسية لبعـض الأماكن في ورزيغـة وتاورة، نسوق مـن بينها على سبيل المثال زنقـة بني مروان، وموضع الفـار، وغدير الشريسي، وعين الشلـوكي، وباب المترتب، وكلها أسماء صارت أعلاما على مناطق، وتحمل دلالة على وجود أهالي أندلسيين في مكناس.

وفي نفس المنحى، يشير ابـن زيــدان(22) إلى بعض المجمـوعــات التي وفـدت من الأندلس عند ترجمته لبعض الأعلام ممن كانوا يضربون في مدينة مكناس.

يضاف إلى هذه القبائل جميعا، عناصر وفدت من السودان، واستقرت بمكناسة منذ عصر المرابطين، وهـم الـذين يسميهم مؤرخ مكنـاس ((بعبيد الحرمة))(23). وقد اشتغلوا بحرفة الغنـاء والرقص في الأعراس، والولائم، والمنـاسبات. وعرفت أحـد أحياء المدينة باسمهم وهو "حومة جناوة"كما يتضح من خلال حوالة مؤرخة بسنة 941 هـ(24).

من مجمـوع هـذه القبـائل إذن تشكلت فئـات العوام في مكنـاسـة. وسنحـاول الآن الكشف عن أوضاعهم والمشاكل والمحن التي عصفت بهم.

إن دراسة ألـوان المحن والأوضاع المزرية التي طـالت عوام مكنـاسة، لا تعني أنهم لم يعرفـوا البتة فترات تحسنت فيهـا أحوالهم، وأنهم لم يـلاقوا التفـاتات من قبل الحكـومات المركزية التي تـداولت حكم المدينة. ونسوق في هذا الصدد مـا ذكر عن السلطان المريني يعقـوب بن عبــد الحق الـذي اعتنى ((بـالجذمى والعمى والفقراء، ورتب مـالا معلومـا يقبضـونه في كل شهـر))(25). كما أن أبـا الحسن المرينـي بنى بـالمدينـة مـدرســة لطلبـة

---

20) المغرب في ذكر افريقية والمغرب. طبعة الجزائر 1911. نشرة دي سلان. ص : 155.

21) المرجع السابق، ص : 184.

22) أنظر : اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار مكناس. الرباط 1933. ج3. ص : 58، 580، 589.

23) ابن غازي : م.س. ص : 13 - ابن زيدان : م.س. ج5، ص : 522.

24) المنـوني : التخطيط المعماري لمدينة مكنـاس غبر أربعة عصـور. مجلـة الثقافـة المغربيـة. م7، سنة 1972. ص : 23.

25) الناصري : م.س.، ج3، ص : 65.

العلم(26). وبالمثل اعتاد أبو عنان المريني على تفقد أهل مكناسة والإطلاع على أحوالهم(27).

غير أن معظم النصوص تؤكد عكس هذا الإتجاه، فتميط اللثام عن صور متعددة من المحن التي عانى منها العوام، وتتمثل في إثقال كاهلهم بالضرائب، وانعكاس الفتن والحروب على موارد رزقهم وقوة إنتاجهم، فضلا عن جور العمال والولاة، وخراب القبائل العربية البدوية، ناهيك عما قاسوه من مجاعات وأوبئة وكوارث وغلاء في أحوال المعيشة. وسنحاول في ضوء النصوص المتاحة استعراض مختلف صور المحن التي ألمت بهم.

1 - عوام مكناسة ومشكل الإرهاق بالضرائب :

لا نعدم من النصوص ما يعكس أبشع صور الإستغلال الجبائي الذي تعرض له عوام المغرب عموما وعامة مكناسة خصوصا في أواخر عصر المرابطين. ومن المعلوم أن ابن خلدون(28) يربط بين قلة المجابي في المرحلة الأخيرة من عمر الدول، وحاجة الحاكم إلى الزيادة في الضرائب لتحقيق التوازن، وتغطية متطلبات الملك من أبهة وترف، وإنفاق على الجند، وتخصيص ميزانية هامة لردع الثورات.

ففي الأسواق، فرضت ضريبة القبالة(29). كما أجبرت جل المدن - وضمنها مكناسة - على أداء ضريبة المعونة في عهد يوسف بن تاشفين(30). ويلخص ابن عذاري(31)، هذه السياسة الجبائية المجحفة التي وقع تحت طائلتها عامة مكناسة بقوله : ((وقلت المجابي بهذه الفتن، وكثرت اللوازم على الرعايا بالعدوتين)). لذلك لا غرابة أن يتبنى ابن تومرت موقف الداعية المحرر من هذه الضرائب حيث ألب العامة على

26) ابن غازي : م.س. ص : 14.
27) نفس المصدر والصفحة.
28) المقدمة : بيروت 1979، ص : 233.
29) الإدريسي : م.س. ص : 70.
30) ابن القطان : نظم الجمان. تطوان (دون تاريخ). تحقيق محمود علي مكي. ص : 191.
31) البيان المغرب - القسم الموحدي. طبعة بيروت - الدار البيضاء 1985 - تحقيق إبراهيم الكتاني وآخرون، ص : 16.

المرابطين، مبينا لهم أن مـــا طلبـــوا بـــه من ضرائب لم يكن إلا على سبيـل الظلم والعدوان(32)، واعدا إياهم بـأنه سيلغي هذه الضرائب ((فلا يطلون إلا بما تـوجبه السنة وتطلبه، ولا يلزمون ومعاذ الله مكسا ولا مغرما))(33).

وإذا كانت النصـوص الآنفة الذكـر تكتسي طابعا تعميميـا يهم مدن المغرب عـامة، فثمة نصـوص تشير بواضح العبارة إلى مـا تعرض لـه عوام مكناسـة من ضرائب جائرة. وفي هـذا الصـدد يشير ابن غـازي(34) إلى أن الفـلاحين كـانـوا يكترون أراضيهم ((بمال جسيم)). والراجح أن الضرائب خففت نسبيـا في عهد ازدهار الدولة الموحـدية، وتقننت عبر مـؤسسـة نظـاميـة عـرفت بـاسم «دار الإشراف» التي اتخذت مقـرا للمشرف على استخلاص الجبايات(35). غير أن ذلك لم يحل دون وقوع تجاوزات في الميـدان الضرائبي. وتقـوم الشكاوي التي قـدمها حـرفيـو المدينة للخليفـة الموحدي النـاصر، دليلا على مـا تعرضوا له من ظلم وإكراه اقتصادي(36).

وثمة إشـارات تؤكد مـا تعرضوا لـه من استغلال جبائي في أواخـر العصر الموحدي. وحسبنا ما ذكـره أحد المؤرخين(37) عن ابن وانـدين - أحـد أقطاب جيش الموحـدين - الـذي نزل بظـاهر المدينـة، ((فألـزم أهلها وظـائفـا وتكالفـا وابتـلاهم بأنواع من المغـارم والملازم))، وهي رواية صريحة تفصح عما تعرض له الأهالي من عسف في الميدان الجبائي. وتكشف رواية أخـرى أن أحد قادة الجيش الموحدي من مـرتزقة الافرنج، شـارك في هذا الحصار الإقتصادي، وأشفى غليله بامتصاص سكان مكناسة بأنواع ((المغارم الثقيلة))(38) حتى أفقرهم. ولعل هـذه الشهادة التاريخية تؤكـد بما لا يدع مجالا للشك، المصير السيء الذي آل إليه عـوام مكناسة بعد أن جردوا من أموالهم، ووصلـوا إلى درجة الفقر المدقع.

---

32) أنظر : ابن تومرت : أعز ما يطلب. الجزائر 1985. تحقيق د. عمار الطالبي. ص : 244-260.
33) بروفنسال : رسائل موحدية. الرسالة رقم7 مؤرخة بسنة 547هـ، ص : 22. وأنظر كذلك : ابن عذاري : البيان : قسم الموحدين. ص : 37.
34) الروض الهتون، ص : 3.
35) المنوني : التخطيط المعماري، ص : 34.
36) ابن عذاري : م.س. ص : 249.
37) نفسه، ص : 354 - الناصري : م.س. ج3 ص : 10.
38) ابن أبي زرع : الذخيرة السنية. الرباط 1972، ص : 60.

وقد يكون ذلك وراء اشتغال بعض أطفال المدينة في منازلهم تجنبا لما كان يفرض عليهم من مغارم(39).

وعلى كل حال، لم ينج العوام من استغلال ضرائبي أفظع خلال الفترة الإنتقالية من الموحدين إلى المرينيين، ولا غرو فقد ذكر أحد المؤرخين(40) أنه بعد فشل الخليفة الموحدي الرشيد في ردع الجيوش المرينية، اشتد ضغط هذه الأخيرة على مكناسة حتى أرغم أهلها على دفع إتاوة لبني حمامة أحد فروع المرينيين سنة 637هـ. وعلى الرغم من الإتفاق الذي تم تحت طائلة الضغط، فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل اجتاحت جحافل عرب بني معقل المدينة سنة 638 هـ، وهي قبائل كانت تحركها حوافز مادية تتجلى في السلب والنهب. فلما شعر عامة المدينة بعزم هؤلاء عن نهب أموالهم، بعثوا إليهم بعض الوسطاء من العلماء والمتصوفة، ملتمسين منهم كف عاديتهم ونهبهم ((فما قبلوا لهم رغبة ولا استشعروا من الله سبحانه فيهم مخافة ولا رهبة، بل ألزموهم أربعة آلاف دينار خفارة))(41).

وبعد استسلامهم أمام الزحف المريني، تذكر بعض الروايات أنهم أرسلوا إلى أميرهم يعقوب بن عبد الحق وفدا لمبايعته، فكان أو ل مابدأ به الأمير المذكور بعد هذه المبايعة أن بعث إلى أخيه أبي بكر ثلث مجابي المدينة(42)، مما ينهض حجة على الارتباط الوثيق بين الغارات على المدينة ونهب الضرائب.

ومما يدل على المحنة الضرائبية التي تعرض لها عامة مكناسة خلال هذه الفترة الانتقالية العصيبة، ما تذكره بعض المصادر وهي بصدد الحديث عن إصلاحات الأمراء المرينيين الأوائل. وحسبنا أن السلطان أبا الحسن المريني ألغى جملة من الضرائب غير الشرعية التي تم فرضها من قبل، ولم يبق سوى الضرائب الشرعية التي جعل عليها أحمد ابن العباس بن الحسن بن سعيد المديوني مشرفا. وقد وكلت إليه أيضا مهمة الاستماع إلى شكاوي سكان مكناسة. (43)

---

39) مؤلف مجهول : كتاب الإستبصار، ص : 188.

40) الناصري : م.س. ج2، ص : 246.

41) ابن عذاري : البيان - قسم الموحدين، ص : 357.

42) ابن أبي زرع : الذخيرة، ص : 66 - 67

43) المنوني : ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين. الرباط 1979 منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط ص : 90

يضاف إلى هذه الأنواع من الجبايات، ضريبة أخرى ابتلي بها عوام مكناسة وهي ما يمكن تسميته «بضريبة الحماية "، فعندما وصل الأمير المريني أبو سعيد عثمان بن عبد الحق إلى أسوار المدينة، ألزم أهلها أداء أموال كل سنة مقابل حمايتهم من أضرار القبائل العربية البدوية وغاراتها. (44)

ولايعزب عن الأذهان أن الولاة الذين تعاقبوا على إدارة المدينة، خصوصا إبان العصر المريني، كلفوا من قبل الحكم المركزي بضمان جبايتها السنوية. ويقدم لنا العمري مبلغ الضمان الذي كان أهالي مكناسة مجبرين على تقديمه، وقد وصل إلى 60 ألف مثقال، وهو رقم مرتفع إذا قيس بمدن أخرى. (45)

ولايخامرنا شك في أن عامة مكناسة تعرضوا لأبشع الضرائب في أواخر العصر المريني. مصداق ذلك ماذكره ابن الخطيب(46) عند سرده أخبار السلطان المريني أبي سالم (760–762) من أن ((الرعايا استولت عليها المغارم ونزفها الحلب)). ورغم الطابع العام لهذا النص، فليس ثمة شك في أنه ينطبق على عامة مكناسة كذلك. شفيعنا في هذا الاستنتاج نص ورد عند ابن غازي(47) عند حديثه عن المدينة في عهد الامير الوطاسي أبي زكريا، حيث ذكر أنه ((أسقط كثيرا من الوظائف الظلمية))، وهي عبارة تحمل مغزى عميقا عن مدى الاستنزاف الذي لحقهم إبان الحقبة المرينية الأخيرة.

2 – محن الحروب والحصار :

تعرضت مدينة مكناسة خلال الحقبة الوسيطية لسلسلة من الحصارات والحروب التي عصفت بها، وتركتها أثرا بعد عين، خاصة إبان الفترات الانتقالية للدول. ومن البديهي أن يكون العوام أكبر من تحملوا ورز هذه الحروب ونتائجها الوخيمة، وأن يكونوا كذلك أول ضحاياها.

في هذا السياق، يخبرنا ابن أبي زرع(48) أن يعلا بن يدر اليفراني دخل المدينة سنة 366 هـ تحت سنان السيوف. ورغم أن الخبر الذي جاء به هذا المؤرخ لا يشير صراحة

44) الناصري : م.س.ج 3، ص : 10

45) مسالك الأبصار. نقلا عن الاستاذ المنوني : ورقات عن الحضارة المرينية ص : 90: وللمقارنة : سلا : 40 ألف مثقال، باديس : 10 آلاف مثقال، تيط : 5 آلاف مثقال.

46) نضافة الجراب ورقة 111 ب. نقلا عن المنوني : ورقات، ص : 32.

47) الروض الهتون، ص : 16.

48) روض القرطاس. الرباط 1973، ص : 101.

إلى ما نجم عن غزو المدنية بالقوة، فالمنطق التاريخي يجعلنا نرجح أن هذا الحدث خلف العديد من الضحايا في صفوف القبائل التي كانت مستقرة بالمدينة.

أما في مستهل عصر المرابطين، فقد كان عامة مكناسة أكثر حظا، لأن فتح الملثمين لمدينتهم جاء عفوا بعد أن آثروا تسليمها ليوسف بن تاشفين دون إراقة دماء(49) نتيجة مفاوضات جرت بين الطرفين حسب ما تذكره بعض الروايات. (50)

ولم يكن الموقف الذي تبنوه خاطئا، ولا غرو فقد نعموا خلال الفترة الأولى من حكم الدولة المرابطية بنوع من الرخاء والهدوء والاستقرار(51). غير أن شبح الحرب عاد ليلقي بثقله عليهم عندما دخلت هذه الدولة في طور الاحتضار. ذلك أن حصارا شديدا دهمهم من طرف الموحدين سنة 543 هـ. ويشير البيدق(52) وهو شاهد عيان للأحداث أن الخليفة الموحدي عبد المومن بن علي شرع في تدمير الحوائر المحيطة بمكناسة قبل أن يبدأ قائده أبو حفص في تضييق الخناق عليها من خلال حصار كان في غاية الإحكام والدقة.

ولا يمكن تصور عنف هذا الحصار وقوته إلا من خلال الوقوف على ما ذكره أحد المؤرخين(53)، حين أشار إلى أن الخليفة الموحدي عبأ ستة آلاف فارس من مختلف القبائل، وبنى على المدينة سورا، وحفر أمامه حفيرا، ((فكان أهلها في سجن لا يقدرون على الخروج منها شرقا ولا غربا)).

ولم يكن غريبا أن تهيء السلطة المرابطية وسائل الحماية والدفاع لأثرياء المدينة وأرستقراطيتها، حيث شيدت لهم حصنا يعرف بحصن برج ليلة، للجوء إليه خوفا من سيوف الموحدين، وشحنت لهم فيه كل ما يحتاجون إليه من الأقوات. أما العوام فقد تركوا لمصيرهم، فأصبحوا لقمة سائغة أمام جحافل الجيش الموحدي. وهذا ما يؤكده ابن غازي(54) بصريح العبارة، إذ ذكر وهو يتحدث عن والي مكناسة يدر بن وجلوط إبان

---

49) نفسه، ص : 140.

50) ابن عذارى : البيان المغرب، بيروت 1980، تحقيق كولان وبروفنسال، ج 4 ص : 27.

51) ابن غازي : م. س. ص : 5.

52) أخبار المهدي، ص : 62، 67.

53) مؤلف مجهول : كتاب الحلل الموشية. الدار البيضاء 1978، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ص : 136.

54) الروض الهتون، ص : 6.

هذا الحصار : ((ونقل وجوه الناس وأغنياءهم، ولم يترك من الاقوات شيئا إلا نقله إليها، وترك جمهور الناس في مواضعهم)).

كانت نتيجة هذا الحصار جد قاسية على مصير عوام مكناسة. تجلى ذلك في المجزرة الرهيبة التي تعرضوا لها على أيدي الموحدين فيما يمكن تسميته «بمذبحة سوق الغبار». وآية ذلك أن الجيوش الموحدية استغلت مناسبة اجتماعهم بالسوق المذكورة، وبواسطة خدعة بارعة، توهم من خلالها المحاصرون أن مددا جاءهم من قبل المرابطين، تمكنوا من البطش بهم، والقضاء عليهم قضاء مبرما إذ ((لم ينج واحد منهم فيها ذكر)). (55)

وفي خضم هذا الحصار نفسه، نظم الموحدون مذبحة أخرى ذهب ضحيتها العديد من العوام والأبرياء. ذلك أنه كان بأحواز تاورا - إحدى مدائن مكناسة - شجرة كبيرة من النشم الأسود. (56) وفي الوقت الذي كان عامتها قد انبسطوا لتدبير معايشهم، فاجأتهم خيول الموحدين، فلجأوا إلى التعلق بالشجرة المذكورة أملا في النجاة، غير أن الموحدين أضرموا النيران حولها ((فسقط كل من فيها واحترقوا عن آخرهم))(57)، وتلك صورة أخرى من الصور المأساوية التي تجرع العوام مرارتها.

ولم تكن هذه المذابح سوى حلقة من حلقات الحصار الطويل الذي استمر حوالي أربع سنين أو سبع سنين حسب اختلاف الروايات، (58) حتى فنيت الأقوات، واضطر المحاصرون إلى أكل خسيس الحيوان وأصبحوا عرضة للموت والهلاك بسبب شدة الجوع. (59) أما من ظلوا على قيد الحياة، فقد بقوا تحت رحمة الحصار، ولم يكن حظهم أحسن ممن سبقهم، إذ أن والي مكناسة يدر بن وجلوط خانهم بعدما خيم عليه اليأس ((فطلب النجاة بنفسه وأهله ومن بقي من فرسانه خاصة، وأسلم المدينة ومن فيها من بقايا المنحصرين للردى، وخرج في خمسين فارسا على ما ذكر، ودخل الموحدون المدينة،

---

55) نفس المصدر والصفحة.
56) هو مايسمى بالدارجة المغربية « التغصاص».
57) ابن غازي : م. س. ص : 6 - 7.
58) نفسه ص : 7. ويؤكد ابن غازي أن أربع سنوات هي الصحيحة.
59) نفسه، ص: 9 ـ ابن الخطيب : نفاضة الجراب، ص : 324.

فسفكـوا الدمـاء، وسلبـوا النسـاء والذريـة واستبـاحـوا الأموال، وتمادوا على ذلـك يومـا كاملا. . . وبقيت المدينة خالية إلا من فلٌ من الموت قتلا وجوعا)). (60)

وبتتبع النصـوص، يتبين أن عـوام مكنـاسـة تعـرضـوا لحصـار آخـر في نهايـة عصر الموحدين حينها نـزل الأمير المريني أبو بكـر بجيشه في جبل زرهون حـوالي سنة 643هـ، ودعـاهم إلى مبايعـة الأمير الحفصي أبي زكـريـا الذي كـان تحت لـوائه، فحاصر المنطقـة ((وضيق عليها بمنع المرافق وتـرديد الغارات إلى أن أذعنوا لطـاعته))(61). غير أن ميزان القوى تحول فجأة لصالح الخليفة الموحدي السعيد الذي استرجع المدينة من الأمير المريني أبي بكر، مما جعل هذا الأخير يعيد ترتيب أوراقـه، ويستنجد ببني جلدته من قبائل بني مرين المتواجـدين في بلاد الريف، فزحف إليهـا من جديد وهرب أشيـاخ المدينة وأعيانها وتركوا العامة يلاقون مصيرهم لوحدهم. وكاد الخليفة الموحدي أن يحصد أرواحهم انتقاما لموالاتهم الموحدين، لـولا أنهم خرجـوا إليه مجتمعين يطلبـون الصفح والعفو ((وقدموا بين أيديهم الشيخ الصـالح أبا علي منصـور بن حرزوز والصبيـان من المكاتب بـالألواح على رؤوسهم والمصاحف بأيديهم فعفا عنهم)). (62)

3 – عوام مكناسة يواجهون خراب القبائل العربية البدوية :

ومما زاد في تفاقم أوضاع عوام المدينة، الاجتياح العنيف الذي قامت به بعض القبائل العربية البدوية المهاجرة نحو المغرب الأقصى عموما ومكناسة على الخصوص، وما خلفه هذا الاجتياج من خراب ودمار، حتى أن أحد الباحثين(63) اعتبر دخول القبائل العربية في الجيش الموحدي كارثة حقيقية. والواقع أنه لم يكن لدى هذه القبائل من أهداف سوى السلب والنهب. فبنو معقل دخلوا المدينة وعـاثوا فيها، وأتوا على الأخضر واليابس(64)،

60) نفسه ص : 9-10 ابن أبي زرع : م.س.ص: 191 – الناصري : م.س.م.ج2 ص: 116.
وعن هذا الحدث انظر من المراجع الحديثة :
TERRASSE: Histoire du Maroc . Casablanca 1946 , p. 289

61) الناصري : م.س.ج 3، ص : 12.

62) ابن أبي زرع : القـرطاس،ص: 257 – النـاصري : م.س.ج 2 ص : 249- ابن القاضي : م.س.ق1، ص : 103.

63) أحمد عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري. بيروت 1983 دار الشروق ص : 95.

64) الناصري : م.س.ج 4، ص : 67.

سواء في عصر الموحدين، أو في عصر بني مرين، حيث استطال شرهم ((فزحفوا إلى بلاد الغرب من أحواز مكناسة وفاس وعاثوا وأفسدوا))(65). وكان عرب بني رياح أكثر القبائل ترويعا للناس، وأشد ضررا ((بالاختلاس والافتراس، لاسيما بأحواز مكناسة وفاس))(66).

ولم تكن القبائل العربية وحدها المسؤولة عن الوضع المأساوي الذي نجم عن غارات السلب والنهب، بل شاركت في ذلك بعض القبائل المغربية مثل قبيلتي فازاز ومكلاتة اللتين حاصرتا المدينة وأهلها وعاثت جيوشها في نواحيها(67).

ولم يفت ابن الخطيب(67م) أن يشير إلى ما نجم عن خراب القبائل البدوية من نتائج وخيمة على المدينة بقوله : ((وفسدت طريق مكناسة، وسدت السبل ما بين دار الملك ومدينة سلا، فلايخلص بها الطيف ولاينفذ الفكر. وربما اقتحمته طائفة تدل بوسيلة دين أودنيا، فآبوا باديا بوارهم عارية عوارتهم))، بل نظم أبياتا شعرية تصور عمق هذه المأساة: (67مث)

كل ذلك ساهم في اضطراب حبل الأمن، وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، مما جعل عوام مكناسة طعما لكل مغامر آنس من نفسه القوة. ولم يفت الحسن الوزان(68) أن يسجل بحسرة ويلات هذه الحصارات المتكررة، وما تمخض عنها من خسائر فادحة بقوله : ((ولكن مكناس تضررت كثيرا في الماضي من الحروب التي نشبت بين أمراء هذه النواحي، وقد كلفتها كل حرب خسارة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين ألف مثقال، وحوصرت المدينة مرارا عديدة في كل مرة ست أو سبع سنوات)).

---

65) نفسه، ص : 116.

66) ابن عذاري : البيان - القسم الموحدي، ص : 351.

67) الناصري : م.س.ج 2ص :240.

67م) ابن الخطيب : نفاضة الجراب، ص : 328.

67مث) : في ذلك يقول :

مكناسة حشرت بها زمر العدا — فمدى بريد فيه ألف مريد
من واصل للجوع لا لرياضة — أو لابس للصوف غير مريد
فإذا سلكت طريقها متصوفا — فابن السلوك بها على التجريد

انظر نفس المصدر، ص : 328

68) وصف افريقيا ص : 170

ولا يخامرنا شك في أن الفلاحين والمزارعين كانوا أكبر ضحايا هذا الخراب والحصارات المتكررة، سواء من جانب القبائل العربية البدوية، أو من قبل الدول المتعاقبة التي كانت تسعى إلى القبض على زمام السلطة. فبعد سيطرة الموحدين على الوضع، استحوذوا على أراضي المزارعين، وجعلوهم عمارا في غلة الزيتون. وحتى هذه الحصة لم تسلم من شر من يسميهم ابن غازي(69) ب ((القشاشين)) الذين أجبروا الفلاحين على بيع حصصهم بثمن زهيد، فكانو من ذلك ((في جهد عظيم ومحنة شديدة لايتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة))، مما أرغمهم على الفرار من حقولهم بسبب الجور الذي طالهم، وبقوا في هذه الحالة المزرية إلى أن خفف عليهم بالمقاطعة، فصلحت أحوالهم. (70)

وحسب النصوص المتاحة، يمكن أن نرسم صورة عما تعرض له الزراع من محن خلال الفترة الانتقالية من الموحدين إلى المرينيين، فقد ساءت وضعيتهم نتيجة الخراب الذي حل بأراضيهم لكثرة الحروب والفتن التي استشرت وألقت بثقلها على كاهلهم، فتوقفوا عن الانتاج، وأصبحت أراضيهم عرضة للبوار والاتلاف. (71)

نفس السيناريو تكرر خلال العقد الثاني من القرن التاسع الهجري بسبب ثورة الشيخ اللحياني الورتجاني، فكانت النتيجة أن تعطلت الأراضي، و ((خلت المجاشر، وانجلى عنها أهلها))(72)، وهو تعبير يحمل مغزى عميقا عما تعرض له عامة المزارعين والفلاحين من ضرب في قوة إنتاجهم الرئيسية، ومن ثم يمكن تصور ما لحقهم من ضيم وبؤس بسبب ويلات الحروب والفتن التي كانت مكناسة تمسي وتصبح عليها.

4- عوام مكناسة تجاه جور العمال والولاة :

من المحن التي طالت عوام مكناسة خلال العصر الوسيط كذلك، ماسامهم من عسف وجور من قبل بعض العمال والولاة الذين تعاقبوا على حكمها وتسييرها من الناحية الإدارية. وفي هذا المعنى يزودنا أحد المؤرخين(73) بنص كاشف وصريح يقول فيه متحدثا

69) الروض الهتون، ص : 10

70) نفس المصدر والصفحة

71) ابن غازي : م.س.ص : 3

72) نفسه، ص : 15

73) نفسه ص : 12

عن مكناسة في أواخر عصر الموحدين : ((ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها إلى مئين من الآلاف، ثم اختلت بجور العمال)).

ولعل هذه العبارة الأخيرة غنية عن كل بيان في الدلالة على صور وأشكال الظلم الذي ذهب ضحيته العوام. ويؤكد مؤرخ آخر(74) نفس الطرح في نص على جانب عظيم من الأهمية، يبين فيه أن هؤلاء توجهوا سنة 604 هـ إلى الخليفة الموحدي الناصر، وازدحموا على أبوابه لتقديم شكوى بعاملهم أبي الربيع بن أبي عمران، مما يعكس نفاذ صبرهم على ما تعرضوا له من ألوان العسف والقمع من جانب الوالي المذكور.

ومما زاد الوضع تفاقما، تدخل اليهود في شؤون المدينة وأهلها. ففي عهد السلطان المريني عبد الحق بن أبي السعيد، استبد أحد اليهود، ويدعى هرون بالأمر عن طريق بعض صنائعه في المدينة. ومن خلالهم تمكن من تمرير كل مخططاته. (75)

يضاف إلى ما سبق ذكره، ما أقدم عليه أحد الوزراء المستبدين الذين حكموا المدينة، من عمليات قمع وعسف وصلت إلى حد التنكيل وسفك الدماء ، ونسوق للدلالة على ذلك نموذج الوزير أبي عبد الله البرتغالي الذي لقبه العوام (بأبي علاقة) و (الكديد). ويفسر صاحب الجذوة(76) تسميته بهذا اللقب قوله : ((لقب بذلك لكثرة سفكه الدماء، وإقدامه عليه، فكان يقتل الناس ويجزرهم كثيرا، وكذا بمكناسة أيام وزراته بها))، وهو نص يعكس مدى القمع والمحنة التي طالت عوام المدينة، ويشكل صورة من أفظع صور تاريخ الإجرام والقتل.

5 - محنة المجاعات، الأوبئة، الغلاء والكوارث الطبيعية :

تشير بعض الروايات إلى جملة من المجاعات التي عصفت بعوام مكناسة إبان العصر الوسيط، وعلى الخصوص في حالات الحصارات التي فرضت عليهم من طرف الموحدين. فخلال هذا الحصار الطويل الأمد، عمت مجاعة رهيبة أهالي المدينة، حتى اضطروا إلى أكل خسيس الحيوان، وبعد أن انعدم كل شيء وبقوا دون قوت، ((هلكوا

74) ابن عذاري : م.س. قسم الموحدين، ص : 249.

75) الناصري :م.س.ج 4ص: 99-100. وعن استبداد هذا اليهودي، انظر نفس المصدر، ص : 98.

76) ابن القاضي : م.س. ق 1ص : 357 - الناصري : م.س. ج 4، ص : 148.

قتلا وجوعا))(77). بعد أن «اقتيت فيها الحشرات والهوام، وامتكت العظام الرفات واستنقعت الجلود المستشنة» (77م).

وإذا كانت النصوص الخاصة بعوام المدينة موضع الدراسة لاتسعف كثيرا في رصد ظاهرة المجاعات، فإن روايات أخرى تهم المدن المغربية كافة تفصح دون شك عن هذه الصورة المؤلمة. ففي سنة 617 هـ ((كان الغلاء الشديد بالمغرب والقحط والجراد))(78)، وبلغ قفيز القمح سنة 624 هـ 15 دينارا(79). أما في سنة 630هـ، فقد ((خلت بلاد المغرب، وكثر فيها الجوع والوباء، ووصل فيها وسق القمح ثلاثين دينارا))(80) وبلغت المجاعة ذروتها سنة 635هـ حتى ((أكل الناس بعضهم بعضا))(81). ونجم عن ذلك انتشار الأوبئة والأمراض والوفيات ((فكان يدفن في الحفرة الواحدة المئة من الناس)). كما خيمت مجاعة أخرى سنة 693 هـ على مجموع مدن المغرب وافريقية ومصر، هلك فيها خلق كثير، وبلغ القمح فيها عشرة دراهم للمد. (82).

ورغم أن هذه النصوص تهم جل مدن المغرب، فمن الراجح أن عوام مكناسة لم ينجوا من هذه المجاعات التي عصفت بهم، وكذلك الشأن بالنسبة للأوبئة وغلاء الأسعار.

إلى جانب هذه الصور من المحن التي عمتهم، تسلطت عليهم كذلك بعض الكوارث الطبيعية الخطيرة، حيث تشير المصادر إلى زلزال ضرب المغرب برمته سنة 651 هـ، لم تسلم مكناسة من عواقبه المدمرة. (83) كما أن ريحا عاتية هبت عليها في سادس ذي القعدة من سنة 722 هـ هدمت ديارها، وأقلعت أشجارها، ومنعت الأسفار والترحال. (84)

---

77) ابن غازي : م. س. ص : 9

77م) ابن الخطيب : م. س. ص : 324

78) ابن أبي زرع : القرطاس، ص : 273

79) نفسه، ص : 274

80) نفسه، ص : 276

81) نفسه، ص : 277

82) نفسه، ص : 409

83) ابن عذاري : م. س. قسم الموحدين، ص : 402

84) ابن أبي زرع : القرطاس، ص : 412 - الناصري : م. س. ج3، ص : 179.

وبالمثل شهدت المدينة في العصر المريني كذلك صاعقة هدمت صومعة جامعها الأعظم، والناس آنذاك يقيمون صلاة العصر. وقد خلفت هذه الكارثة سبع ضحايا من المصلين. (85)

ورغم قلة هذه النصوص، فإنها تبرز لنا الصور المأساوية لعوام مكناسة، الذين لم ترحمهم حتى الظروف الطبيعية.

صفوة القول، إن تاريخ العوام في مكناسة خلال العصر الوسيط تميز بصور متعددة من المحن التي طالتهم. وكانت أبرزها إثقال كاهلهم بالضرائب، ومانجم عن سلسلة الحروب والفتن والحصارات من ويلات أثرت على أوضاعهم، فضلا عن مداهمات القبائل العربية البدوية لأراضيهم وخراب مزارعهم، والظلم الذي ووجهوا به من طرف الولاة والعمال الذين حكموهم، ناهيك عن المجاعات والأوبئة وغلاء المعيشة والكوارث الطبيعية التي كانت تحصد أرواحهم، في الوقت الذي كان أولو الأمر ينعمون في ملذاتهم، ويجنحون نحو التبذير والإسراف في مظاهر الترف والبذخ. (86) فهل يمكن انطلاقا من هذه المفارقة أولا، وعدم تشجيع العوام على الإنتاج بتحسين ظروفهم الاجتماعية ثانيا، تفسير التطور البطيء الذي عرفته مدينة مكناس خلال العصر الوسيط ؟ ذلك ما نأمل أن تتجه إليه الدراسات المستقبلية التي نطمح أن تتمحور حول «تاريخ المحن» كعامل لجس النبض ثم الكشف عن الداء...

---

85) ابن غازي : م. س. ص : 15

86) انظر ما ذكره ابن عذاري عن الخليفة الموحدي المرتضى إذ ذكر أنه «في سنة 654 شرع المرتضى في بناء الديار لأولاده الكبار مثل دار العرائش ودار البلاط وما جاورها من القصور بأبي دانس وبداخل القصبة ديار كثيرة. وأنفق فيها أموالا خطيرة». انظر م. س. ص : 409.

وثائق حول التاريخ السياسي والإجتماعي
لمدينة مكناسة
خلال «العصر الوسيط »
من خلال التراث الأدبي والتاريخي
والنوازل الفقهية

وثائق حول التاريخ السياسي والإجتماعي
لمدينة مكناسة خلال العصر الوسيط
(من خلال التراث الأدبي والتاريخي والنوازل الفقهية)

لا زال البحث المونوغرافي الخاص بتاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط يتسم بالندرة، مقارنة مع ما أفرزته الكتابات التاريخية الأوروبية من تراكم كمي في نفس الاتجاه.(1) هذا لا يعني أن النموذج الاول لم يخلق شروط «نهضته» بعد، أو أن الشروع في التجربة المونوغرافية يعد اغترابا تاريخيا، انطلاقا من ثنائية الأنا والآخر، ذلك أن التاريخ المونوغرافي، تواجد بشكل مكثف لدى المؤرخين المغاربة في العصر الوسيط. ويكفي أن نسوق في هذا الصدد بعض الامثلة حتى يتدعم هذا الرأي. فقد ألف محمد ابن يوسف الوراق (ت 292هـ) مصنفات متعددة حول مدن مغربية مثل البصرة، ونكور، وسجلماسة.(2) كما صنف مؤرخ مجهول يرجح أنه الجزنائي كتاب ((تقريب المفازة في تاريخ مدينة تازة))(3) ناهيك عن المؤلفات التي وصلتنا سالمة، وقد نشر معظمها(4). إلا أن القيمة الوثائقية لهذه المصادر، تظل محدودة لخلو معظمها من الوثائق العامة، خاصة تلك التي تسمح بكشف النقاب عن البنى الاجتماعية للمدينة المغربية.

ونتيجة لذلك، يمكن القول أنه إذا كان مؤرخ مدن العصور الوسطى الأوروبية، يحظى بفيض من الوثائق المحفوظة في خزائن البلديات

---

1) بدأ بعض الباحثين المغاربة في إنجاز أطروحات جامعية حول تاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط نذكر على سبيل المثال رسالة لازالت في طور الانجاز لأحد تلامذتنا حول فاس في عصر المرابطين والموحدين.

2) انظر : ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الاقصى. طبعة البيضاء 1960 (ط 2) ج 1. ص : 29 - 30.

3) نفسه، ص : 42.

4) نذكر على سبيل المثال كتاب اختصار الاخبار عما كان بثغر سبتة من سني الاثار لابن عبد الله محمد بن القاسم بن محمد الانصاري) القرن 9 هـ ، وجني زهرة الآس للجزنائي وتاريخ مدينة تطوان لأحمد داود وإتحاف أعلام الناس لعبد الرحمن بن زيدان.

والبابويات، (5) أو الارشيفات الاقليمية لمختلف المدن، (6) والخزانات الخاصة، فإن الباحث في تاريخ المدن المغربية، لاينعم - للأسف - بهذا الامتياز.

والقاعدة نفسها تنطبق على مدينة مكناسة في العصر الوسيط. فعلى الرغم مما حظيت به من مكانة متميزة خلال تلك الحقبة التاريخية، لا يكاد الدارس يعثر سوى على نصوص متفرقة، وشذرات تاريخية مبعثرة، فبالأحرى وثائق تزيح الستار عن المسار التاريخي لهذه المدينة.

ولعل هذا ما يفسر اقتصار الدارسين المحدثين على سبر غور تاريخها في الحقبة المعاصرة دون العصر الوسيط. (7)

أما الانتاج الاجنبي بصدد المدينة في ذات الحقبة، فمن السخف البحث عما يشفي الغليل، وتنهض كتابات، (وايت)BRAITH WAIT (8) و(شامبيون) CHAMPION(9) و(بوسنو) BUSNOT(10) وغير هؤلاء حجة على ما نزعم.

والقول بهذا الحكم لا يعني السقوط في أطروحة (جوتييه) التي ترى أن الفترة الأولى من تاريخ المغرب الوسيط، - بما في ذلك تاريخ مدنه - تعد مرحلة غامضة لانعدام وثائقها. فتحليل الظرفية التاريخية لمثل هذه التخريجات، تثبت أنها جاءت انعكاسا أمينا للمد الاستعماري الذي عمل دون كلل على طمس وعي الشعوب عن طريق التهام

---

5) انظر على سبيل المثال Les Archives Municipales de Bordeaux

6) انظرعلى سبيل المثال كذلك : Les Archives départementales de la Gironde وقد صنف أحمد محمودي هذه الارشيفات في بيبلوغرافيا بحثه للسلك الثالث الذي قدمه تحت عنوان :
Les Villes de la Garonne Bordelaise au moyen-âge: Rion, Cadillac, st- Macaire langon 1973.

7) بالاضافة إلى بعض الكتابات الاجنبية بدأت الكتابات الوطنية تظهر على الساحة ممثلة في رسائل الباحثين الجامعيين، ينظر في هذا الصدد إلى رسالة محمد اللحية، الحياة الاقتصادية في مدينة مكناس خلال القرن 19، وكذلك بوشتى بوعسرية عن أحداث بوفكران سنة 1937. ولا زال الأول مرقونا بينما نشر الثاني مؤخرا.

8) The History of evolution in the empire of Morroco upon the death of the late emperoy My Ismaïl. London 1729.

9) Le Maroc et ses villes d'art celèbre : Tanger ; Fès et Méknès. Paris, 1924.

10) Histoire du règne de My Ismaïl, Roi du Maroc. Paris-Beyrouth 1754.

تـاريخها، إلا أن التنبيـه لخطـورة المشكل وأبعاده، وتفكيك خيـوطـه، ووضعه في إطـاره الصحيح - عوض الاطـار الاستعماري - يعد خطوة نحـو تجاوزه. وقد أبرزنـا في احدى الدراسات(11) هشاشة تلك التخـريجات، انطلاقا من التراكم المعرفي الـذي برز في الاونة الأخيرة، وكذا ظهـور بعض المخطوطـات المغمورة التي تمت فهـرستها(12)، فضلا عن الـثـورة المنهجيـة التي أصبحـت سـائدة في الساحة التـاريخية، وبينـا أن تفنيذ مثل تلك الأطـروحــات، تعـد إحـدى الأدوات التي تتم بها عمليــة تحريـر نصيب من تــاريخنـا «المحتل».

غير أن مثل هذه الرؤى الطموحة لا تعـد سهلة المنال، بل تتطلب فضلا عن جهود الدارس فيها «اصطاده » من وثائق في بطون المخطوطات والكتب المنشورة، إعادة النظر في مفهوم الـوثيقة نفسهـا، ذلك أن المفهوم التقليـدي الذي يقصر نظـرته على الـوثيقة ذات الطابع السياسي أصبح - بإجماع الباحثين - أمرا «غير مرغوب فيه» على الأقل، ومن ثم يصبح الحفر في تراث العامة، إحـدى المعاول القمينة بهدم التاريخ الذي يغيب المجتمع والبنيـات. إن الـرؤيـة التقليديـة للـوثيقـة تعمل إذن على اختـزال الصراع الإجتماعي في الصيرورة التاريخية، ومن ثم لم تفطن إلى وثائق اجتماعية ترقى بمستوى الكتابة التاريخية، وهي الوثائق التي تختـزنها كتب النوازل والفتاوى والمصادر الأدبية وغيرهـا من الموضوعات الدفينة.

من خلال هذه الرؤية، حرصنا على إبـراز بعض الوثائق ذات الصلة المباشرة بمدينة مكناسة في العصر الـوسيط، فالتجأنا إلى ذلك النوع من المصنفـات، فضلا عن المصادر التاريخية.

ومن نافلـة القول، أن مثل هـذا العمل لا يتوخى كشف «الجديـد»، لأن المصنفات التي أخذت منهـا الوثـائق المزمع عرضهـا قد نشرت مـؤخرا. إلا أن هـدف هذا البحث المتواضع يتجلى في تجميع هـذه الوثائق ولـمّ شتـاتها لأول مرة وذلك على غرار ما قـام به بعض الباحثين في التاريخ الإسلامي(13). بل إن دراسة هذه الوثائق سيرجأ إلى بحث في

11) إبراهيـم القـادري بوتشيش : وثائق حـول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغـرب والاندلس في العصر الوسيط مجلة دار النيابة العدد 13 سنة 1987 ص : 18.

12) انظـر مجلدات الفهارس الست للخـزانة الحسنية وكذلك المجلدات الثلاث للخزانة العـامة بالرباط بـالإضافـة إلى فهارس خـزانة القـرويين (3 أجـزاء) والخزانـة الصبيحية بسـلا وخـزانـة ابن يـوسف بمراكش.

13) انظـر محمد زنيبر : الاسـلام منذ الانطلاقة الأولى إلى نهاية الـدولة الأموية، طبعـة الرباط 1973.
وكذلك محمد مـاهر حمادة : الوثائق السياسيـة والادارية العائدة للعصور العباسيـة المتتابعة 247 - 656 هـ، طبعة بيروت 1978.

المستقبل، لأن الحيز الخاص بمقال، يفرض هذا التوجه، ومن ثم نكتفي في هذا المقام بعرض مجموعة منها حسب نوعيتها.

المجموعة الأولى : وثائق حول التاريخ السياسي :

تبرز أهمية هذه المجموعة في ما تسلطه من أضواء لضبط الحقل السياسي المتمثل في التناقض الذي طبع علاقة السلطة المحلية بالمجتمع (وثيقة رقم 1)، هذا التناقض الذي نجم عنه أحيانا فقدان ثقة سكان مكناسة في سلطة قادرة على خلق مناخ الاستقرار السياسي، وتوفير شروط الأمن والعدالة، وبالتالي إعلان القطيعة مع الحكم المركزي، والتحول نحو سلطة «ثانية» (وثيقة رقم 2). وهو ما يعني أن البحث عن قوة «حامية»، شكلت إحدى الهموم الرئيسية لسكان مكناسة، ولذلك ظلوا طرفا سياسيا متواجدا بموازاة الحكم المركزي، يتمرد عليه أحيانا كلما فقد فيه ثقته، ويتعامل معه حين يشعر بفشله في تحريك استراتيجية المواجهة، وضرورة احتمائه بسلطة قادرة على قطع دابر الفتن (وثيقة رقم 3)، الشيء الذي أسفر غالبا عن عملية «المصالحة» بين الحكم المركزي وسكان مكناسة (الوثيقة 4).

ودون الدخول في التفاصيل نحاول أن نعرض لهذه الوثائق :

وثيقة رقم 1: رسالة الكاتب ابن القصيرة إلى سكان مكناسة(14) :

«أما بعد، أصلح الله من أعمالكم ما اختل وأصلح من وجوه صلاحكم ما اعتل. فقد بلغنا ما أنتم بسبيله من التقاطع والتدابر، وماركبتم رؤوسكم من التنازع والتهاتر، فقد استوى في ذلك عالمكم وجاهلكم، وصار شرعا سواء فيكم نبيهكم وخاملكم لا تأتمرون رشدا ولاتطيعون مرشدا، ولاتأتون سددا ولاتخون مقصدا، ولاتفلحون إن لم تنزعوا عن غوايتكم أبدا، فلا يسوغ لنا أن نترككم فوضى وندعكم سدى، ولا بد لنا من أخذ قناتكم بثقاف أما أن تستقيم أو تتشظى قصدا. فتوبوا من ذنب التباغض بينكم والتباين، وأهصوا شياطين التحاقد والتشاحن، وكونوا على الخير أعوانا، وفي ذات الله إخوانا، ولاتجعلوا للعقوبة عليكم يدا ولاسلطانا، واعلموا أن من نزع بينكم بشر أو نفث في فتنة بضر، وقام عندنا عليه الدليل واتجه اليه السبيل، أخرجناه عنكم وأبعدناه منكم، فاتقوا الله وكونوا مع الصادقين، ولاتتولوا عن الموعظة وأنتم معرضون، ولاتكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لايسمعون وحسبنا هذا وبالله التوفيق...».

14) الوثيقة مأخوذة من كتاب قلائد العقيان لابن خاقان ص : 119-120

الوثيقة رقم 2 : نص بيعة سكان مكناسة لأمير الحضرة التونسية (15).

الحمد للـه العلي الكبير، اللطيف الخبير، خالق الخلق غنيا عن المثال والنظير ومقدر الاشياء على ما اقتضته حكمته من التدبير (يدبر الامر من السماء إلى الأرض ولا اضطرار في الأمر ولا اضطراب في التقدير) مكور الليل على النهار ومكور النهار على الليل فتاهت العقول وفني المقول في الشاهد من أسباب التكوين والتكوير، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد المبعوث بالكتاب المنير، المنعوت بالبشير النذير، طلع بدرا باهر الطالع هاديا بنوره الساطع، والارجاء مدلهمة بالدياجير، والجاهلية في غلوائها احتقاب مذمة الجور واحتقار لذمة المجير فثنى الخلق عن شرودهم، وسفر بين العباد ومعبودهم فكان شرف السفارة على قدر شرف السفير، ومكانه عند الله كما اختاره من الرفيق الأعلى حين أتته رسالة التخيير صلى الله عليه وعلى آله المنتخبين من معدن التقديس والتطهير، وأصحابه المهاجرين الفائزين من تواب صحبته بالمقام الشهير والحظ الجليل الخطير والانصار الذين قاموا بنصرته عند عدم النصير، واستأثروا به حين رجع الناس بالشاء والبعير، صلاة تتوالى عليه وعليهم ما لاح الصباح باهر التباشير، ونثرت الرياح جواهر الغصن المطير، ورضي الله عن المهدي المعلوم مجدد رسم الهداية. وقد كان على خطر من التغيير، وعلى خيرة أوليائه وأصحابه الذين استعمرهم الله أرضه فأقاموا سنة الله وفرضه مختارين من أروم الكرم والخير، متواصين في إظهار أمر الله بغاية الجد، ونهاية التشمير، ونرفع الدعاء في مظان قبوله، ومواقف الرجاء في وصوله لمولانا الإمام الاعظم والملاذ الاعصم الامير الأجل الهمام الطاهر الأسعد الأشرف الأعلى المؤيد المنصور ناصر الدين وكافل الاسلام والمسلمين أبو زكرياء بن الشيخ المعظم المقدس المجاهد الأرضى أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص ولولي عهده الكريم وسليل مجده الصميم الأمير الأجل الهمام المؤيد أبي يحيى.

أما بعد فإن الله سبحانه خلق الخلق بالفطر والصور متفاوتين، وعلى عرض هذا الأدنى متهافتين، وجعل السنة التي أعلى أعلامها وبين أكرم خلقه عليه السلام أحكامها لأمر مصالحهم ناظمة، وعلى أخذهم بالتناصف والتعاطف قائمة، لايصلح الناس فوضى، ولايترك الغواة إذا أهملهم الولاة تقحما في الباطل وخوضا. ومن نعم الله على

15) الوثيقة مأخوذة من كتاب البيان المغرب لابن عذاري قسم الموحدين الذي نشر تحت إشراف السادة الاساتذة محمد ابراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة، طبعة البيضاء 1985، ص : 373-376.

الرعيـة هداية رعـاتها واستقامة قـادتها إلى سبيل النجاة ودعـاتها، وأن يكون أهل الفضل والورع بطانتهم ويتولى الأخيار والصلحـاء انجادهم وإعانتهم، فبهذا تتم النعماء وتسكن الدهماء وتحقن في أهبهـا الدمـاء، كما أن ضد هذه الحال مـؤذن بخراب العمـران وتسلط حزب الشيطان. ومن المقـول المقبول يزع الله بـالسلطان ما لايزع بالقـرآن، والمشاهد في هذه المدة كـان قد أحال أوجه الأيـام وأشمت الكفر بأهل الاسلام، ومازال عـدو الدين يشفي منه صدره ويـركب أهله بما يتعاظم أحدنا ذكره، إلى أن انقضت بحمـد الله مدة الاملاء ، وأذن كسوف الأحوال بالانجلاء ، فطلع الفجـر على المغرب من ثنيتـه، ورأى بعد الشك برهـان برئه من شكيته ينادي به الجد الذي استقال مـن عثاره، وخرج قمره من سراره، قد أمكنت الفرصة من يبتذرهـا من بلادك، واصطفت الحلبة فأعدلها المقرب من جيادك، وهذا موقف الخبرة قد بدا، وإنما يفوز بالخصل السباق إلى المدى. ومكناسة هي التي ولجت من هـذا الباب، وأسرجت وليل الخطب مـرخى الجلباب، ورأت فـرجة الفرصة فنصت، وقيد إليها في يد القهر وأتراها من عوارض الدهر فأقصت، وعلم أهلها أنـه لايصلح مع التقصير غيرة ولاتقبل بعـد الفتح هجـرة، وأن دعوة الامـارة التي تـزف بنات الامـال بساحتهـا، ويخف ثبات الجبـال عند رجاحتهـا وهي الدعـوة الواقعـة مواقع سحبها، الـلامعة في مطالع شهبهـا المبني على درب العدا وقسمة البأس والنـدى حساب كتائبهـا وكتبها هي مطمح الهمم ومـرقاها ومجتمع الامـاني وملتقاهـا، والمفزع من متسلط تبصر البيض منه صيدها فتود ان حدها منه سقاها، وتصبو لأن تصيب مصيبه بأسعدها كما كان المصيب سميها أشقـاها، لاجرم أنهم خلعوا طاعتـه خلع النجاد، وضربوا بينهم وبينها بأوثق الاسداد، وولوا وجـوههم قبلة ترضاها عبادة الـوفود ووفادة العباد، وابصروا فجر الحقيقة، وقـد أذهب الله بخيط البياض منه خيط السواد حيث ميـاه الكرم مفجرة ووجوه الامم معفرة وأعـاظم الرجال أمثلة مصغرة وضراغم الأغيال في حـومة النزال حمر مستنفرة.

وعندما أخرج الحق من تلك العهدة، وتمخض الرأي عن صريح الزبدة، اتفق منهم العلماء والصلحاء والأشيـاخ والأعيان النصحـاء ووجوه القبـائل والعشائر وكـافة طبقـات الناس من البادي والحاضر على أن بايعوا الإمام الهادي الأمير الأجل أبا زكريا ابن الشيخ المجاهد أبي محمـد عبد الواحد بن الشيخ المعظم أبي حفص بيعة رفعت بالعـدل معالمها، ووضعت على التقوى دعائمها، وصادف وقت الحاجة بيانها، وأسس على تقوى من الله ورضوان بنيانها، ابيضت بها وجوه المنى وكم تغيرت ألوانها، وطلعت لها شمس الهداية من

مشرقها فنفع النـاس ايمانها، ورفع البؤس قرانها الأسعد وزمـانها، أعطوا بها صفقة ايمانهم مبادرين، وشكروا الله على نعمة القيام بها وسيجزى الله الشاكرين، على السمع والطاعة والارتباط بلـزوم الجماعة والانقياد لـلأوامر والزواجـر بمبلغ الوسع ومجهود الاستطـاعة، في اليسر والعسر والقل والكثر، والسراء والضراء والشدة والرخـاء، وعلى ما بايع عليه سلف هـذه الأمة أئمتهم، وأعطـوا بها عن بصيرة ونقـاء سريـرة عهودهم وأذمتهم، النيـات في الوفـاء بها صادقـة، والالسنة بشكـر الله عليها نـاطقة، والظـواهر مع البـواطن في التزام أحكامهـا والانقياد بزمامهـا متوافقة متطابقـة، طوقها لهم ألزم من طـوق الحمام، وربقتها منعقدة في أعناقهم بـربقة الإسلام وبعد أن أبرزوا عملها في أبهى صـور الأعمال واستوفوا عقدهـا بشروط الصحة والكمال، أتبعوهـا بأخرى تتنزل منهـا منزلة السـورة من الفاتحة، وتدل على روضهـا النضير بنواسمها النافحـة، وهي البيعة للأمير أبي يحيى وفرع الـدوحة العليا ونظام أمر الدين والدنيا نصر اللـه أعلامه، وأسعد أيامه وأمضى في عدوه الماضيين والقاضيين رأيه وحسامه على سنة البيعـة لولاة العهود وما مضى العمل عليه في مثلها من مهمات الأمور ومبرمـات العقود، وكلتا البيعتين أمضوهـا على أساليبها المرعية، وقـوانينها الشرعية بنيات كريمـة وغيوب سليمة وبصائر وجدت منهـم أمضى عـزيمة أشهدوا عليها الله الـذي قوله بـالوفاء مرتبط بإيجابـه، وأمره الذي لاتقـوم السماء والأرض إلا به وكفى بالله شهيدا وكفى بالله عليما (فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه اللـه فسنؤتيـه أجـرا عظيما) وكتب الملأ المذكورون بكـل ما ذكـر فـوق هذا بخطـوطهم شاهـدين على أنفسهـم بنصه كلـه وعاقـدين منـه ما لا رخـصة لأحــد من الاحدين في حلـه وذلك في يـوم الجمعـة الموفـي عشـرين لربيــع الاول من سنة ثلاثــة وأربعيــن وستمائـة).

الوثيقـة رقم 3 : فصل من رسـالــة بعثهـا سكـان مكنـاســة إلى الخليفـة الموحـدي المامون(16)

« . . . فالعبيـد أيدكم الله هـالكون لا محالـة، وحياتهم في حيز الاستحـالة، إلا أن يتدارك اللـه تعالى بلطفـه، ويتلافى الجميع بجزيل عطفـه، ومعروف أن هـذا القطر حماه اللـه قفل الغرب، والبـلاد معتمـدة عليه اعتماد الحسـام على الضرب، فإغـاثته واجبـة،

16) هو أحد الخلفاء الموحدين حكم ما بين 627 و 629 هـ والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخوذة أيضا من نفس المرجع السابق، ص: 297.

وحمايته حاجبة، فالعجل العجل قبل بلوغ الأجل، والغياث الغياث قبل تمكن الفساد والأعباث. . .

. . . رفع هذه الشكوى إلى المكان الإمامي الأعلى - أدام الله أيامه، ونصر ألويته وأعلامه - عبيده المستجيرون بعدله أهل مكناسة تلافى الله برحمته تلافها، وتدارك بلطفه قطانها وألافها، مستصرخين جلاله، مسترقبين إقباله، فالعبيد في حكم الفوات وعداد الأموات، وعدل المقام الأعلى كفيل بتدارك أرماقهم وحلهم من وثاقهم، كتب في شهر كذا، من عام تسعة وعشرين وستمائة».

الوثيقة رقم 4 : أجزاء من نص تجديد بيعة سكان مكناسة للخليفة الموحدي السعيد(17)

«الحمد لله مقدر الأمور، ومصرف المقدور، ومخرج عباده من الظلمات إلى النور، عالم السرائر، ومنور البصائر، ورافع الدرجات وواضع الخطيات، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وسع كل عاص حلمه وأحاط بكل شيء علمه، ونفذ في كل موجود حكمه، لاراد لما به حكم وأمر، ولاناقض لما أحكم وأمر، قدر الأشياء وأتقن الإنشاء، وأتى ملكه من شاء، وأسس بالامامة مباني الديانة، ووصل بها للرعاية أسباب الرعاية، وأمد من أهله لوراثة مقامه الأسمى، واختاره لامانته العظمى، بالإنجاد والاعانة. . .

. . . اللهم ارض عن خليفتك في عبادك، المرتسم في ديوان أوليائك وعبادك، الإمام المؤيد، والحسام المهند الأتقى، الأطهر، الأعلى المعتضد بالله أمير المؤمنين أبو الحسن بن سيدنا الخليفة الإمام المامون أمير المؤمنين بن الخلفاء الراشدين رضى يبلغه أمله في الدنيا والدين، ويحكم لدولته السعيدة ومدته الحميدة بالتمهيد والتمكين، ويجعل كلمته الباقية إلى يوم الدين. اللهم كما انتقيته من أكرم جرثومة، وسددته لاقامة حدود الله المرسومة فضاعف اللهم في قلوب رعاياه حبه وأيد بالملائكة والروح عصابته وحزبه. . .

. . . ومن شكرت في الخدمة آثاره، فحقيق أن تغفر زلته وتمحي آثاره، وأن العبيد من أهل مكناسة قد اجتمعوا ووقفوا موقف الإستكانة والمذلة وقرعوا سن الندم على ما صدر عنهم من زلة، واستشعروا لباس الإنابة، وبادروا لهذه الدولة المعتصمية بالإجابة، واتفقوا جميعا على أن جددوا بيعتهم لسيدنا ومولانا الخليفة الإمام المعتضد بالله أمير

17) هو أحد الخلفاء الموحدين حكم ما بين 640 و 646 هـ. والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخوذة أيضا من نفس المرجع السابق، ص : 377 - 378.

المؤمنين أبي الحسن بن الائمة الراشدين، أعلى الله يده ونصره وأيده، حسبما تقدم مستوعبة الشروط، مستوفاة العقود والربوط، لم يستثنوا فيها فصلا، ولا أغفلوا من عقودها فرعا ولا أصلا، بنفوس مغتبطة، ونيات على الوفاء بما التزموه من عقودها مرتبطة، وأشهدوا الله وملائكته على أنفسهم بذلك وهم به عالمون، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون، وقيدوا عليه شهادتهم في تاسع عشر شهر ذي الحجة من عام ثلاثة وأربعين وستمائة».

المجموعة الثانية : وثائق حول التاريخ الاجتماعي

تتضمن هذه المجموعة معلومات قيمة عن الاقليات Les minorités المتواجدة في مكناسة وعلى الخصوص النصارى وعلاقتهم بالسلطة المركزية.

وتكمن أهمية الوثيقة الخامسة في رصد موقف الدولة المرابطية من المسيحيين المقيمين في المدينة المذكورة، وهو موقف ينم عن التعامل الانساني الذي مارسته السلطة تجاههم، حيث أخذت وجهة نظرهم في مصير أملاكهم التي خلفوها بمدينة اشبيلية. كما أن حرية عقيدتهم لم تمس قيد أنملة، بالاضافة إلى جوانب أخرى من الأهمية بمكان. بينما تبرز أهمية الوثائق الأخرى فيما تختزنه من معلومات دفينة حول المعاملات الاجتماعية من خلال نوازل وردت فيها أراء قضاة المدينة، كالقاضي أبي رمانة. ومنها يمكن للمؤرخ أن يقف على بعض العادات والأعراف والمظاهر الاجتماعية السائدة في مدينة مكناسة كالأعراس وغيرها (وثيقة رقم 6)، فضلا عن أهمية دور المرأة الذي يتجلى في كافة هذه الوثائق، ناهيك عما تنيره من جوانب في المعاملات الاجتماعية، من صدقة وتحبيس ووراثة (وثيقة رقم 7)، وشفعة (وثيقة رقم 8). إلى غير ذلك من المعلومات الاجتماعية القيمة.

وثمة وثيقة أخرى عبارة عن نازلة سئل عنها أحد فقهاء مكناسة الزيتون حول مصير سور تهدم هل تكون مسؤولية إعادة بنائه على عاتق سكان المدينة بطبقاتها الفقيرة والغنية على السواء أم يقتصر الأمر على الفئة الأخيرة (وثيقة رقم 9).

كما تطرح الوثائق الأخرى قضايا اجتماعية متنوعة لاتجد لها نظيرا في المصادر التاريخية كمسألة الصداق والزواج والطلاق (وثيقة رقم 10).

وعلى العموم فإن لهذه العقود دلالة على الزخم الحضاري الذي شمل الجانب الاداري والقضائي لمدينة مكناسة إبان العصر الوسيط. فلنعرض الآن لهذه المجموعة من الوثائق الاجتماعية.

الوثيقة رقم 5 : رسالة من الامير المرابطي على بن يوسف بن تاشفين حول مصير أملاك النصارى المغربين إلى مكناسة لأحد قضاة غرناطة : (18)

«من أمير المؤمنين وناصر الدين علي بن يوسف بن تاشفين إلى الفقيه القاضي أبي القاسم أحمد بن محمد ابن ورد والفقهاء المشاورين بغرناطة حرسهم الله وأمدهم بتقواه.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله. كتابنا أبقاكم الله وأمدكم بتقواه، ويسركم لما يرضاه، وأتم عليكم عوارفه ونعماه. من حضرة مراكش حرسها الله في وقت كذا، وقد خاطبنا النصارى المعاهدون المنقولون من اشبيلية الحاصلون بمكناسة الزيتون حرسها الله، راغبين في أن يصل معهم من يتقرر معهم صفة بيعهم لأملاكهم لدينا إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه، وكيف يكون إقرارهم على مراتب شريعتهم التي يقيمون عليها، هذا نص قولهم في كتابهم، ونحن نستفتيكم في هذين الفصلين، فراجعونا بما توجبه السنة فيها، وكذلك أوضحوا لنا وجه العمل في الاملاك المحبسة الموقوفة على بيع النصارى وكنائسهم بالاندلس موفقين إن شاء الله عز وجل وتبلغوا سلاما كبيرا ورحمة الله وبركاته، وكذلك ورد علينا كتاب ابننا أبي بكر أعزه الله بتقواه مضمنا أن قوما من النصارى المعاهدين اسلموا في إشبيلية حرسها الله، وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا إلى بلاد العدو دمرهم الله فتبعتهم الخيل من هناك، فهلك بعضهم وسيق البعض إلى اشبيلية وسجنوا بها، فعرفونا بما توجبه السنة في النازلتين موفقين إن شاءالله تعالى. وكذلك ذكروا رهبانهم وأساقفتهم أنهم لاعيش لهم إلا من غلة الاحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة، وذلك من الفصول التي يجب الفتيا فيها إن شاء الله عز وجل فيتعين الجواب على ذلك».

الوثيقة رقم 6 : استفسار قاضي مكناسة(19) حول مسألة عقارية وقضايا اجتماعية(20)

«الحمد الله، أوجب الله لك رضاه وبلغك في الدارين أبلغ ماترغبه وتتمناه في امرأة كانت باعت منذ نحو عشرة أعوام على نفسها وعلى محجورتها بحكم إيصاء كان أسنده إليها أخوها والد المحجورة المذكورة حظا كان بينها وبين محجورتها على الشياع في عقار من (كذا) فقام الآن النائب عن البنت المذكورة بحق توكيل البائعة المذكورة عن نفسها وعن

18) الرسالة مأخوذة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي، طبعة بيروت 1981. ج 8 ج : 56-57.

19) هو القاضي محمد بن أبي رمانة وقد بعث استفساره إلى أبي عمران العبدوسي.

20) الوثيقة مأخوذة من المرجع الآنف الذكر ج 9، ص : 428.

محجورتها على مشتري الحظ المذكور، وطلب فسخ البيع واسترجاع الحظ، وذكر أن البائعة كانت حين إسناد الايصاء إليها مهملة لكون والدها كان جدد عليها الحجر، وتوفي وبقيت مهملة إلى الآن. واستظهر بكتاب صداقها مع متزوجها بكرا، وتاريخه تاسع عشر شعبان من عام ستة وعشرين وسبعمائة وببعض أسفله رسم يتضمن تجديد حجر والدها عليها وبين تاريخ الصداق وتجديد الحجر خمسة أعوام وأربعة أشهر ويسير أيام وتاريخ البناء مجهول. غير أن في الصداق ما يدل أن البناء متصل بتاريخ الصداق على جري العرف في بلدهما، فإنه قال في الصداق لما ذكر أجال الكالىء قال إن ابتدائها من حين تاريخ انعقاد النكاح بينهما وذلك في عاشر ذي قعدة من عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة، وجرى العرف أن هذا لا يكون إلا في الأصدقة التي تتقدم الاملاك وتقرأ في اليوم الذي يجتمع الناس لوليمة عرس البناء المعروف عندهم بيوم الكتبة، وفي الليلة المتصلة به يكون البناء.

فعلى هذا يدخل في لزوم الحجر الخلاف الذي ذكره أبو الوليد بن رشد رحمه الله في كتاب الهبات والصدقات في تحديد المدة التي تخرج بها البكر عن حجر والدها بعد البناء، وقال يتحصل في ذلك ثمانية أقوال، ويدخله أيضا خلاف أبي عمر الاشبيلي وأبي عمر بن القطان رحمهما الله تعالى فإنهما ذهبا إلى أن ذلك لايلزمهما إلا أن يكون عند التجديد قد تضمن معرفة شهدائه لسفهها. والتجديد في هذه المسألة لم يتضمن ذلك، ثم إنه لما وقع النزاع بينهما، أثبت المشتري رسما يتضمن أيضا أنها لم تزل من قبل البيع إلى الآن رشيدة في أفعالها مستقيمة في أحوالها حسنة النظر لما وليت فيه النظر. وسألت من تقدم له عليها شهادة من العدول في وكالة أو بيع أو غير ذلك عن وصفه لها في الوثيقة بجواز الامر، فقال إنه لم يكن عنده علم من تجديد الحجر عليها حين تحمل الشهادة عليها، فهل يترجح اعمال الرسم في هذه المسألة أم لا ؟ فإن المشهور من مذهب مالك وعليه أصحابه ما عدا ابن القاسم - كما تعلمون - أن المولى عليه لاتجوز أفعاله وإن علم رشده حتى يطلق من الولاية التي لزمته، وهو الذي يظهر لابن القاسم في رسم الكراء والاقضية من سماع أصبغ، وهي رواية زونان عنه بخلاف ماله في رسم جاع فباع امرأته من سماع عيسى، فإنه أخذ هناك في المعلوم من مذهبه المشهور من أقواله من أن الولاية لايعتبر ثبوتها إذا علم الرشد ولاسقوطها إذا علم السفه فإنه يراعي الحال دون الولاية، والمشهور من مذهب مالك مراعاة الولاية، وروى ابن وهب عن مالك مثل المشهور من قول ابن قاسم وذكر ابن سهل مسألة من لزمته ولاية ومات وصيه وحكى ما

قال ابن أبي زمنين في أقضية المقرب من أن المولى عليه إذا رشد وحسنت حاله فما فعل فهو جائز وإن لم يشهد على إطلاقه من الحجر قاض ولا وصي، قال وبهذا كان يفتي من أدركته من الشيوخ وقد كان بعض من أدركته أيضا يقول من لزمته ولاية لم يخرج منها إلا أن يشهد على إطلاقه قاض أو وصي. قال أبو عبد الله وهذا قول ضعيف واحتج بما ذكره ابن رشد في الأجوبة في مسألة رجل محجور عليه بتقديم قاض توفي وصيه ثم قدمه قاض آخر للنظر على يتيم أنه إن علم بالرشد قال فالذي أقول به وأتقلده أن يكون تقديم القاضي إياه على اليتيم خارجا من الحجران مراعاة المذهب، ابن القاسم واحد قولي مالك في أنه لايعتبر بالولاية على اليتيم إذا علم رشده ومسألة الاجوبة قريبة من هذه المسألة ثم أن بيع الوصي إذا ثبت النظر وصح لايبيع عقار يتيمة إلا لوجوه معلومة، واختلف الشيوخ المتأخرون هل يصدق الوصي فيها ولا يلزمه إقامة البينة عليها وقيل أنه لايصدق فيها وتلزمه إقامة البينة عليها. وذكر المتيطي أن معرفة الشهود بالوجوه الموجبة لبيع الأوصياء على الايتام تحسين لها، فإن سقط ذلك منها لم يوهنها سقوطه إذا كان السبب الذي ذكره الوصي في داخل العقد أنه باع لأجله معروفا ولم يتبين خلافه وذكر مولى الطلاع في وثائقه إن كان الوصي مأمونا ذا ميز ومعرفة مضى البيع ويرد إن كان جاهلا أو امرأة. قال أبو القاسم الجزيري في وثائقه انه لقول حسن وذكرت البائعة في مسألتنا أن سبب بيعها على محجورتها حظها من المبيع المذكور لتنفقه عليها ولما رأت لها في ذلك من الصلاح والسداد ولم تصرح أنها بحال حاجة واضطرار للبيع بينوا بحكمكم أبقى الله بركتكم وحفظ رتبتكم ما يترجح عندكم في ذلك كله فإن محبكم متوقف في ذلك على رأيكم الصالح ونظركم السديد الراجح بحول الله تعالى والسلام عليكم من معظم جلالكم وموقر كمالكم محمد بن علي بن محمد أبي رمانة لطف الله به ورحمة الله وبركاته».

الوثيقة رقم 7 : نازلة من قاضي مكناسة أبي رمانة إلى أحد العلماء(21) يستشيره في مسألة قضائية وقعت بين يديه(22).

«يتفضل أخي وبركة الشيخ الفقيه المدرس المفتي العالم العلم أبو عمران موسى بن الشيخ الاجل أبي عبد الله محمد بن معطي العبدوسي أبقى الله بركته بالجواب عن مسألة وقعت بين يدي محبه، وهي أن امرأة كانت تصدقت على ولدها بدار، وقالت في رسم

21) هو أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي.

22) الرسالة مأخوذة من نوازل الونشريسي أيضا انظر ج 7، ص : 14.

الصدقة صدقة صحيحة تامة بتلة، وحبست على ولدها المذكور جميع المتصدق به المذكور، مدة من أربعين عاما متوالية تحبيسا صحيحا تاما، ثم توفيت فورثها ولدها المذكور، ثم توفي ولدها المذكور، فورثه ورثته، ثم باع ورثته المذكورون جميع الدار قبل انصرام أمد التحبيس، ثم قامت ابنة، وهي من ورثته تطلب نقض البيع لكون البيع وقع قبل مضي المدة المذكورة. وفي نوازل ابن سحنون أرأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بعبد على ألا يبيعه ولايهبه سنة، ثم هو له بعد السنة بتل يصنع فيه ماشاء قال أراه جائزا وله أن يبيعه ويصنع فيه ماشاء الساعة، وحصل فيها ابن رشد رحمه الله في رسم إن خرجت من سماع عيسى خمسة أقوال، وتكررت أيضا في سماع سحنون فقال : ما في أصل المسألة من الاختلاف، فأريد من كمال أخي أعزه الله تعالى ما يظهر له من إمضاء البيع أو فسخه والله سبحانه يديم عزته ورفعته، والسلام الكريم يخصه به معظم قدره، وملتزم الاخلاص في حبه محمد بن علي بن محمد بن أبي رمانة لطف الله به».

الوثيقة رقم 8 : نازلة حول تملك أحد الأمراء المرينيين لحمام في مكناسة(23) عن طريق الشفعة. (24)

وسئلت(25) من مدينة مكناسة الزيتون عن مسألة من الشفعة نصها :

«سيدي أبقاكم الله، جوابكم في مسألة وذلك أن الأمير أسعده الله كان له شقص(26) في حمام انجرّ للمسلمين، واستمر ملكه عليه إلى أن باع بعض من له حظ في الحمام المذكور حظه فيه، فأخذ الأمير بالشفعة في الحظ المبيع المذكور، وذلك بأن أشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة وشهد عليه العدول بذلك. ثم إن الأمير المذكور باع حظه القديم والمأخوذ بالشفعة من رجل آخر، وذلك لمدة من عامين سلفا عن تاريخه، فقام الآن المشتري للحظ المذكور، وقال إن الأمير لم يأخذ بالشفعة في الحظ الذي اشتريته، فشهد العدول وأدوا شهادتهم أن الأمير كان أخذ بالشفعة على نحو ما ذكر فهل سيدي

23) يمكن أن نفترض بأن تاريخ هذه النازلة كان حوالي 871 هـ. انطلاقا من تاريخ النازلة التي سبقتها والتي تدخل في نفس الموضوع، ومن المحتمل جدا أن يكون الأمير المعني بالأمر أحد أفراد العائلة المرينية لان النازلة معاصرة للونشريسي الذي أجاب عنها شخصيا، أما لماذا افترضنا أن الحمام كان موجودا في مدينة مكناسة فلأن النازلة وردت من هذه المدينة، ولا يمكن إلا أن تكون خاصة بشؤونها.

24) وردت هذه النازلة في كتاب المعيار للونشريسي ج 8 ص : 111 - 112

25) المعني بالأمر هو الونشريسي صاحب كتاب المعيار.

26) الشقص هو السهم أو النصيب.

بيع الأمير للحظين على الوجه المذكور ماض أم لا ؟ بينوا ذلـك بيانا شافيا ولك الأجر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الوثيقة رقم 9 : نازلة(27) سئل عنها أحد فقهاء مكناسة(28).

«الحمـد للـه، سيدي رضي اللـه عنكم وأرضـاكم، وجعل الجنـة منـزلكم ومأواكم، جوابكم المبارك الشافي في مدينة تهدم بعض سورها ومحتاج إلى الاصلاح، ولا حبس عليه ولا فيه مال، فهل يجب إصلاحه على من بالمدينة من غني أو فقير سواء بينهم ؟ أو على قدر المال واليسار ؟ أم إنما يجب على ذوي المكنة خـاصة ؟ وكيف إن امتنعوا من ذلك ؟ هل يجبرون أم يندبون خاصة أم لا يجبرون ولاينـدبون ؟ أم يفرق بين الثغور وغيرها. وما للماوردي في ذلك، هل هـو موافـق للمذهب أم لا ؟ وهـل نص عليـه أحد من المالكية أم لا ؟».

الوثيقة رقم 10 : عقد كتبـه أحد قضاة مكنـاسة حول رجل طلق زوجتـه وتطوع في صداقها بتحريم نكاح مفارقته(29).

«الحمد لله أشهد محمد بن عبد الرحمن بن عبد العـزيز العافية الفقيه القاضي بمدينة مكناسـة أعزه اللـه تعالى وحـرسها بـأعمال الأعلام المرسـوم أعلاه الأعمال التـام لصحته عنده، وأذن للمطلق المذكور بمـراجعة المفارقة المذكـورة فوقه إذنا تـاما بعد أن وقف على الفتيا المذكورة فوقه، وأمضى الحكم به. شهد على من ذكر أعزه الله وهو بمجلس قضائه من المدينة المذكـورة، وفي رابع ذي الحجة عـام اثنى عشر وثمانمائة محمد بن عبـد الله بن عون، ومحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد والحسن بن محمد بن محمد بن جابر».

الوثيقة رقم 11 : شهادة أحد قضاة مكناسة على صحة عقد سابق(30).

«أشهد أحمد بن عبد الـرحمن بن محمد بن أبي العافية الفقيه القاضي بمـدينة مكناسة أعزه الله تعالى باستقـلال الرسم فوقه(31) يليه استقلالا تـاما لصحته عنده وثبوتـه لديه

---

27) النازلة مأخوذة من كتاب المعيار. ج5. ص : 347-348.

28) هو القاضي الفقيه أبو عبد الله بن مرزوق.

29) ورد هذا العقد في نفس المصدر ج 4 ص : 121.

30) ورد في نفس المصدر كذلك، ص : 412.

31) الرسم المشار إليه هو تقييد للقاضي أبي عثمان بن سعيد بن محمد العقباني وقد جاءت شهادة قاضي مكناسة المكتوبة أعلاه، كتقييد أعقب التقييد السابق.

بواجبه، وسجل بذلك أعزه الله تعالى تحصينا للرسم المذكور وتثبيتا له، وذلك بمجلس نظره وقضائه من المدينة المذكورة في عشرين لصفر عام ستة وتسعين وسبعمائة».

خلاصة واستنتاج :

إذا كانت هذه الوثائق(32) تجعلنا نتجاوز الطروحات الأجنبية التي حسمت القول بانعدام وثائق المدن المغربية في العصر الوسيط، وضمنها مدينة مكناس، فإن هذا التجاوز لن يقدر له الاكتمال إلا إذا ارتكز الباحث المتعامل معها على دعامتين : أولهما تحقيقها تحقيقا علميا، لاينبهر بمستواها الظاهري فحسب، بل يحاول النفاذ إلى جوانبها الخفية، واستنطاقها من كافة الجوانب. أما ثانيهما فهي المزيد من البحث والحفر في التراث المغمور الذي تختزنه بعض المخطوطات، خاصة تلك التي تتصل بالمجتمع وفئاته الشعبية، لانها فئات انتجت وصنعت التاريخ، فمن الضرورة أن تكون هذه الوثائق وبالتالي هذا التاريخ ملكا لها - لالغيرها - وتلك مهمة ومسؤولية ملقاة على أبناء هذه المدينة. عند هذا الحد، سيعرف تاريخ مكناس - دون شك - نقلة هامة من التصور العشوائي لحركيته، إلى تصور كلي مرتكز على قوانين ثابتة، وتصميم علمي لفهم صيرورته، والتوصل عبر قنواته إلى إدراك محترم وهادف لآفاق المدينة المستقبلية.

---

32) ثمة وثيقة أخرى لم نذكرها لطولها وتتعلق بإصلاح مافسد من بنيان المدارس والمرتبات بمكناسة الزيتون. انظر كتاب المعيار. ج7 : ص : 8-11.

حصيلة الدراسة

حصيلة الدراسة

يلاحظ القارىء أننا حين حاولنا القيام بمسح للتطور الاقتصادي - الاجتماعي لمكناس خلال العصر الوسيط، خرجنا بنتيجة تعكس التطور البطيء والدائري للعملية الاقتصادية بهذه المدينة. كما يلاحظ أننا وظفنا بعض المقولات الخلدونية كمرجعية في تفسير هذا التطور. فلماذا ابن خلدون ؟ وما علاقته بمكناس ؟

إن المتأمل في الانتاج الخلدوني لا يجد سوى نتفا ضئيلة من أخبار هذه المدينة، وهي تعني في الغالب الأعم بالجانب السياسي. أما الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمن العبث أن نبحث فيها عما يشفي الغليل. إلا أن أهمية الإنتاج الخلدوني تكمن في ما طرحه من إشكاليات حول المدينة الاسلامية عموما، والمغربية على وجه الخصوص. كما تطرق إلى جوانب من الاقتصاد الإسلامي وقضايا «المنتجين»، وضمن كل ذلك «مقدمته» في تخريجات لاتزال - إلى اليوم - مثار إعجاب المدارس السوسيولوجية. ومن هنا أتت محاولتنا «الاختبارية » التي طمحت إلى معرفة مدى صحة تطبيقات المقولات الخلدونية على مدينة مكناس الوسيطية، باعتبارها عينة من المدن الإسلامية، ومدى صلاحيتها كأداة لتفسير طبيعة تطورها الاقتصادي.

في هذا المسعى، حاولنا الوقوف على مختلف قوى الإنتاج من زراعة وصناعة وتجارة، فتوصلنا إلى أن اقتصاد مكناس في العصر الوسيط ظل يرتكز على الزراعة كقوة إنتاج رئيسية، ويشغل قطاعا عريضا من العاملين في الأرض. ومع تحضر المدينة في العصر الموحدي، أخذت الصناعة تحتل مكانتها في خارطة هذا الاقتصاد، إلا أن الانتاجية ظلت محلية تقليدية، تقتصر على سد حاجيات السوق المحلي. أما القطاع التجاري فرغم ازدهاره داخليا، فإنه ظل ضعيف الصلة بتجارة الترانزيت، مما أضفى عليه طابع التقوقع والمحلية كذلك، وعلى العموم أمكن رسم الخطوط العريضة لاقتصاد مكناس خلال العصر الوسيط كما يلي :

أ - **في المجال الزراعي** :

1) ظلت الزراعة حجر الزاوية في اقتصاد مكناس، وهو ما تؤكده جل المصادر خاصة كتب الجغرافيا والرحلات.

2) تضررت الزراعة بسبب الغارات التي كانت تتعرض لها المدينة من طرف القبائل المغيرة، أو من قبل الجيوش التي كانت تضرب عليها الحصار، وتستأسد في تخريب الحقول وإفناء الزرع والضرع.

3) كانت السياسة الزراعية التي نهجتها دول العصر الوسيط - خاصة في أواخر عهودها - متشددة مع الفلاحين، حيث كانت النفقات العسكرية وإخراس أصوات المعارضة تستلزم إثقال كاهل الزراع بالضرائب والمكوس، مما أدى إلى انقباضهم عن العمل ثم فرارهم، وهو ما أسفر عن بوار الأراضي.

4) سلك بعض الخلفاء المستنيرين كالخليفة الموحدي الناصرى، والمريني أبي الحسن سياسية إصلاحية شملت مكناس، إلا أنها لم تستمر طويلا. بل عرفت انتكاسات وتراجعات خاصة إبان عهود ضعف السلطة المركزية.

5) يضاف إلى ذلك أن الثقل كان موجها نحو العاصمة مراكش في عصر المرابطين والموحدين، ثم فاس في عصري المرينيين، ولذلك فإن هذه الإصلاحات كانت متواضعة بالمقارنة مع المدينتين المذكورتين.

6) بقيت الزراعة نتيجة لذلك تعتمد على وسائل إنتاج غير متطورة (السقي بالطواحين المائية، والانهار، الدورة الثلاثية، التقليب والتزبيل إلخ. . .).

7) لم تكن ظروف الأمن - وهي من الشروط الأساسية لتطور الفلاحة - متوفرة إلا في عهد السلاطين الأقوياء.

8) ساهمت الظروف الطبيعية كالقحط والجراد وهبوب الرياح القوية في التأثير سلبيا على نشاطها الزراعي.

9) ومع ذلك ظلت الفلاحة تمثل النشاط الأساسي لسكان مكناس، بل عرفت نهضة خلال فترات ازدهار الدول المغربية، وبقيت الزراعات الشجرية قائمة رغم كل التقلبات المناخية.

ب - في المجال الصناعي :

1) منذ حصار مكناس من طرف الموحدين، انتقل اقتصادها من الارتكاز على الزراعة المحضة إلى الاعتماد على النشاط الصناعي.

2) إن الطابع العسكري للمدينة كان وراء توجيه اهتمام الحرفيين نحو الصناعات الحربية إلى جانب صناعة الحدادة والسقالة وحركة البناء المرتبطة بالقلاع والحصون.

3) إلا أن بقاء الزراعة كنمط غالب، أدى إلى استمرار إنتاج الصناعات المرتبطة بالزراعة، كالطحانة وعصر الزيتون.

4) ظلت هذه الصناعات مفتقرة إلى «تقنية» متطورة.

5) عندما انتقلت الدعوة الموحدية من ثورة إلى دولة، عملت على تشجيع الصناع والتخفيف من الضرائب. غير أنها عادت في أواخر عهدها إلى إثقال كاهلهم بها، مما أدى إلى نقص في الإنتاج، لكن مكناس عرفت انتعاشا صناعيا في عصر المرينيين خاصة إبان عهد السلطان أبي الحسن. إلا أن سياسة الإصلاحات كانت دائما قصيرة الأمد، ولذلك عادت إلى التراجع في أواخر عهد المرينيين.

6) إن انعدام ظروف الأمن في فترات انحدار الدول كان يعصف بكل الانجازات السابقة.

7) كما أن ضعف العمران وقلة الطلب على المصنوعات، أثر سلبيا في النشاط الصناعي.

ج - في المجال التجاري :

1) تحكمت جملة من العوامل في تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط منها ظروف الأمن، والسياسة الضرائبية، وموقف الدول الوسيطية، فضلا عن المنافسة الأجنبية.

2) إن انتشار ظروف الأمن في عهود بعض السلاطين الأقوياء، وكذا الإصلاحات النقدية التي قاموا بها، فضلا عن بنائهم القناطر والفنادق بمكناس، وكذا إنشاء دار ضرب السكة بها في عهد السلطان المريني أبي الحسن، كل ذلك ساهم في نهضة تجارية، ولو أنه كانت قصيرة المدى.

3) ظهرت أسواق جديدة بالمدينة، خاصة في العصر المريني، ولعل وجود محتسب بها يدل على مدى تطورها.

4) إلا أن طبيعة نشأتها كقلعة عسكرية جعلها لا ترقى إلى مستوى مدينة تجارية. كما أن إحاطتها بتحصينات قوية جعلها منغلقة في وجه النشاط التجاري. وبالمثل فإن الصناعة المرتبطة بالزراعة وظروف الحرب جعلها صناعات غير معدة للتبادل.

5) كانت الضرائب تفرض على التجار خاصة في السنين الأخيرة من عهود الدول التي تعاقبت على حكم المغرب. وقد تأثر تجار مكناس بثقل هذه الضرائب مما شل حركتهم وأعاق تطورها.

6) ساهم تدخل اليهود في تجارة مكناس وتـزييفهم النقود في إعاقتها وسحب البساط من تحت أقدام العنصر المحلي، كما أن تدخل الدولة لتحـديد الأسعار ولجم حرية التجار زاد من تعقيد مهمتهم.

تلك أهم الخلاصـات التي خــرج بها البحث عن التطـور الاقتصـادي لمكنـاس في العصر الوسيط.

د - في المجال الإجتماعي :

بما أن التطـور الاقتصـادي رهين بـالقـاعـدة المنتجـة، فإن ذلك حتم علينـا بعض الـوقفـات في تـاريخ المجتمع المكنـاسي وقـواعـــده الأسـاسيـة ممن يسميهم ابن خلـدون ((بصانعي وسـائل العمل))، فتبين أنه كلما تحسنت ظـروف هؤلاء. كلما تطـور اقتصاد المدينـة. ومن ثم حاولنـا «النبش » في أوضاع العـوام، فاتضح أنهم تعـرضوا لجملـة من المحن درسناهـا فيها سميناه «بتـاريخ المحن»، وفي مقدمتهـا الضرائب والغارات والسلب والنهب الذي تعرضوا له من طرف القبائل البـدوية الدخيلة، فضلا عما عرفوه من أوبئة وحصارات ومجاعات.

وفي الوقت ذاتـه، ثم تقريب الصورة لبعض الفئـات الإجتماعية المهمشة كـالفلاحين والحرفيين. كما تم الحفر في قضـايا المرأة المكنـاسية وظـاهرة التصـوف والأولياء، والطب الشعبي في المدينة.

وتم كذلك تجميع بعض الوثائق المشتتـة في بطون المصادر، أمكن من خلالها التعرف على أحوال النصـارى المقيمين بمكناس، وموقف التسامـح الذي اتخذته الدولـة المرابطية تجاههم. كما أمكن أيضا الـوقوف على بعض العـادات والأعراف والمعامـلات الاجتماعية السائدة بالمدينـة، فضلا عن موقف سكانها مـن بعض القضايا السياسية والأمـراء الذين تعاقبوا على حكم المغرب.

وإذا كان التاريخ يعد درسا، يتحتم علينا الاستفادة منه فعسانا بهذا العمل المتواضع نكون قـد ساهمنا في تـرميم إحدى الحلقات المفقـودة من تاريخ مكناس لـرؤية المستقبل بعين صاحية يقظة، والله ولي التوفيق.

ثبت بأسماء العمال الذين تولوا شؤون مكناسة
في العصر الوسيط

اسم العامل	الفترة التي تولى فيها مهمته	المصدر المعتمد
1 ـ أحمد بن ادريس الثاني	أواخر عصر الأدارسة (كان متوليا شؤون مكناسة حوالي 213هـ)	روض القرطاس لابن أبي زرع ص 51 طبعة الرباط 1972.
2 ـ حمزة بن علي ابن عمر بن ادريس	كان عاملا على عوسجة (إحدى مدائن مكناسة) سنة 324هـ	المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب ص 131 ـ 132 طبعة الجزائر 1911.
3 ـ يوسف الجزنائي	توفي عاملا على المدينة سنة 412هـ	البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 1 لابن عذاري ص255 طبعة بيروت 1980.
4 ـ المهدي بن يوسف الجزنائي	ابتداء من 412 هـ إلى 455 هـ حيث كان لا يزال عاملا عليها	روض القرطاس لابن أبي زرع ص 140.
5 ـ الخير بن خزر الزناتي	كان عاملا على مكناسة إلى حدود 466هـ	البيان المغرب لابن عذاري ج 4 ص 27.
6 ـ الأفضل اللمتوني	بداية عصر المرابطين ابتداء من 466 هـ	البيان المغرب لابن عذاري ج 4 ص 27.
7 ـ سير بن أبي بكر	سنة 467 هـ	روض القرطاس لابن أبي زرع ص 142.
8 ـ الحسن بن عشرة	أواخر عصر المرابطين حوالي 510 هـ (عند عودة ابن تومرت من المشرق إلى المغرب)	أخبار المهدي بن تومرت لأبي بكر بن علي الصنهاجي (البيدق) طبعة الرباط 1971.
9 ـ يدر بن ولجوط	نهاية الدولة المرابطية 543 هـ (حسب ما يذكره ابن أبي زرع ص 191)	الروض الهتون لابن غازي ص 6 . طبعة الرباط 1952.

10 ـ أبو ابراهيم إسماعيل بن محمد	بداية الدولة الموحدية	الروض الهتون لابن غازي ص : 12.
11 ـ محمد بن عبد الله بن واجاج	بداية دولة الموحدين	الروض الهتون لابن غازي ص . 3.
12 ـ أبو الربيع ابن أبي عمران	عهد الخليفة الموحدي الناصر	البيان المغرب لابن عذاري
13 ـ موسى بن الصمد	ولي سنة 618 هـ ولاية المدينة	الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ص 55. طبعة الرباط 1972.
14 ـ راجل السعيد	كان عاملا على مكناسة سنة 643 هـ	البيان المغرب ـ القسم الموحدي ابن عذاري ص 373.
15 ـ أبو الحسن بن أبي العافية	أواخر عصر الخليفة الموحدي السعيد (حوالي 643 ـ 645هـ)	كتاب الاستقصاء للناصري ج 3 ص 12 طبعة البيضاء 1954.
16 ـ ابن أبي حفص	حوالي سنة 645 هـ (لم يستمر طويلا)	نفس المصدر والصفحة
17 ـ عمر بن أبي بكر	بداية عصر المرينيين حوالي سنة 656 هـ	الذخيرة السنية لابن أبي زرع ص 84.
18 ـ أبو علي الأزرق	عهد يعقوب بن عبد الحق ابتداء من سنة 656 هـ	نفس المصدر ص 162.
19 ـ أبو محمد عبد الله بن محمد	كان عاملا على مكناسة في الفترة التي زارها ابن الخطيب حوالي سنة 771 هـ	نفاضة الجراب في علالة الاغتراب لابن الخطيب. ص 143 طبعة البيضاء 1985.
20 ـ أحمد اللحياني الورتجاني	استقل بمكناسة ما بين 820 و 840 هـ	الروض الهتون لابن غازي ص 6.
21 ـ أبو زكريا الوطاسي	ما بعد سنة 840 هـ	نفس المصدر والصفحة.

ملحوظة : هذا الجدول لايتعبر نهائيا، وإنما جاء نتيجة استغلال المصادر المستعملة في البحث. ورجاؤنا هو أن يضيف إليه الباحثون المهتمون بتاريخ مكناسة في العصر الوسيط ما يمكن أن يكون قد بقي فيه من فجوات في حالة وجودها.

البيبلوغرافيا المعتمدة

بيبلوغرافيا الدراسة

المصادر :

- **ابن أبي زرع،** أبو الحسن علي بن عبد الله (توفي حوالي سنة 741هـ) : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. طبعة الرباط 1973- دار المنصور للطباعة والوراقة.

- **ابن أبي زرع:** الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية. طبعة الرباط 1972- دار المنصور للطباعة والوراقة.

- **ابن الأحمر،** إسماعيل بن يوسف (عاش في القرن 8هـ) : بيوتات فاس الكبرى. تحقيق عبد الوهاب بنمنصور. طبعة الرباط 1972- دار المنصور للطباعة والوراقة.

- **ابن بلكين،** الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة (ولد سنة 447 وعاصر المرابطين) : مذكرات الأمير عبد الله المسماة بكتاب التبيان. نشره ليفي بروفنسال. طبعة القاهرة 1955 - دار المعارف.

- **ابن الخطيب،** لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (لوشة في 25 رجب 713هـ - فاس في ربيع الأول عام 776هـ) :

نفاضة الجراب في علالة الاغتراب. نشر وتحقيق د. أحمد مختار العبادي، طبعة البيضاء 1985 - دار النشر المغربية.

- **ابن الخطيب:** كتاب معيار الاختيار في ذكر المعاهد والديار. تحقيق د. محمد كمال شبانة، طبعة المحمدية - فضالة (دون تاريخ).

- **ابن خاقان،** أبو نصر الفتح بن محمد بن عبد الله (توفي سنة 529هـ) :

قلائد العقيان في محاسن الأعيان. تحقيق محمد العنابي. مصورة عن طبعة باريس. المكتبة العتيقة، تونس.

- ابن تومرت، محمد بن عبد الله الهرغي (توفي بتنملل سنة 524هـ) :
كتاب أعز ما يطلب. تحقيق د. عمار الطالبي. طبعة الجزائر1985. المؤسسة الوطنية للكتاب.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (تونس 732هـ - القاهرة 808 هـ) :
كتاب المقدمة. طبعة بيروت 1979.

- ابن الزيات، أبو يعقوب يوسف بن يحي التادلي (توفي سنة 627هـ) : التشوف إلى رجال التصوف. تحقيق أحمد التوفيق. طبعة البيضاء 1984. منشورات كلية الآداب بالرباط.

- ابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي المراكشي (توفي سنة 703هـ) :
الذيل والتكملة على كتابي الموصول والصلة. س8. تحقيق د. محمد بن شريفة. الرباط 1984.

- ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (عاش بعد سنة 712هـ) :
البيان المغرب، في أخبار الأندلس والمغرب. الجزء 4، تحقيق س. كولان وبروفنسال. طبعة بيروت 1980. (ط.2).

- ابن عذاري: البيان المغرب - قسم الموحدين.
تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة. طبعة بيروت - الدار البيضاء 1985 - دار الغرب الإسلامي ودار الثقافة.

- ابن عسكر: ر دوحة الناشر
تحقيق محمد حجي، طبعة الرباط 1976.

- **ابن غازي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد بـن غازي العثماني المكناسي (توفي بفاس سنة 919هـ) :
الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون.
طبعة الرباط 1317هـ - 1952م. مطبعة الأمنية.

- **ابن القاضي**، أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي (توفي سنة 1025هـ) :
جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس.
طبعة الرباط 1973- دار المنصور للطباعة والوراقة.

- **ابن القطان**، أبو علي حسن بن محمد بن عبد الملـك بن يحي الكتامي (توفي سنة 628هـ) :
نظـم الجمــان في ترتيب مـا سلــف من أخبـار الزمـان. (الجزء السـادس من الكتاب).
نشره محمود علي مكي - طبعة تطوان (دون تاريخ) المطبعة المهدية.

- **الإدريسي**، أبو عبد الله محمد بن محمـد بن عبد الله بن ادريس (سبتة 493هـ - 560هــ) وصف افريقيـا الشمالية والصحـراوية من كتـاب نزهـة المشتاق، نشرة هنـري بيريس، طبعة الجزائر1957.

- **الإدريسي**: المغرب العربي : من كتاب نزهة المشتاق.
تحقيق محمد حاج صادق، طبعة الجزائر 1983.

- **البرزلي**، أبو القاسم بن أحمد بن محمد البلوي القيرواني
(توفي بتونس عام 841هـ) :
جـامع مسـائل الأحكـام فيما نـزل بـالمفتيين والحكـام، الخزانـة العـامـة للـوثـائق والمخطوطات بالرباط رقم د 450.

- **البكري**، عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو (شلطيس 405هـ - قرطبة 487هـ) : المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. نشرة دي سيلان. طبعة الجزائر 1911.

- **البيدق**، أبو بكر بن علي الصنهاجي (عاش في النصف الأول من القرن السادس الهجري) .
أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. تحقيق عبد الوهاب بن منصور طبعة الرباط 1971. دار المنصور للطباعة.

- **التميمي**، أبو عبد الله محمد بن قاسم بن عبد الكريم الفاسي. (توفي سنة 604هـ) :
كتاب المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد (مخطوط خاص).
- حوالة المساجد الصغار بمكناس رقم 4.
- حوالة أحباس كبرى مكناس رقم 5.

- **الحميري**، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (توفي بسبتة سنة 710هـ) : الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق د. إحسان عباس.
طبعة بيروت 1984(ط2). مكتبة لبنان.

- **الذهبي**، الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني (دمشق 673-748هـ) : تذكرة الحفاظ. ج 4. طبعة حيدر أباد والدكن 1334هـ(ط2) دائرة المعارف النظامية.

- **الشراط**، محمد بن محمد بن طاهر بن عيشون (1035هـ 1109هـ).
الروض العاطر الأنفاس في أخبار الصالحين من أهل فاس. الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط رقم د 1264.

- **العمري،** ابن فضل اللـه أحمد بن يحي بن علي بن دعجان (تـوفي بدمشق عـام 749هـ): كتاب مسـالك الأبصـار في ممالك الأمصـار. تحقيق د. مصطفى أبـو ضيف طبعة البيضاء 1988.

- **عياض،** القـاضي أبـو الفضل عيـاض بن مـوسى اليحصبي السبتي(تـوفي سنـة 544هـ): الغنيـة - فهرسـت شيوخ القاضي عيـاض. تحقيق مـاهر زهير جـرار. طبعة بيروت 1982- 1402هـ. (ط1). دار الغرب الإسلامي.

- **القلقشندي،** أبو العباس أحمد بن علي (توفي سنة 821هـ) :
صبح الاعشى في صنـاعـة الانشـا. الجزء 5. طبعـة القاهـرة (دون تـاريخ) نشر المؤسسة العامة للتأليف.

- **مجموعة من كتـاب الدولة المومنية** : رسائل موحدية. نشرهـا ليفي بروفنسال طبعة الرباط 1941. المطبعة الاقتصادية.

- **المراكشي،** عبد الواحد (توفي سنة 581هـ) :
المعجب في تلخيص أخبـار المغـرب. تحقيق محمـد سعيـد العريـان ومحمـد العـربي العلمي. طبعة البيضاء 1978(ط7).

- **مؤلـف مجهول** (عاش في القـرن 8هـ) : كتـاب الحلل الموشية في ذكـر الأخبـار المراكشية. تحقيق د. سهيل زكار وعبد القادر زمامة. طبعة البيضاء 1979. دار الرشاد الحديثة مطبعة النجاح الجديدة.

- **الناصري،** أبو العبـاس أحمد بن خـالد السـلاوي (سلا 22 ذي الحجـة 1250هـ -26 جمادى الأولى 1315هـ): الاستقصـا في أخبار دول المغـرب الأقصى. الأجزاء : 1، 2، 3، 4. طبعة البيضاء 1954-دار الكتاب.

- **الوزان،** الحسن المعـروف بجـان ليـون الإفريقي (تـوفي حـوالي سنـة 957هـ):
وصف افريقيا. ج 1 ترجمة محمـد حجي ومحمد الأخضر. طبعة الـرباط 1400هـ - 1980م - الشركة المغربية لدور النشرالمتحدة.

- **الونشريسي،** أبو العباس أحمد بن يحي (توفي بفاس سنة 914هـ) : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب الأجزاء : 3، 4، 5، 7، 8 ، 9.

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية بالمغرب. طبعة بيروت 1981 - دار الغرب الاسلامي.

- **ياقوت الحموي،** أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (توفي بحلب في 20 رمضان 626هـ) : معجم البلدان. الجزء الخامس. نشر دار الكتاب العربي (دون تاريخ).

المراجع والدراسات الحديثة :

- **ابن زيدان:** اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. الاجزاء 5. طبعة الرباط.

- **ابن سودة،** عبد السلام بن عبد القادر المري
دليل مؤرخ المغرب الاقصى. ج1. طبعة البيضاء 1960.

- **بنشريفة،** محمد: علاقة مكناس بالأندلس والأندلسيين حتى نهاية العصر المريني. بحث قدم في أشغال ندوة الحاضرة الاسماعيلية. طبعة الرباط 1988 - دار المعارف ص 201-206.

- **بنسالم حميش:** في التاريخ المونوغرافي : نموذج الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. بحث قدم ضمن أشغال ندوة الحاضرة الاسماعيلية، طبعة الرباط 1988. دار المعارف. ص ص :207-211.

- **الجنحاني،** الحبيب: دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي للمغرب الاسلامي. طبعة بيروت 1980.

- **الجنحاني الحبيب:** المغرب الاسلامي : الحياة الاقتصادية والاجتماعية (القرن 3و4هـ) طبعة تونس - ليبيا 1978.

- **حركات إبراهيم** : المغرب عبر التاريخ. ج1. طبعة البيضاء 1965دار السلمي.

- **حسن أحمد محمود**: قيام دولة المرابطين. طبعة القاهرة 1957.

- **الخطابي العربي**: فهارس الخزانة الحسنية، المجلدات 2، 3، 4، 5 الرباط 1982-1986 - البيضاء مطبعة النجاح.

- **رتيبر محمد**: الصناعة في نسق ابن خلدون الاجتماعي.
بحث نشر ضمن أعمال ندوة ابن خلدون التي نظمتها كلية الآداب بالرباط أيام 14-17 فبراير 1973. طبعة البيضاء (دون تاريخ) ص ص : 277-324.

- **شارل أندري جوليان** : تاريخ افريقيا الشمالية. ج2. ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة. طبعة تونس-ليبيا 1978.

- **عبد العزيز بن عبد الله** :
معلمة المدن والقبائل. (الملحق2) طبعة المحمدية - فضالة 1977.

- **عز الدين أحمد موسى** :
النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن 6 الهجري. طبعة بيروت 1983 - دار الشروق.

- **القادري بو تشيش إبراهيم** :
تطور اقتصاد مكناس في العصر الوسيط على ضوء بعض النظريات الخلدونية. مقال نشر في الملحق الثقافي لجريدة أنوال الثقافي 30 العدد 284 السنة 7 نوفمبر 1986، ص 4 - 6.

- **اللحية محمد**: الحياة الإقتصادية بمدينة مكناس في القرن 19 (1850-1912). رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ (مرقونة) نوقشت بكلية الآداب بالرباط سنة 1984.

- **لوتورنو**: فاس في عصر بني مرين. ترجمة نيقولا زيادة. طبعة بيروت 1967.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور. مجلة الثقافة المغربية. العدد 7 سنة 1972.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
مدائن مكناسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر الموحدين. بحث نشر ضمن أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية بكلية الآداب بمكناس طبعة الرباط 1988. ص 179-200 مع نسخة أخرى مخطوطة كان قد أهداني إياها مشكورا المؤلف واعتمدت عليه في شكلها المخطوط في بعض فصول الدراسة التي ألفتها قبل نشر أعمال الندوة.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين. طبعة تطوان1950.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، ج1 طبعة البيضاء 1983. منشورات كلية الآداب بالرباط.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
المصادر العربية لتاريخ المغرب (الفترة المعاصرة) ج2. طبعة فضالة - المحمدية 1989 - منشورات كلية الآداب بالرباط.

- **المنوني محمد عبد الهادي :**
ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط (دون تاريخ) مطابع الأطلس.

- **هوبكنز :** النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى. ترجمة أمين توفيق الطيبي طبعة ليبيا - تونس 1980.

المراجع الأجنبية التي تم استغلالها إما مباشرة في البحث أو في المقدمات النقدية لبعض فصول الكتاب :

- ARNAUD : Monographie de la région de Meknès. Février 1914.
- BARUCAND (M) : L'architecture de la quasba de Moulay Ismaïl à Meknès.
  Etudes et travaux d'archéologie. Volume VI 1976.
- BERTHAUT et GUERY : L'oleculture dans la région de Meknès. Rabat 1924.
- BRAIT WAITE : The History of the revolution in the empire of Morocco upon the death of the late emperoy Moulay Ismaïl. London 1729.
- BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc. Amsterdam 1731.
- BUSNOT : Histoire du règne de Moulay Ismaïl, roi du Maroc. Paris - Beyrout 1754.
- CAILLIEAUX : Meknès depuis ses origines jusqu'à l'époque de Moulay Ismaïl.
  "Tourisme", numero special de la vie. Maroc illustre 1932, pp. 16-19.
- CHAMPION (P) : Le Maroc et ses villes d'art célèbres : Tanger Fès et Meknès. Paris 1924.
- DEVERDEN (G) : Marrakech dés origines à 1912. Rabat 1959 Tome I.
- FAURE (R) : L'évolution de la population Europeenne de Meknès de 1911 à nos jours.
  Revue de Géographie du Maroc. N° 5, 1964.

- GAUTIER (E.F.) : Le passé de l'Afrique du Nord : les siècles obscurs. Paris 1952.
- LAROUI (A) : Histoire du Maghreb. Essai de synthèse. Paris 1975. Tome I. Maspero.
- OLIVIER (F) : Repartition des tribus et de la propriété dans la banlieue de Meknès.
  Bulletin économique du Maroc. Année 1936.
- TERRASSE (H) : Histoire du Maroc dés origines à l'établissement du protectorat. Tome I, Casablanca 1946.
- TERRASSE (H) : Villes imperiales du Maroc. Grenoble 1937.

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع القانوني : 695 /1998

مطبعة فضالة

زنقة ابن زيدون - المحمدية (المغرب)

الهاتف: 32.46.45 (03) الفاكس: 32.46.43 (03)